adf
AFRICA DEFENSE FORUM

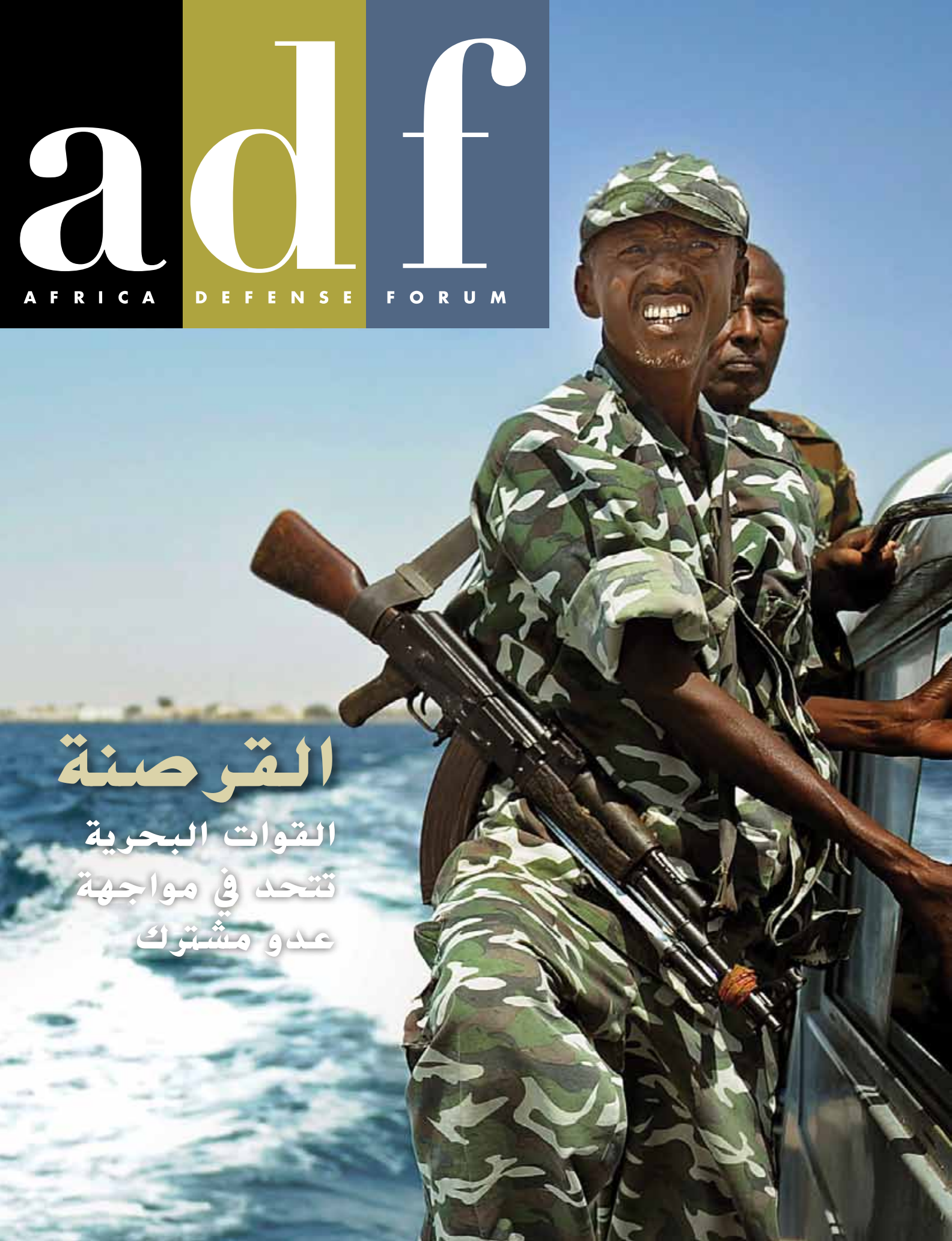

القرصنة

القوات البحرية تتحد في مواجهة عدو مشترك

المجلد 5 | الربع 3

المحتويات

8 التعاون لمكافحة القرصنة
مدونة جيبوتي لقواعد السلوك تجمع بين الدول لبناء القدرات.

14 قباطنة السفن يعدون العدة للقراصنة
التدريب والحواجز عنصران أساسيان لمنع القراصنة من غزو السفينة.

20 الممر أفضل أداة لمكافحة القرصنة
إن الممر البحري الموصي به دولياً هو أكثر من مجرد مسار ملاحي – إنه خطة بأكملها.

22 مدرسة صعود السفن
التدريبات صحارن إكسبرس تدرب الفرق على استعادة البحار.

30 السنغال تتطلع إلى البحر
محادثة مع الأدميرال محمد سانى، رئيس أركان البحرية السنغالية.

32 المأزق القانوني للقرصنة
اعتقال القراصنة هو مجرد البداية. وتمثل الإحالة للمحاكمة وسجن القراصنة تحديات.

38 «بين المطرقة والسندان»
صيادو السمك الصوماليون يقولون إن القرصنة ومساعي مكافحتها تضر بصناعتهم.

44 أموالك مقابل حياتك
مبالغ الفدية تؤجج القرصنة، ولكن هل يمكن وقفها بدون التضحية بحياة البحارة؟

50 الجانب غير الإنساني للقرصنة
الجريمة تدمر أكثر من مجرد صناعة النقل البحري.

52 تهدئة المياه
عملية حراسة الأفق تعزز التعاون من أجل بناء أمن بحري لليبيريا.

الأقسام

4 وجهة نظر

5 رؤية إفريقية

6 إفريقيا اليوم

42 نبض إفريقيا

56 الثقافة والرياضة

58 رؤية عالمية

60 الدفاع والأمن

62 سبل الأمل

64 النمو والتقدم

66 لمحة تاريخية

67 أين أنا ؟

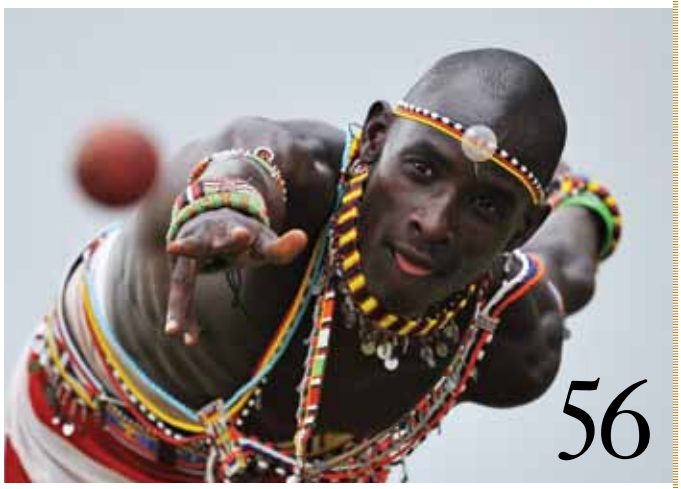

موضوع الغلاف :

أفراد خفر السواحل الصوماليون يقومون بدورية قبالة ساحل جمهورية أرض الصومال في آذار / مارس 2011. وكما تمكن القراصنة من الوصول إلى أعماق البحار، فإن مكافحة القرصنة ستتطلب التعاون على عدة مستويات، بما في ذلك العمليات البحرية الدولية، والتدريبات المشتركة واستخدام أفضل الممارسات في النقل البحري.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وجهة نظر

ظلت الشواغل الأمنية لإفريقيا، من الناحية التاريخية، مركزة على الداخل، فيما كانت الدول تقف على أهبة الاستعداد تحسباً لهجمات برية تشنها جماعات متمردة أو جيوش مجاورة. ولكن بالنسبة لقارة تمتد سواحلها 30490 كيلومتراً ولديها عشرات من الموانئ العالمية الطراز، فإن التطلع إلى الداخل لا يكفي. يجب أن تشمل الإجراءات الأمنية الشاملة قدرة قوية على مكافحة الجريمة البحرية.

وتتجاوز التهديدات والتحديات المشاكل ذات الشهرة الواسعة للقرصنة الصومالية في خليج عدن والمحيط الهندي. فالمخدرات، والأسلحة — وحتى البشر— يجري الاتجار فيهم بأعداد كبيرة قبالة السواحل الإفريقية. ولا يزال الصيد غير الشرعي مشكلة متفشية، وطبقاً لأحد التقديرات، فإن حصيلة الصيد غير الشرعي 40 بالمائة أكثر من حصيلة الصيد الشرعي في غرب إفريقيا، مما يكلف المنطقة مئات الملايين من الدولارات سنوياً.

إن القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا ملتزمة بمساعدة الدول الإفريقية الشريكة في تأمين مجالاتها البحرية عن طريق المساعي التعاونية. فمنذ عام 2007، زارت محطة الشراكة لإفريقيا، وهو برنامج التعاون الأمني البحري الرئيسي للقوات البحرية الأمريكية في إفريقيا، موانئ إفريقية لتبادل المعلومات وتوفير التدريب الإقليمي في البر والبحر. وتصف البحرية الأمريكية محطة الشراكة لإفريقيا بأنها «جامعة عائمة».

دشنت محطة الشراكة لإفريقيا عملها عام 2012 بنشر السفن يو إس إس سيمبسون، و يو إس إس فورت ماكهنري و أتش إس في2– سويفت، وتعمل مع 19 دولة إفريقية شريكة وشركاء من أوروبا، وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. ساعدت محطة الشراكة لإفريقيا في إجراء تدريبات على إنقاذ الحياة أثناء القتال في الكاميرون وعرضت على بحارة من بنين، والكاميرون، والغابون، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو وتوغو زيارة السفينة سيمبسون لمدة 27 يوماً.

كما شاركت سفن محطة الشراكة لإفريقيا في ثلاثة تدريبات بحرية رئيسية عام 2012: أوبانغام إكسبرس في نيجيريا، وصحارن إكسبرس في السنغال، و فينيكس إكسبرس في البحر الأبيض المتوسط. توفر هذه التدريبات تدريباً قيّما على أساليب الزيارة، والصعود، والتفتيش والمصادرة؛ والوعي بالمجال البحري؛ وغيرها من الأدوات الضرورية للسيطرة على النشاط غير القانوني في البحر.

تساعد المرحلة العملياتية لمحطة الشراكة لإفريقيا، وهي الشراكة الإفريقية لتطبيق القانون البحري، الدول الإفريقية الشريكة على تطبيق حكم القانون في البحر من خلال دوريات أمنية مشتركة. وجعلت الدول الإفريقية المضيفة فرق الاعتلاء الخاصة بها تعمل يداً بيد مع فريق أمريكي، يباشر عمله من سفينة تابعة للبحرية الأمريكية أو خفر السواحل الأمريكي. وفي آذار / مارس ونيسان / إبريل 2012، انضم فريق من ستة أعضاء مؤلف من خفر السواحل والشرطة البحرية والقضائية التابعين لجمهورية الرأس الأخضر، إلى ثمانية من أعضاء مفرزة أمنية تابعة لخفر السواحل الأمريكي وبحارة من السفينة يو إس إس سيمبسون.

قال رقيب خفر سواحل الرأس الأخضر أدجونكت إليسانغيلو باريتو بعد مشاركته في الشراكة الإفريقية لتطبيق القانون البحري، «لقد كان ذلك استعراضاً للقوة. إن الأشرار سيبدأون في التفكير مرتين قبل أن يحاولوا عبور مياهنا الساحلية».

إن أمن، واستقرار ورخاء القارة الإفريقية سوف يتطلب ترتيبات تعاونية قوية لمكافحة القرصنة والجرائم الأخرى في البحر. وتقف القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الإفريقية الشريكة للمساعدة في تأمين ساحل ومستقبل القارة.

محررو القيادة العسكرية الأمريكية لقارة إفريقيا

ضابط أول برايان أيه. غوبلك / البحرية الأمريكية

بحار سنغالي يقف حارساً في مؤخرة غوارديو، وهي سفينة خفر سواحل تابعة لجمهورية الرأس الأخضر، أثناء القيام بالتدريب على الزيارة، والصعود، والتفتيش والمصادرة خلال تدريبات صحارن إكسبرس 2012.

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

القرصنة والاختطاف
المجلد 5، الربع 3

القيادة العسكرية الأمريكية لقارة افريقيا

للإتصال بنا

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

US AFRICA COMMAND
Attn: J3/Africa Defense Forum
Unit 29951
APO-AE 09751
ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com

HEADQUARTERS
U.S. AFRICA COMMAND
ATTN: J3/AFRICA DEFENSE FORUM
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART
GERMANY

منبر الدفاع الإفريقي هو مجلة ربع سنوية عسكرية مهنية تقوم بنشرها القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا لتوفر منتدى دولي للعسكريين الإفريقيين. إن الآراء المعروضة في المجلة لا تمثل بالضرورة سياسات أو وجهات النظر الخاصة بالقيادة الأمريكية أو أي وكالة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن اختيار المقالات يتم كتابتها من قِبَل أسرة منبر الدفاع الإفريقي، حسب الحاجة. وكان وزير الدفاع قد قرر ان نشر مثل هذه المجلة هو أمر ضروريّ لمواصلة الأعمال المتعلقة بالشؤون العامّة وفقاً لمتطلبات القانون الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية.

التعاون في مكافحة القرصنة

جان بول آدم/ وزير الشؤون الخارجية، جمهورية سيشيل

تحدث الوزير آدم في مؤسسة تشاتهام هوس الفكرية في 21 شباط / فبراير، 2012، عن دور بلاده في مكافحة القرصنة. وهذه نسخة منقحة من كلمته.

جان بول آدم

لأن المحيطات مجال قانوني يتقاسمه أكثر من طرف، فمن الواضح أن أي رد فعل على القرصنة يجب أن يشمل على مفاوضات ومحادثات دولية ومتعددة الأطراف على نحو مكثف. لقد نهضت سيشيل، منذ البداية، بدورها بكل جدية كشريك يعتمد عليه في مكافحة القرصنة. لقد أقمنا شراكات حقيقية عبر عدد من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف بدأت تؤتي ثمارها.

وفيما يتعلق بالمقاضاة، أبدت سيشيل بوضوح تصميمها على وضع نهاية لإفلات المجموعات الإجرامية الضالعة في القرصنة من العقاب. لقد أثبتنا بالفعل قدرتنا على إقامة محاكمات ناجحة للقراصنة من سفن عدد من الجنسيات بمقتضى تشريعاتنا.

إن المشكلة الرئيسية التي لا تزال عالقة هي القدرة على احتجاز القراصنة. فقد وقعت سيشيل اتفاقيات لنقل السجناء مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال فضلاً عن الحكومتين الإقليميتين في بونتلاند وأرض الصومال. ويمكن لعمليات النقل هذه أن تحدث ثورة في محاربة القرصنة، حيث هناك من الواضح دورة كاملة للعدالة تبدأ بالاعتقال وتنتهي بالسجن.

ولا يسعنا أيضاً أن ننظر إلى مسألة القرصنة دون أن نعالج القضية الأوسع وهي الاستقرار في الصومال. لقد كتب رئيس سيشيل جيمس مايكل إلى زعماء العالم لاقتراح استراتيجيات مبتكرة لتحسين المشاركة في إرساء القانون والنظام في الصومال وإيجاد حل لويلات القرصنة. وحدد الرئيس مايكل خمسة مجالات رئيسية جديرة بجذب اهتمام المجتمع الدولي.

الأول، يتحتم علينا توسيع نطاق وتعزيز تفويض قوة حفظ السلام التي تديرها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. كما نوصي بالنظر في إيجاد مكون بحري لهذه البعثة. فحدود الصومال لا تنتهي عند شواطئها.

الثاني، من الضروري اقتلاع شبكة الجماعات الإرهابية النشطة في الصومال، لا سيما تلك التي تقودها جماعة الشباب، ومن ثم نقلص قدرتها على تقويض العملية السياسية.

الثالث، علينا أن نعطي أولوية لزيادة تعزيز المناطق ذات الاستقرار النسبي في الصومال. فبناء سجون ومنشآت أمنية أخرى في مثل هذه المناطق أمر بالغ الأهمية، لأنه يسمح للمجتمع الدولي بوضع حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به القراصنة حالياً.

الرابع، علينا أن نواصل الاستثمار في تعزيز قدرة دول المنطقة على مكافحة القرصنة. لقد قادت سيشيل الطريق في إقامة محاكمات نموذجية يمكن أن تطبق في المنطقة بأسرها. نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك بالدعم الصحيح. وكذلك تستطيع دول عديدة أخرى.

وأخيراً، من المهم أن نعزز شبكات اقتسام المعلومات، لا سيما بغية استهداف ممولي القرصنة.

وكالة الأنباء الفرنسية

شرطي يكبّل يدي قرصان صومالي مشبوه بعد أن أنقذ خفر سواحل سيشيل ستة صيادين احتجزهم القراصنة الصوماليون كرهائن عام 2010.

إن القرصنة هجوم على التنمية البشرية في أبسط مستوياتها، لأنها تعطل أي محاولة لنشر الرخاء بما يتجاوز أولئك المستفيدين من النشاط الإجرامي. وفي معرض تحقيق الاستقرار في الصومال، علينا أن نعمل في البحر والبر على حد سواء. علينا أن نعزز قدرة الصومال حتى تتمكن من مكافحة النشاط الإجرامي، وتستفيد بالتالي استفادة كاملة من مواردها من أجل تنميتها الخاصة.

وكالة الأنباء الفرنسية

جنوب السودان يجعل
الإنجليزية
لغته الرسمية

أسرة أيه دي إف

أعلنت أحدث دولة في العالم أن الإنجليزية هي لغتها الرسمية.

أفادت وكالة أنباء رويترز بأن جنوب السودان أعلن في نهاية 2011 أنه سيتخلص من اللغة العربية تدريجياً ويجعل الإنجليزية إلزامية في المدارس الابتدائية والثانوية.

إضافة إلى اللغتين الإنجليزية والعربية، تتحدث البلاد بأكثر من 60 لغة محلية، مع تنويعات من لغتي النوير والدنكا الشائعتين أكثر من غيرهما. أعلن الدبلوماسيون من جنوب السودان عام 2011 أن السواحيلية سوف تدرس أيضاً في البلاد.

كذلك يعتزم جنوب السودان الانضمام إلى الكومونويلث، وهو تجمع من 54 دولة حول العالم، معظمها مستعمرات بريطانية سابقة.

وسوف تتمثل العقبة الرئيسية للبلاد في تعليم مواطنيها القراءة بأي لغة. فنحو 85 بالمائة من السكان أميون، ونادراً ما كان للبلاد لغة مكتوبة من أي نوع. ولاحظ مراسل لهيئة الإذاعة البريطانية خلال زيارة في أواخر 2011، أن الكثير من المدارس لا تزال بدون كتب مدرسية.

سوف يكون تعلم الإنجليزية مهمة ينهض بها الجميع، بمن فيهم زعماء البلاد، الذين يرونها أداة بالغة الأهمية لتنمية البلاد، رغم الاستياء العالق إزاء الحقبة الاستعمارية لانجلترا.

قال ريحان عبد النبي مدير الأخبار بإذاعة جنوب السودان لهيئة الإذاعة البريطانية، «أنه مع معرفة الإنجليزية سوف نصبح أمة واحدة. باستطاعتنا تسوية الخلافات القبلية والتواصل مع بقية العالم».

سوق الأوراق المالية في ليبيا
تفتح أبوابها من جديد

وكالة الأنباء الفرنسية

قال مدير عام سوق الأوراق المالية في ليبيا التي تتخذ من طرابلس مركزاً لها، إن السوق افتتحت في آذار/ مارس 2012 وذلك لأول مرة منذ سقوط معمر القذافي، حيث يجري التعامل في أسهم 10 شركات بقيمة 1,3 مليار دولار.

إنها خطوة متواضعة ولكنها مهمة لتلك الدولة الواقعة في شمال إفريقيا، والتي تسعى إلى إعادة إطلاق اقتصادها بعد عقود من الدكتاتورية التي خنقت الشركات الخاصة وأخضعت البنوك لأهواء القذافي وعشيرته.

وقال رئيس سوق المال محمد فكرون إن التعامل سوف يُفتح قريباً أمام المستثمرين في الخارج. «سوف يتمكن المستثمرون الأجانب من امتلاك 10 بالمائة من الأسهم». وأضاف فكرون أن آليات ذلك سوف يحددها البنك المركزي.

تمثل معظم الأسهم التي يجري تداولها القطاع المالي، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين الخاصة، مما يضع إعادة الإعمار على رأس أولوياتها.

وأضاف فكرون أن صندوقاً إسلامياً وشركة عقارية ستبدأن في التعامل في حزيران/ يونيو 2012، تتبعهما شركتا النفط والاتصالات العملاقتان المدار وليبيانا.

وقال أحمد كرود المدير العام لسوق المال مشيراً إلى عام 2011 الذي بدأت فيه الثورة التي عمت البلاد وأدخلتها في حرب أهلية انتهت بالإطاحة بالقذافي وقتله في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، «إنه قبل 17 شباط/ فبراير لم يكن هناك حكم قانون».

وكالة الأنباء الفرنسية

وقال إن الدولة المطلة على البحر الأبيض المتوسط تأمل في أن تصبح نقطة الاتصال المالية الرئيسية بين أوروبا وبقية إفريقيا. وأضاف أن البورصة الليبية أقيمت على غرار بورصة أبو ظبي ولديها طموح في التوسع.

وقال، «إنه ليس لدينا حكومة بعد، ولكن لدينا القدرة والبنية التحتية اللازمة لنصبح المركز المالي لشمال إفريقيا»، وتكهن بفتح فصل جديد للاستثمار الأجنبي، والابتكار والتنمية.

وقال كرود إن لواء موالياً للقذافي استولى على مبنى البورصة السابقة في حزيران/ يونيو 2011 لمجرد أن استهواه موقعها. وأضاف أن الموظفين اضطروا إلى نقل الوثائق والنسخ الاحتياطية في سياراتهم الخاصة. وقال، «إن هذا الافتتاح يبعث بإشارة إلى العالم بأن ليبيا أصبحت الآن دولة مستقرة حيث بدأ الاقتصاد ينطلق من جديد»، مضيفاً أن باستطاعة المستثمرين أن يتوقعوا عائدات ضخمة في السنوات المقبلة.

وقال إنه في محاولة لتعزيز المعاملات، سوف تتمتع جميع الشركات المتعاملة بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات. كما تفتتح البورصة الليبية فرعاً في مدينة بنغازي وتأمل في إقامة منشأة للتعامل الإلكتروني خلال الأشهر القادمة.

وقال مدير تكنولوجيا المعلومات أحمد بلراس علي، «إننا نعيد افتتاح سوق المال برؤية تكنولوجية جديدة للوصول إلى مستثمرين حول العالم ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام».

الألواح الشمسية تحول المياه القذرة إلى مياه نظيفة

لويز ريدفرز/ وكالة أنباء إفريقيا

وكالة الأنباء الفرنسية

تبدو حاوية الشحن القديمة المطلية بألوان زاهية وذات الألواح الشمسية فوق سطحها وأجهزة الترشيح عالية المواصفات داخلها، في غير محلها في قرية بوم جيساس الأنغولية المتربة هذه، الواقعة على بعد 50 كيلومتراً إلى الشرق من العاصمة لواندا. ولكنها سوف توفر قريباً نحو 20000 لتر يومياً من المياه النظيفة، الصالحة للشرب للمنطقة التي يقطنها 500 من السكان، الذين يعتمدون على إمدادات قذرة من النهر القريب.

يجري اختبار محطة أكوا تاب لمياه الشرب المصنوعة من الفولاذ الذي لا يصدأ، والتي صممتها شركة التكنولوجيا الكندية كويست ووتر سوليوشن، في هذه الدولة بالجنوب الإفريقي. وإذا نجحت المحطة، فإن الفكرة هي البدء في انتاجها محلياً لتعمم في أنحاء المنطقة.

وباستخدام الطاقة الشمسية المخزونة في بطاريات كبيرة، يجري تنقية المياه المتدفقة من نهر كوانزا، على بعد 50 متراً، عبر مرشحات من الرمل وغيرها. عندئذ تستخدم الأشعة فوق البنفسجية لتعقيم المياه وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب حتى يمكن الحصول عليها من خلال صنبور من فولاذ لا يصدأ.

شرح ذلك جون بالانكو رئيس شركة كويست وهو يضغط أحد صنبورين في مقدمة المحطة ليسمح بصب المياه في زجاجة بقوله، «إن المسألة حقا واضحة جداً وبسيطة. نعم، إنها تبدو في غير محلها ومتقدمة بالنسبة للمكان، ولكنها ليست كذلك؛ إنها في الواقع بسيطة جداً، والجميل هو أنها لا تتطلب سوى قدر بسيط للغاية من الصيانة. إن الآلة نفسها سوف تحتاج خدمة مرة واحدة في الشهر، ونحن ندرب بعض الأنغوليين على كيفية عمل ذلك متى عدنا إلى كندا».

لقد تم تصميم الصنابير المصنوعة من الفولاذ الذي لا يصدأ التي تصب أكثر قليلاً من لتر واحد في الضغطة الواحدة، والمنصة الألمنيوم على نحو يسهّل تنظيفها. وهناك مصارف حول الحواف لجمع أي مياه مسكوبة.

يتمتع بالانكو وشريكه في المشروع بيتر ميلى بخلفية في استخدام التكنولوجيا لحل المسائل المتعلقة بإمدادات المياه في المناطق الريفية في كندا. غير أن لقاء صدفة مع أحد سكان أنغولا في كندا، أتاح لهما تركيزاً جديداً على إفريقيا.

تم تصميم محطة أكوا تاب خصيصاً لمجتمع ريفي في أنغولا، حيث يُعد عدم وجود مياه نظيفة وقلة الصرف الصحي عنصرين أساسيين يسهمان في ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال في البلاد، حيث يموت واحد من بين كل خمسة أطفال قبل أن يصلوا إلى سن الخامسة.

منذ نهاية الحرب الأهلية في أنغولا التي استمرت ثلاثة عقود في عام 2002، أنفقت الحكومة الأنغولية ملايين الدولارات في إصلاح البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه لسكانها البالغ عددهم 19 مليون نسمة. ويعمل بالانكو وميلى بالتعاون مع وزارة الصناعة الأنغولية، التي تتولى توفير المعدات لأغوا بارا توداس، برنامج «المياه للجميع» الذي تديره منظمة اليونيسيف.

وتباع المحطة، وهي واحدة من اثنتين شُحنتا إلى أنغولا دون تكلفة على الحكومة، بسعر 150 ألف دولار تسدد مرة واحدة ، مع ضمان صيانة لمدة سنتين.

قال بالانكو، «لا ننكر أننا شركة تبغي الربح من وراء منتج تبيعه. ولكن أعتقد أنك في حاجة لجني ربح حتى تتمكن من العطاء مرة أخرى. وهذه تكلفة مرة واحدة بالنسبة للحكومة تستطيع استيعابها، ولكن القرويين سوف يحصلون بالتالي على مياه نظيفة، وصحية على مدى السنوات الخمس عشرة أو العشرين المقبلة».

التعاون لمكافحة القرصنة

أسرة أيه دي إف

المنظمة البحرية الدولية

كوجي سكيميزو، مدير قسم السلامة البحرية بالمنظمة البحرية الدولية، شمال وسط، وإسماعيل عمر جيله، رئيس جيبوتي، يضعان حجر الأساس لمركز جيبوتي للتدريب الإقليمي في ميناء دوراله في 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 2011.

مدونة جيبوتي لقواعد السلوك تجمع بين الدول لبناء القدرات

يمتد مضيق ملقا نحو 800 كيلومتر بين إندونيسيا في الغرب وماليزيا وسنغافورة إلى الشرق. ويضيق الممر المائي الذي يتخذ شكل القمع عند طرفه الجنوبي ويبلغ عمقه 25 متراً فقط في بعض الأماكن. غير أنه لا يمكن عدم المبالغة في أهميته بالنسبة للملاحة البحرية والاقتصادات العالمية. إذ يوفر هذا الطريق الحاسم للتجارة وسيلة اتصال سهلة بين الهند والصين ودول جنوب شرق آسيا. فأكثر من 60000 سفينة تبحر عبر المضيق كل سنة، وفي عام 2009 مر به ما يقدر بـ 6,13 مليون برميل من النفط يومياً. وترتبط اقتصادات شرق آسيا ببقية أرجاء العالم عبر مضيق ملقا.

والآن، تصور هذا الممر الحاسم وهو محاصر بالقراصنة. لقد تعطلت البضائع، والسفن، والناس وتعرضوا للخطر. تغيرت طرق التجارة، مضيفة أياماً مكلفة لتسليم السلع. وإذا تم إغلاق مضيق ملقا لخمسة أيام فقط، «سيكون لذلك أثر كبير على الاقتصاد العالمي، وسيصاب الاقتصاد الأوروبي بأسره بالشلل في غضون بضعة أسابيع»، وذلك طبقاً لتقرير المعهد الأوروبي للدراسات الآسيوية.

كانت آفة القرصنة تمثل في يوم ما مصدر قلق في مضيق ملقا. فحتى عام 2004، كانت أكثر منطقة موبوءة بالقرصنة في العالم، حيث شهدت 103 هجمات في تلك السنة وحدها، طبقاً لمجلة أفريكا رينيوال. وطبقاً لمجلة تايم فإنه بحلول عام 2008، وقعت محاولتان فقط للهجوم هناك، وفي الربع الأول من عام 2009، وقع هجوم واحد فقط في الممر.

ما الذي تسبب في هذا التغير المذهل؟ في عام 2004، وضعت إندونيسيا، وماليزيا وسنغافورة، من واقع خشيتها للتدخل الخارجي والأضرار الاقتصادية، جانباً انعدام الثقة العسكرية فيما بينها، وبدأت تعمل سوياً. وطبقاً لمجلة تايم قامت القوات المسلحة الإقليمية بتنسيق دوريات بحرية، واقتسام المعلومات حول النشاط المحتمل للقراصنة. وبعدها بسنة واحدة، قامت الدول الثلاث بدوريات جوية لملاحقة القراصنة. اقتسمت معلومات استخباراتية فيما بينها، وبدأت أعمال القرصنة تنحسر. وقال ناظري خالد، الزميل بالمعهد الماليزي للشؤون البحرية في كولالمبور لمجلة تايم، «توصلت الدول إلى قناعة بأن القرصنة ظاهرة عابرة للدول ولا يسع لدولة واحدة أن تتصدى لها بمفردها. فالبحر لا يحترم الحدود».

القرصنة تظهر تجاه سواحل القرن الإفريقي

اليوم، ينتشر القراصنة الصوماليون في خليج عدن ويمتد انتشارهم تدريجياً إلى داخل المحيط الهندي. إنهم يبحرون جنوباً إلى مسافات تصل إلى موزامبيق وشرقاً إلى ساحل الهند. وعادة ما يحتجز القراصنة سفناً وبحارتها مقابل فدية. وفي عام 2011، هاجم قراصنة صوماليون 237 سفينة، ونجحوا في اختطاف 28 منها. وبلغ إجمالي ما جمعوه من فدية 160 مليون دولار في عام 2011، وكان متوسط الفدية نحو 5 ملايين دولار، بزيادة عما حصلوا عليه عام 2010. نجح عدد أقل من هجمات القراصنة في عام 2011، ولكن زيادة الفدية بوجه عام جعلت هذه الجريمة مجزية على نحو أكبر، وذلك طبقاً لتقرير «التكلفة الاقتصادية للقرصنة الصومالية عام 2011»، أصدرته مجموعة للدفاع عن الأمن البحري تسمى محيطات تسمو على القرصنة. ويقدر التقرير بأن تكلفة القرصنة عام 2011 تراوحت بين 6,6 مليار دولار و9,6 مليار دولار.

وفيما يحاول المجتمع الدولي مكافحة القرصنة قبالة سواحل إفريقيا، يعرض النجاح الذي تحقق في مضيق ملقا بعض الأمل في التوصل إلى حل تعاوني. ومع ذلك فإن الاختلاف كبير بين المنطقتين. فمضيق ملقا محاط بدول ذات حكومات مستقرة جيداً. والصومال لها تاريخ حديث للانفلات الأمني. والجغرافيا أيضاً مختلفة. فالمضيق يقع في منطقة محدودة نسبياً. أما خليج عدن فمفتوح على بحر العرب والمحيط الهندي، وهي منطقة شاسعة للتغطية. ومع ذلك حققت ثلاثة مجهودات بحرية بعض النجاح. فطبقاً لمجموعة محيطات تسمو على القرصنة، حظيت عملية أطلانطا التي قامت بها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي، وعملية درع المحيط التي قام بها حلف شمال الأطلسي وقوة العمل المشترك 151، بتعاون من أكثر من 30 دولة في عام 2011. ونتيجة لذلك، تحسّنت الظروف في خليج عدن، ولكن المشكلة انتشرت.

في كانون الثاني/ يناير 2012 قال روجر ميدلتون، وهو خبير في مكافحة القرصنة عمل مع مؤسسة تشاتهام هاوس الفكرية، إن العمليات البحرية نجحت في إقامة ممر نقل عبر خليج عدن، ولكن مثل هذا الاسلوب لن ينجح في المحيط الهندي. كذلك حققت عمليات حصار المناطق الساحلية التي يعمل فيها القراصنة بعض النجاح طالما لا يتجاوزها القراصنة. غير أن حدود القوى البحرية واضحة، حسب قوله.

وقال ميدلتون لمعهد الشؤون الدولية والأوروبية في دبلن بأيرلندا، في كانون الثاني/ يناير 2012، بأنه «رغم كل النجاحات التي حققتها العمليات البحرية — وكان بعضها بالغ النجاح— فإن القرصنة كانت مشروعاً تجارياً أكثر ربحاً في العام الماضي من العام الذي سبقه، ويبدو أن مبالغ الفدية المطلوبة تتجه إلى التصاعد. وهذه ليست جوزة يمكن أن تكسرها بسفينة حربية. فالقوات البحرية مبنية لخوض الحروب، وليس للقيام بعمل هو أساساً من اختصاص الشرطة».

الجهود تتبلور في الجنوب، والغرب

أسرة أيه دي إف

تعمل الدول الإفريقية التي تأثرت بخطر القرصنة سوياً من أجل حماية السفن، وأطقم البحارة، والبضائع والمصالح الاقتصادية الوطنية في المنطقتين الجنوبية والغربية من القارة.

أصبحت القرصنة أكثر انتشاراً حول خليج غينيا بغربي إفريقيا. وأبلغت منظمة البحرية الدولية صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في شباط/ فبراير 2012 بأنه تم الإبلاغ عن وقوع 64 حادث قرصنة في تسع دول تقع على خليج غينيا عام 2011. وهي زيادة عن 45 حادث وقع في سبع دول في السنة السابقة. وأفادت الصحيفة بأنه تم الإبلاغ عن 10 حوادث قرصنة في الشهرين الأولين من عام 2012.

في عام 2011، شهدت بنين وحدها 20 حادث قرصنة على الأقل قبالة ساحلها في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر. وطبقاً لوكالة الأنباء الفرنسية، لم تقع أي حوادث عام 2010. كما شهدت دول مجاورة حوادث قرصنة. وتكلف القرصنة في المنطقة ما يقدر ب 2 مليار دولار سنوياً.

وهذه المشكلة مؤلمة على نحو خاص بالنظر إلى الزيادات الأخيرة في أسعار النفط. وكانت دول المنطقة والمجموعات الصناعية قد خططت لمضاعفة انتاج النفط في منطقة خليج غينيا من 4 ملايين برميل يومياً إلى 8 ملايين برميل يومياً على مدى العقد التالي. لقد أصابت القرصنة هناك موانئ المنطقة بالشلل، بما في ذلك ميناء كوتونو ببنين، الذي ينقل 90 بالمائة من تجارة بنين ويعد مرفأ حيوياً بالنسبة لدول الساحل.

وهذه القضية ليست اقتصادية وحسب. فقراصنة غرب إفريقيا يعملون على نحو مختلف عن القراصنة الصوماليين. فعادة لا يطلب قراصنة خليج غينيا فدية نظير السفن وأطقم البحارة. وبدلاً من ذلك، فإنهم يميلون إلى استهداف شحنات الوقود— وهو سلعة شائعة بالنظر إلى انتاج نيجيريا من النفط. وفي الهجمات الأخيرة، اختطف القراصنة ناقلات نفط، وقاموا بتوجيهها إلى سفن أخرى، وشفط الوقود لبيعه في السوق السوداء. ويتعرض البحارة أحياناً للضرب، وكثيراً ما يكون القراصنة مدججين بالسلاح. وفي شباط/ فبراير 2012، قتل مسلحون رمياً بالرصاص قبطان وكبير مهندسي سفينة بضائع تجاه الساحل النيجيري.

وتسليماً بهذا الخطر المتنامي، تتعاون دول خليج غينيا لمكافحته. ففي أيلول/ سبتمبر 2011، أبرمت بنين ونيجيريا اتفاقية للدوريات البحرية المشتركة تستمر ستة أشهر تسمى «عملية الرخاء». وتقول وكالة إيرين للأنباء إنه يتوقع أن تحذو حذوهما بحريتا توغو وغانا.

يشترك في مبادرة بنين - نيجيريا نحو 100 من الأفراد العسكريين الذين يقومون بدوريات في ثلاث سفن وأربعة زوارق هجومية سريعة تابعة للبحرية النيجيرية، فضلاً عن سفينة دعم مجهزة برادار وطائرة مروحية. وهدف بنين هو أن تكون قادرة في نهاية المطاف على الإشراف على مياهها الإقليمية.

صرح رئيس أركان بحرية بنين لوكالة الأنباء الفرنسية بأن الدوريات المشتركة «لا تستهدف في الأساس اعتقال قراصنة البحار وإنما تستهدف منعهم من مهاجمة السفن».

وصرح كريس تريلوني، نائب مدير قسم السلامة البحرية بمنظمة البحرية الدولية، لوكالة أنباء إيرين بأن المنظمة تعمل مع 15 دولة ساحلية من أجل إقامة شبكة لخفر السواحل. وجميع هذه الدول أعضاء في منظمة البحرية الدولية لغرب ووسط إفريقيا.

كذلك فإن المجتمع الدولي يعرض الدعم. إذ تحاول فرق تدريب من الولايات المتحدة وأوروبا زيادة قدرة المنطقة على مكافحة القرصنة وحماية منصات البترول عن طريق محطة شراكة إفريقيا تقودها الولايات المتحدة، وهي مبادرة للقوات البحرية الإفريقية لربط إفريقيا بشركائها حول العالم. وزودت محطة شراكة إفريقيا بنين، وغانا، ونيجيريا وتوغو بسفن استجابة تقدر قيمة كل منها بعدة مئات الآلاف من الدولارات.

وفي أواخر شباط/ فبراير 2012، أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا بالإجماع يحث دول غرب إفريقيا على عقد مؤتمر حول القرصنة في خليج غينيا لتطوير استراتيجية شاملة. وقال بي. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في إفادة له أمام مجلس الأمن ، «إن دول خليج غينيا في حاجة إلى إقامة جبهة موحدة للرد بفعالية على خطر القرصنة المتزايد على طول سواحلها. إن المبادرات الوطنية المنعزلة مؤقتة في أفضل الأحوال، وتدفع القراصنة إلى نقل عملياتهم الإجرامية من دولة إلى دولة أخرى».

تتعاون دول الجنوب الإفريقي كذلك في مكافحة القرصنة. ففي أوائل عام 2012، انضمت تنزانيا إلى جنوب إفريقيا وموزامبيق في التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن الأمن البحري. لقد امتد نشاط القراصنة الصوماليين، الذين كانوا يشكلون يوماً تهديداً رئيسياً في خليج عدن، ناحية الجنوب إلى قناة موزامبيق. وطبقاً لموقع MediaClubSouthAfrica.com فإن الاتفاق يرمي إلى تأمين حرية تدفق السلع من تنزانيا، عبر موزامبيق إلى جنوب إفريقيا.

تعمل الدول الثلاث على تأمين المياه الإقليمية لكل منها الأخرى من خلال عمليات بحرية، من بينها تلك التي تستهدف العثور على قواعد القراصنة وإزالتها.

لقد بدأت الجهود في هذه المنطقة تؤتي ثمارها بالفعل. ففي 18 نيسان/ إبريل، 2012، أدت عملية مشتركة إلى اعتقال 12 قرصاناً استهدفوا سفن تنقيب عن البترول في المحيط الهندي، وذلك حسب موقع Sabahionline.com.

وكالة الأنباء الفرنسية

بحارة من سفينة أسبانية يقبضون على قراصنة في كانون الثاني/ يناير 2012. كانت السفينة الأسبانية قد دحرت في وقت سابق هجوماً مسلحاً شنه القراصنة.

قال العقيد عبد الله مويمنجودي ضابط التدريب والعمليات البحرية بقوة الدفاع الشعبي لتنزانيا، إن القوة تلقت معلومات من شركائها الأمنيين، أدت إلى أول عملية مشتركة لمكافحة القرصنة. وقال، «عندما تلقينا المعلومات، اتصلنا بزملائنا من جنوب إفريقيا وموزامبيق. كما أرسلنا رسالة إلى قيادة مكافحة القرصنة بالاتحاد الأوروبي في القرن الإفريقي. أرسلت أسبانيا سفينتها الحربية فوراً، وتمكنا بصورة مشتركة من إيقاع القراصنة الصوماليين في كمين».

ألقي القبض على القراصنة في زورقين، وأنقذت قوات الأمن ستة رهائن من سرى لانكا من سفينة الصيد السريلانكية نميشا دواك كانوا مختطفين كرهائن لنحو ستة أشهر. وقال مويمنجودي لموقع Sabahionline.com، «كان الرهائن في حالة من الضعف بسبب قلة التغذية. وكان الهدف الرئيسي [للقراصنة] اختطاف سفن تنقيب عن البترول في متوارا بهدف الحصول على فدية».

قال مويمنجودي إن تنزانيا تتفاوض على اتفاق مماثل مع جارتها كينيا.

في غضون بضعة أسابيع فقط، أتت المساعي التعاونية لمكافحة القرصنة أُكلها بالنسبة لميناء دار السلام. وقال مارتين نيامبيلي، مدير العمليات في شركة لاز التنزانية المحدودة، التي تجهز السلع في الميناء، إن الواردات والصادرات ارتفعت بنسبة 60 بالمائة منذ بدأت تنزانيا العمليات المشتركة.

وأبلغ نيامبيلي موقع Sabahionline.com بأنه «عندما ازدادت عمليات القرصنة، ارتفعت تكلفة التأمين والشحن بصورة غير معقولة. كانت المخاطر مرتفعة أكثر مما يجب مما دفع الكثير من الشركات إلى وقف نشاطاتها، ولكننا عدنا الآن إلى أعمالنا التجارية».

مدونة جيبوتي لقواعد السلوك

رغم التحدي الذي يواجه مكافحة القرصنة في منطقة شاسعة، تحقق تعاون إقليمي مثمر ومبشر نتيجة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك. فقد وضعت هذه المدونة في كانون الثاني/ يناير2009 منظمة البحرية الدولية، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن سلامة وأمن الملاحة البحرية ومنع السفن من تلويث البحار. وطبقاً للمنظمة فإنه اعتباراً من تموز/ يوليو 2012، وقعت 20 من بين 21 دولة مؤهلة الاتفاقية، من بينها 14 دولة إفريقية. وهي جزر القمر، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وموزامبيق، وجزر سيشيل، والصومال، وجنوب إفريقيا، والسودان وتنزانيا.

صرح فيليب هوليهيد، مدير برنامج مكافحة القرصنة في وحدة تنفيذ المشروعات التابعة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك، لمجلة أيه دي إف بأن المدونة مبنية على أربع «ركائز نشاط»: اقتسام المعلومات، والتدريب الإقليمي، والتشريع الوطني وبناء القدرات. ويمتد عبر كل هذه الأهداف التعاون بين الدول الموقعة. وقال هوليهيد، «إذا كان هناك شيء واحد غير مكتوب في مدونة قواعد السلوك، ولكنه عنصر ضمني في التنفيذ الناجح للمدونة، فهو الحاجة إلى نهج متعدد المنظمات تجاه مكافحة القرصنة».

تحقق ثلاث من الركائز الأربع للمدونة نتائج ملموسة بالفعل.

اقتسام المعلومات: أقامت مدونة جيبوتي لقواعد السلوك ثلاثة مراكز لاقتسام المعلومات: في مومباسا بكينيا؛ ودار السلام بتنزانيا؛ وصنعاء باليمن. وتتدفق المعلومات فعلاً بين دول المنطقة ومراكز اقتسام المعلومات. وقال هوليهيد في آذار/ مارس 2012، «إنه في مناسبتين كانت التقارير التي أصدرتها مراكز اقتسام المعلومات حول هجمات القرصنة أولى التقارير التي تلقتها القوات البحرية الدولية». وتعد المراكز قيّمة أيضاً في مجالات أخرى غير رصد هجمات القراصنة والإبلاغ عنها.

المنظمة البحرية الدولية

مشاركون يتدربون على ظهر سفينة في مركز التدريب على عمليات الاعتراض البحري التابع لحلف شمال الأطلسي في خليج سودا لنشاط الدعم البحري الأمريكي في كريت باليونان، في آذار/ مارس 2012.

العمليات البحرية المشتركة تؤمّن البحار

أسرة أيه دي إف

هناك ثلاث عمليات بحرية رئيسة منسقة تكافح القرصنة الصومالية قبالة القرن الإفريقي. وهذه نظرة على كل عملية.

القوة البحرية للاتحاد الأوروبي

بحارة من السفينة إف جي إس كولن، يتعاونون في العملية أطلانطا التابعة لقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، على ظهر المركب الشراعية المسجلة في اليمن، الجبل، في الحوض الصومالي يوم 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2011. كانت المركب الشراعية قد سُرقت ليستخدمها القراصنة كسفينة أم.

العملية أطلانطا: أطلق الاتحاد الأوروبي عملية أطلانطا-الصومال التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر 2008 لمكافحة السطو المسلح والقرصنة في البحر. وتم تمديد العملية حتى كانون الأول/ ديسمبر 2014.

تحمي العملية أطلانطا سفن برنامج الغذاء العالمي التي تحمل المعونة الغذائية إلى المشردين في الصومال وتحمي الملاحة البحرية لمهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

نجحت العملية أطلانطا، منذ أن بدأت، في مرافقة سفن برنامج الغذاء العالمي التي نقلت أكثر من 674000 طن من الأغذية إلى الصومال. كما قامت بحماية الملاحة البحرية باستخدام ممر العبور الموصي به دولياً في خليج عدن.

شاركت في العملية كل من بلجيكا، وبلغاريا، وقبرص، وجمهورية التشيك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وإيطاليا، وأيرلندا، ولاتفيا، وليثوانيا، ولوكسمبورغ، ومالطا، وهولندا، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفينيا، وأسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، ودول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي من بينها كرواتيا، والجبل الأسود، والنرويج، وسويسرا، وصربيا وأوكرانيا.

قوة العمل المشترك 151: تأسست قوة العمل المشترك في 8 كانون الثاني/ يناير 2009، من جانب القوات البحرية المشتركة، وهو ائتلاف من 25 دولة، لمكافحة القرصنة داخل وحوالي خليج عدن، وبحر العرب، والمحيط الهندي والبحر الأحمر.

هناك أيضاً جهود بحرية مماثلة جارية. وتركز قوة العمل المشترك 150 على ردع تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة في خليج عدن، وخليج عُمان، وبحر العرب، والبحر الأحمر والمحيط الهندي. وتركز مهمة قوة العمل المشترك 152 على الأمن والتعاون في الخليج العربي.

تتناوب قوة العمل المشترك 151 قيادتها كل أربعة إلى ستة أشهر، وتتبدل قواتها فيما تشارك طائفة من الدول بسفن، وطائرات وأفراد. وتتألف قوة العمل المشترك من استراليا، والبحرين، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا، واليابان، والأردن، وجمهورية كوريا، والكويت، وهولندا، ونيوزيلندا، وباكستان، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، وأسبانيا، وتايلاند، وتركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

عملية درع المحيط: منذ آب/ أغسطس 2009، قامت سفن وطائرات حلف شمال الأطلسي بدوريات قبالة القرن الإفريقي لمكافحة القرصنة. وتتعاون عملية درع المحيط مع جهود إقليمية أخرى لمكافحة القرصنة. وفي 19 آذار/ مارس 2012، قرر مجلس حلف شمال الأطلسي، وهو أعلى سلطة لاتخاذ القرارات بالحلف، تمديد العملية حتى عام 2014.

وتساهم الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي عن طريق هياكل قيادية وتمويل مشترك. ويتم تكليف السفن بالتناوب. واعتباراً من 15 آذار/ مارس، 2012، بدأت الدنمارك، وإيطاليا، وهولندا، والولايات المتحدة وتركيا في توفير سفن بحرية، مدعومة بدوريات جوية. وتم نشر نحو 800 فرد.

تباشر قوات البحرية التابعة لحلف الأطلسي عملياتها في نطاق أكثر من 2 مليون ميل مربع تجاه القرن الإفريقي، بما في ذلك خليج عدن وغربي المحيط الهندي حتى مضيق هرمز. تجمع السفن معلومات استخباراتية وتجرى عمليات مراقبة واستطلاع للتحقق من النشاط الملاحي. ويمكن الإبلاغ عن نشاط القرصنة إلى مركز الملاحة التابع لحلف شمال الأطلسي، الذي يتقاسم هذه المعلومات.

وقال هوليهيد، مشيراً إلى سفن الصيد التقليدية المستخدمة في المنطقة، «إن القوة البحرية للاتحاد الأوروبي تقدمت في شباط/ فبراير 2012 بطلب للحصول على مزيد من المعلومات من الدول الساحلية بالمنطقة حول مجتمعات الصيادين بالمراكب الشراعية. ونقلت هذه المعلومات عبر شبكة مراكز اقتسام المعلومات، وقام عدد من الدول الآن بإرسال المعلومات والصور إلى القوة البحرية للاتحاد الأوروبي للمساعدة في تحليل تحركات المراكب الشراعية لمراقبة المراكب الشراعية التي تستخدم 'كسفن أ' للقرصنة».

تضم اتفاقية التعاون الإقليمي حول مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا 17 دولة متعاقدة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2011، انضم مركز اقتسام المعلومات في سنغافورة التابع للاتفاقية إلى شبكة مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، مما أدى إلى توسيع نطاق اقتسام المعلومات بين الدول المطلة على المحيط الهندي. وثمة أمل في أن يبني تبادل المعلومات هذا القدرات بين دول المدونة. وفسّر هوليهيد ذلك بقوله، «إن منظمة البحرية الدولية تركز أولاً على تحسين 'الصورة' في غربي المحيط الهندي، بهدف تعزيز العمل الذي تؤديه القوات البحرية الدولية في خليج عدن وبحر العرب. فبدون هذا الوعي المعزز بما يحدث في المجال البحري، ستظل قدرات القوات البحرية وقوات خفر السواحل الإقليمية الصغيرة محدودة بدرجة كبيرة في مكافحة القرصنة بشكل فعّال».

التدريب الإقليمي: منذ نيسان/ إبريل 2010، تم تنفيذ 16 دورة تدريبية وورشة عمل على الأقل في إطار برنامج مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. وفي عام 2011، تأسست «مصفوفة للاحتياجات التدريبية الإقليمية» لتخطيط عمليات التدريب طوال عام 2012 وما بعده. وقال هوليهيد، «إن هذا يشمل تأكيداً أكبر على ربط الهيئات القانونية بالأجهزة الأمنية البحرية، وورش العمل لتعزيز المقاربة المعتمدة على التعاون بين مختلف المنظمات لتحقيق الأمن البحري. وإضافة إلى ذلك، سوف تجرى تدريبات مهارات في وظائف خفر السواحل وتشمل تدريبات عملياتية، وتقنية ولوجستية».

أصدرت الدول الأعضاء في مدونة جيبوتي لقواعد السلوك قراراً بإنشاء مركز جيبوتي للتدريب الإقليمي. وبدأت عمليات بناء المركز في أيلول/ سبتمبر 2011 في ميناء دورالي، وسوف تمتلكه وتقوم بتشغيله حكومة جيبوتي. ويتوقع استكمال البناء بحلول نهاية عام 2012. وسوف يتولى مركز جيبوتي للتدريب الإقليمي تنسيق الاحتياجات التدريبية الإقليمية ومضاهاتها بعمليات التدريب التي تتم بمساعدة من منظمة البحرية الدولية وفريق صغير من الاتحاد الأوروبي.

التشريع الوطني: إن تخليص البحار من القراصنة ليس كافياً لحل المشكلة. إذ تستلزم مكافحة القرصنة تشريعاً قوياً ومقاضاة فعالة. ويعترف هوليهيد بأن مساعي معالجة هذه القضايا حسّاسة ومعقدة. ورغم ذلك، قامت بعض الدول الأعضاء بتغيير قوانينها، والبعض الآخر في سبيل أن تفعل ذلك بينما لم يعلن عدد صغير من الدول عن أي تغيير. وقال هوليهيد، «إن وجود عملية قانونية واضحة عنصر أساسي لوضع استراتيجية فعّالة لمكافحة القرصنة. إن القوات البحرية وخفر السواحل في حاجة إلى إطار عمل قانوني راسخ وقانون وطني محدد بوضوح، يمكنها من تطبيق القانون في البحر من أجل مكافحة الجرائم البحرية مثل القرصنة. وثمة أيضاً حاجة لوجود روابط جيدة بين جهاز الأمن البحري والسلطات القضائية من أجل تقديم المجرمين البحريين للعدالة».

بناء القدرات: إن القرصنة في القرن الإفريقي تطور جديد نسبياً. هذه الحقيقة، مقرونة بعوامل قصور بحرية، وقانونية إقليمية مختلفة، جعلت مبادرات مكافحة القرصنة درباً طويلاً وشاقاً لدول المنطقة. غير أن هوليهيد يرى أنه قد تم تحقيق تقدم وسيتبعه مزيد من التقدم. ومن المرجح أن تدعم الركائز الثلاث لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك الركيزة الرابعة.

وقال، «إنه من غير الممكن خلق قدرات بصورة مفاجئة حيث لم تكن هناك قدرات من قبل. يجب أن تكون عملية تطورية».

عند النظر في «بناء القدرات» في مكافحة القرصنة المتمركزة في الصومال، من الواضح أن مثل هذا النمو يجب أن يتطور إلى ما هو أكثر من مجرد الدفاع الفعّال عن المجال البحري. ويتعين على الصومال ذاتها أن تكون لها القدرة على حكم نفسها بفعالية، فضلاً عن مقاضاة القراصنة وسجنهم. وربما الأهم من ذلك، عليها أن تعمل باتجاه مجتمع يوفر فرصاً بديلة للانفلات الأمني.

سعت الجهود العسكرية الأخيرة إلى ضمان أمن الصومال على البر. قال جيروس إيسبوي، مدير الموانئ والإحصائيات باللجنة الحكومية الدائمة حول الملاحة في مومباسا، بكينيا، إن المعركة ضد القرصنة تتطلب جهوداً في البحر والبر. وصرح إيسبوي لمجلة أيه دي إف في ربيع عام 2012 بأنه، «تمت استعادة بعض الهدوء الآن في الخطوط الملاحية بشرقي إفريقيا. إن الأثر المشترك لهجمات الجيش الكيني على القواعد البرية للقراصنة الصوماليين ودوريات البحرية الكينية في البحر، هو السبب في أن لدينا بعض الهدوء خلال الشهرين الماضيين. إن هجمات القراصنة تحدث في البحر، لكن دعمهم وشؤونهم اللوجستية توجد في البر.

إن الحاجة لمعالجة مشكلة القرصنة في البر والبحر مقبولة لدى معظم أصحاب المصلحة من الصوماليين، وبدأ العمل على الكثير من الجبهات الدولية لإعادة الاستقرار وحكم القانون إلى الدولة الممزقة. وقال هوليهيد إنه في وقت سابق من هذه السنة، ألزم أمين عام المنظمة البحرية الدولية كوجي سيكيميزو المنظمة بمساعي الأمم المتحدة لتنمية الصومال. «وسيكون عمل التنمية هذا الأساس الحقيقي لاقتلاع جذور القرصنة الصومالية من الداخل». ❑

قباطنة السفن

يعدون العدة للقراصنة

أيه دي إف

الكوماندر كريستوفر نودين/البحرية الأمريكية

MAGELLAN STAR
ST. JOHN'S
IMO 9242572

التدريب والحواجز عنصران أساسيان لمنع القراصنة من غزو سفينة

في السنوات الأخيرة، تعلم قباطنة السفن التي تبحر في مياه موبوءة بالقراصنة أفضل الممارسات لتجنب الاستيلاء على السفينة. قام الاتحاد الأوروبي ومركز الأمن البحري- القرن الإفريقي بتجميع قوائم مراجعة لبعض هذه الممارسات أثناء الإبحار في المياه التي تسودها أجواء معادية في خليج عدن والمحيط الهندي. وفيما يلي بعض توصياتهما:

الأطول هو الأفضل

عادة ما يصعد القراصنة إلى متن السفينة من أدنى نقطة وصول فوق سطح الماء. وغالباً ما تكون هذه النقاط هي السطح أو المؤخرة. وأمام السفن ذات الحافة الحرة – وهي المسافة بين سطح الماء وأول سطح للسفينة- التي تبلغ طولها 8 أمتار أو أكثر لديها فرصة أفضل من السفن الأصغر في وقف القراصنة. غير أن الحافة الحرة الكبيرة لا تضمن النجاح في وقف القراصنة. إذ لا تزال في حاجة إلى إجراءات حماية.

السرعة أعظم ثروة لديك

ليس هناك ما هو أفضل فعالية ضد القراصنة من مجرد السرعة. ويمكن استخدام السرعة في سباق المهاجمين وجعل الصعود إلى السفينة صعباً عليهم. فقد جاء في تقرير أصدرته عمليات التجارة البحرية للمملكة المتحدة في آب/ أغسطس 2011: «أنه لم يبلغ حتى الآن عن هجمات تمكن فيها القراصنة من الصعود إلى سفينة تجاوزت سرعتها 18 عقدة».

عندما تتعرف سفينة على هوية سفينة مشبوهة، عليها فوراً أن تزيد سرعتها إلى أقصى درجة آمنة. ومن المهم أيضاً تغيير المسار قليلاً على نحو متكرر، دون الدفع بسرعة أكثر من اللازم. ويقول الاتحاد الأوروبي ومركز الأمن البحري- القرن الإفريقي إنه يتعين على القبطان والبحارة «أن يكونوا على دراية بأثر المناورات المتعرجة على متن سفينتهم» في جميع الظروف البحرية.

استخدم ممر العبور الموصي به دولياً

إن لهذا الممر إجراءاته وقواعده الخاصة. والإبحار عبر الممر في الأوقات الموصي بها ممارسة آمنة ضرورية لجميع السفن. **(أنظر صفحة 20)**.

إعرف كيف يعمل القراصنة

عادة ما يستخدم القراصنة سلالم، وحبالاً، وأدوات وثاق وأعمدة معقوفة للصعود إلى السفينة، ومتى صعدوا إلى السفينة بنجاح، يمضوا في طريقهم إلى الجسر من أجل السيطرة على السفينة. ودائماً ما يحملون أسلحة صغيرة وقنابل ذات دفع صاروخي. يقول مركز الأمن البحري إن الطريق الوحيد لصد مثل أولئك القراصنة هو التدرب والاستعداد لهم.

كن دائماً في حالة مراقبة

عند الإبحار عبر مياه خطرة، يجب على القباطنة أن يقيموا نقاطاً كثيرة للمراقبة - أكثر من العدد المعتاد. ويجب على المراقبين أن يعرفوا ماذا يراقبون وكيف يبلغون عن نشاط مشبوه. وتوصي عمليات التجارة البحرية للمملكة المتحدة بعمل نوبات مراقبة قصيرة حتى يكونوا عند أقصى درجة من التأهب.

يجب تجهيز نقاط المراقبة بمناظير مكبرة، ويفضل أن تكون عدساتها مضادة للتوهج. ويمكن أن تكون أجهزة الرؤية الليلية مفيدة. ويتعين على القباطنة أن يتأكدوا من أن أنظمتهم الرادارية مراقبة بعناية. إن وضع دمى في نقاط استراتيجية فوق السفينة سيعطي الانطباع بوجود عدد أكبر من البحارة. غير أن الدمى لن تخدع أي أحد إن لم تكن جيدة الصنع.

إن المراقبة عمل متوازن. فالسفن في حاجة إلى الكثير من نقاط المراقبة، ولكن يجب عليها أيضاً أن تحمي بحارتها من مخاطر لا لزوم لها. يجب إقامة هذه النقاط بعيداً عن السطح الخارجي أثناء الظلام، حتى لا تصبح أهدافاً واضحة.

قم بحماية الجسر

عادة ما يطلق القراصنة النار على جسر السفينة أثناء الهجمات، ومتى صعدوا إلى السفينة يتجهون إلى الجسر مباشرة. ويجب على بحارة الجسر أن يرتدوا خوذات وسترات كيفلار خلال مثل هذه الهجمات. وتوصي عمليات التجارة البحرية للمملكة المتحدة بضرورة ألا تبدو مثل هذه الخوذات والسترات كأزياء عسكرية، مما قد يوحي بأن البحارة مسلحون ومستعدون للرد على النيران بالمثل.

عادة ما تكون الجسور مجهزة بزجاج مصفح على غرار زجاج الحماية من الرياح لحمايتهم من الحطام المتطاير في حالة هجوم أو حادثة. ولكن هذا لا يكفي. إذا يتعين كسوة الزجاج بغشاء مقاوم للانفجار.

إن الجسر المجهز لاستقبال القراصنة هو مثل بيت مجهز لاستقبال الإعصار. في مثل هذه السفينة تزود النوافذ الجانبية والخليفة للجسر بألواح معدنية قوية وكذلك أبوابه الدوارة. يجب إعداد هذه الألواح على نحو يتيح تركيبها على وجه السرعة أثناء الهجوم. وتبين أن أكياس الرمل وسوراً عادياً من السلاسل المزدوجة يقللان من أثر القنابل ذات الدفع الصاروخي.

ملف السفينة ووسائل الردع

تكلفة ممارسة الأعمال

لردع الهجمات، تحث المنظمة البحرية الدولية أصحاب السفن على تجهيز سفنهم على نحو دفاعي، باستخدام الأسلاك الشائكة، والطلاء المضاد للتسلق، والأسوار المكهربة، وخراطيم المياه ذات الضغط العالي والمدافع الصوتية. وأكثرها فعالية هي "القلعة" (غالباً ما تكون غرفة المحرك)، وهو مركز سيطرة حصين يمكن أن يختبئ البحارة فيه من الهجوم.

إن تجهيز سفينة ما بدفاعات مضادة للقرصنة يمكن أن يكون باهظ التكاليف. فمثلاً، تتكلف إقامة قلعة عادية من 180000 دولار تقريباً - إلى 450000 دولار بالنسبة للقلعة التي لا يخترقها الرصاص.

وحتى مع مثل هذه التحسينات الدفاعية، فإن أقساط تأمين السفن التي تعبر المياه الخطرة لخليج عدن ارتفعت أضعافاً مضاعفة. وارتفعت أقساط مخاطر الحرب 300 بالمائة فيما بين 2008 و 2010. وتضاعف تأمين هيكل السفينة فيما بين 2010 و 2011.

الغرفة الآمنة/ القلعة
يجب أن يكون لدى بحارة السفينة غرفة آمنة للالتجاء إليها في حالة صعود قراصنة إلى السفينة. ويجب أن تجهز القلاع بمؤن، وأجهزة اتصالات خارجية وأدوات أخرى.

أفراد الأمن المسلحون
تثير الحراسة الأمنية المسلحة الخاصة جدلاً، ولكنها فعالة. فلم يحدث على الإطلاق أن تم اختطاف سفينة عليها فريق أمني.

سد المنافذ
إن التخطيط الدقيق يعني إغلاق جميع الأبواب التي قد يستخدمها القراصنة في السيطرة على السفينة.

الحواجز
إن وضع طبقات من الأسلاك الشائكة يمكن أن يكون رادعاً قوياً، لا سيما في مؤخرة السفينة حيث الصعود إليها هو الأسهل.

النفير وأضواء الملاحة
إن إطلاق نفير خاص ينبه البحارة إلى وقوع هجوم. بينما تجعل الأضواء القراصنة يعرفون أنه تم اكتشاف أمرهم.

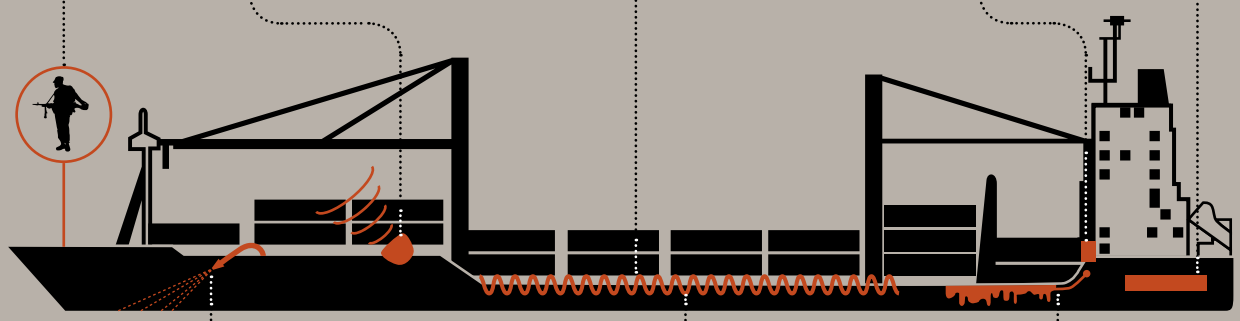

الأسطح المنزلقة
يمكن للرغوة والطلاء الخاص أن يجعلا سطحاً ما منزلقاً لا يستطيع القراصنة تسلقه.

السور المكهرب
استخدم الأسوار، إلى جانب علامات التحذير، لكل من القراصنة وبحارة السفينة. ولا يوصي بالأسوار المكهربة في السفن التي تحمل النفط والغاز.

خراطيم الإطفاء
إن شبكة خراطيم الإطفاء التي يتم تشغيلها عن بعد، يمكن أن تطلق ستائر من المياه لمنع الصعود إلى السفينة.

قم بإقامة عوائق عبر المسار

قبل أن يتمكن القراصنة من السيطرة على السفينة، يجب أن يصلوا إلى الجسر. وينبغي على القباطنة أن يحددوا المسارات التي قد يتخذها القراصنة للوصول إلى الجسر للتأكد من أن جميع الأبواب التي قد يستخدمونها موصدة. ويجب على القباطنة أن يفكروا كما يفكر القراصنة، ويحددوا ويغلقوا أي مسارات عبر الفتحات الموصلة إلى الآلات. ولكن عند إغلاق أي بوابة أو مدخل، يجب توخي الحذر حتى يظل للبحارة نقاط للهروب منها.

امنع القراصنة من الصعود إلى السفينة

يجب على القباطنة أن يجعلوا نقاط الوصول أطول وأكثر صعوبة في التسلق. وتعد الأسلاك الشائكة أداة فعّالة في إبعاد القراصنة –ولكن فقط إذا أحسن استخدامها. إن الأسلاك الشائكة الرخيصة من النوع الزراعي رقيقة أكثر مما يجب وتتباعد المسافات المترية فيما بينها بحيث لا تجعلها فعّالة. أما الأسلاك الشائكة المصنوعة من الصلب عالية الشد فهي الأداة الصحيحة لهذه الوظيفة. والهدف هو جعل نقاط دخول السفينة تبدو كالسجن، باستخدام الأسلاك الشائكة المطوية التي يبلغ سمك لفائفها 730 مم أو 980 مم.

فيما يلي بعض المعلومات عن كيفية استخدام الأسلاك الشائكة:

- يجب صفها على طول الجزء الخارجي للسفينة ويتدلى منها. فهذا يجعل من الصعوبة على القراصنة تعليق سلالمهم وخطاطيفهم في هيكل السفينة.
- تحتاج السفن إلى أكثر من طبقة من لفائف السلك. فاللفائف المزدوجة، أو حتى الثلاثية، تكون أكثر فعالية.
- يجب تثبيت السلك في السفينة بقوة، في نقاط متعددة.

ويمكن أن يكون السلك المكهرب والحواجز المكهربة فعّالة، ولكنها ليست آمنة بالنسبة لناقلات النفط. ويجب على السفينة التي تستخدم الحواجز، أو الأسلاك أو الأسوار المكهربة وضع علامات تحذيرية باللغة الصومالية يستطيع القراصنة رؤيتها. ويجب وضع العلامات التحذيرية لمصلحة البحارة أيضاً. ولا بأس من الخديعة ووضع علامات تحذيرية حتى لو لم تكن السفينة مكهربة.

خذ بالاعتبار استخدام المياه أو الرغوة

يمكن أن يثني الرش بالمياه أو الرغوة القراصنة فعلاً عن محاولة الصعود إلى السفينة. ولكن يجب ألا يتم تشغيلها يدوياً؛ فهذا يجعل من يقوم بالتشغيل عرضة لنيران القراصنة. يجب أن تكون خراطيم المياه وفوهات الرغوة مثبتة في جميع نقاط دخول القراصنة. وعند استخدام خراطيم الإطفاء ذات الضغط العالي، يجب أن يكون لدى السفينة لوحات إرباك واقية لمنع القراصنة من تعطيلها. يستخدم بعض مالكي السفن مدافع مياه تطلق المياه على شكل قوس عمودي كاسح، لحماية جزء أكبر من السفينة.

استخدم ما لديك بالفعل

كثيراً ما يستطيع القباطنة استخدام مضخات التوازن الخاصة بالسفينة في إغراق الطابق بالمياه، فينتج عنه ستارة من المياه على الجانبين. ويمكن لبعض السفن أن تغرق طوابقها بالوضع العادي للطفح؛ بينما تحتاج سفن أخرى إلى سباكة خاصة. ويمكن أن تكون الفوهات البخارية فعالة، ولكن في أوضاع ثابتة فقط وليس بتشغيلها يدوياً. للرغوة ميزة أنها زلاقة ومربكة، ولكن لا ينفع استخدام رغوة إطفاء الحريق بالسفينة. فعند استخدام الرغوة، يجب أن تكون شيئاً آخر غير مخزون السفينة من رغوة إطفاء الحرائق التي قد تدعو لها الحاجة حال اندلاع نيران.

استخدم الضوضاء

يجب على القباطنة إطلاق إنذارات وصفارات السفينة أثناء الهجوم

قوات مشاة بحرية ألمانية تعترض سفينة قيادة عليها قراصنة مشبوهين على بعد 60 ميلاً بحرياً من ساحل تنزانيا. كما اعترض الألمان قارباً شراعياً صغير للقراصنة واحتجزوا سبعة قراصنة مشبوهين. وتم تدمير قاربين.

رويترز

أو التهديد بهجوم. فهذا لا ينبه البحارة وحسب، ولكنه يجعل القراصنة يعرفون أنه تم اكتشاف أمرهم. ويجب أن تكون مثل هذه الإنذارات والصفارات مختلفة حتى لا يتم الخلط بينها وبين أجهزة إنذار أخرى. ويجب على البحارة أن يكونوا على دراية بكل إنذار على السفينة ومعرفة أين يذهبون وماذا يفعلون إذا انطلق إنذار بوجود قراصنة.

استعمل الكثير من الأضواء

إضافة إلى الأضواء التي تتطلبها الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر، يجب أن تكون السفينة مزودة بكشافات يمكن استخدمها فوراً إذا دعت الحاجة. ورغم أن هجمات القراصنة نادرة أثناء الليل، فإن الهجمات أثناء الضوء الضعيف للفجر ليست مستبعدة.

وعند الإبحار عبر مناطق محفوفة بالمخاطر، يجب على السفن أن تستخدم أضواء الملاحة فقط، وتقتصد في جميع الأضواء الأخرى لهجوم مرتقب، لتبين للقراصنة أنها رصدتهم. ويجب عدم إطفاء أضواء الملاحة أثناء الليل.

لا تسلم للقراصنة أي أسلحة

إن طبيعة القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي هي الإبحار بقليل من المعدات. وعادة لا يكون لديهم الأدوات اللازمة للدخول عنوة إلى المناطق المؤمنة. ويجب على البحارة ألا يتركوا أي معدات تكون في متناول القراصنة ويستخدمونها في السيطرة على السفينة. ويجب تغطية أي مواد لحام أو مواد قابلة للاشتعال بالقرب من الجسر بأكياس رمل أو بطانيات كيفلار.

قم بإقامة نقطة تجميع آمنة أو قلعة

إذا كان على البحارة أن يغادروا الجسر، يجب أن يتجمعوا في مكان آمن، ويفضل أن يكون في عمق السفينة حيث يمكن أن يختبئوا من الرصاص والقنابل اليدوية. إنه حل على المدى القصير، مبني على الاعتقاد بأن الحماية المؤقتة مطلوبة فقط إلى حين وصول النجدة.

إن الحل الأفضل هو القلعة، وهي عبارة عن منطقة معينة يتم بناؤها في السفينة حيث يمكن للبحارة أن يتجمعوا داخلها بأمان لفترة طويلة. ومن الأفضل ترك وضع التصميم الملائم للقلعة للخبراء. فكل سفينة فريدة في نوعها وتحتاج قلعة مصممة حسب نسقها. ويُعد وصول البحارة إلى القلعة جزءاً رئيسياً من تصميمها. فإذا ظل بحار واحد خارج القلعة، فإن الهدف من بنائها يكون قد ضاع.

يجب أن تكون القلعة الملائمة مزودة بنظام لاسلكي قائم بذاته يعمل في الاتجاهين. إذ لا يسع البحارة أن يعتمدوا فقط على نظام الاتصالات في أتش إف في سفينتهم- إذ يحتاج الأمر إلى نظام آخر لتعدديته وكنظام احتياطي. كما يجب أن تكون القلعة مصممة على نحو يمنع وصول القراصنة إلى أجهزة الملاحة والدفع بالسفينة.

وطبقاً لرابطة صناعة النفط إنترتانكو، فإنه فيما بين أيلول/ سبتمبر 2010 وأواخر كانون الثاني/ يناير 2011، كانت هناك 21 حادثة مسجلة لهجمات على سفن تجارية مجهزة بقلاع. وقالت الرابطة «إن البلاغات تبين أن القلعة كانت حاسمة في إحباط 14 من تلك الهجمات».

استخدم الكاميرات

تسمح الدائرة التلفزيونية المغلقة للقبطان والبحارة بمراقبة أي هجوم من موقع غير مكشوف. ويجب تركيب الكاميرات في مناطق عرضة للهجوم، بينما تركب شاشات العرض داخل منطقة محمية بمؤخرة الجسر. كذلك فإن شاشات العرض ضرورية في القلعة أو نقطة التجمع الآمنة.

فكر في الاستعانة بالأمن المسلح

إن الاستعانة بحراس مسلحين لدحر القراصنة له من يؤيدها ومن يعارضها. فبعض السلطات البحرية تعتقد أن وجود الحراس قد يضر أكثر مما ينفع. لكن لا تزال هناك حقيقة أنه ما من سفينة استعانت بحراس مسلحين تعرضت للاختطاف على الإطلاق.

هناك وسيلة صحيحة للإنقاذ

إذا صعدت قوات عسكرية إلى سفينة ما تتعرض للهجوم، يجب على بحارة السفينة أن ينبطحوا على أرضية السفينة. ويجب عليهم أن يستروا رؤوسهم بكلتا أيديهم لإظهار أنهم غير مسلحين. ويجب على طاقم البحارة أولاً وقبل كل شيء، أن يوضحوا أنهم ليسوا معتدين. وعليهم أن يكونوا مستعدين للتشكك في هوياتهم. مرة أخرى، يجب أن يكونوا مدربين قبلها. وهناك اقتراحان آخران: يجب أن تدرك أنه لا توجد لغة موحدة لجميع القوات العسكرية في المنطقة، لذلك فإن سوء الفهم أمر شائع. كذلك، يجب على البحارة ألا يخرجوا كاميرا مطلقاً ويبدأوا في التقاط صور بفلاش. فكثيراً ما يُنظر إلى الفلاش على أنه عمل عدائي.

أعرف أن القرصنة تتطور دائماً

إن تكتيكات القراصنة الصوماليين يمكن أن تتغير. فقد استخدموا ذات مرة سفناً كبيرة مسروقة كقواعد لعملياتهم، ولكن في منتصف عام 2012 بدأوا يستخدمون سفناً أصغر، كي يكونوا أكثر انسجاماً مع المشهد البحري. ومن الممكن، كما تقول عمليات التجارة البحرية للمملكة، أن يتوصل القراصنة إلى وسائل ومعدات للصعود إلى السفن السريعة. وقد عُرف أنهم صعدوا إلى سفناً عن طريق الكوى والبوابات. وتفيد رابطة صناعة النفط إنترتانكو بأن القراصنة يطورون تكتيكات لاختراق القلاع.

يجب على القباطنة أن يفكروا كالقراصنة. ويجب على أطقم البحارة أن يتدربوا على الصعود إلى سفنهم لمعرفة أكثر الوسائل المحتملة التي قد يستخدمها القراصنة ويبتكروا أفضل الوسائل لإحباطهم. ❑

الممر
أفضل أداة لمكافحة القرصنة

وكالة الأنباء الفرنسية

إن الممر البحري الموصي به دولياً في خليج عدن هو أكثر من مجرد مسار ملاحي — إنه خطة بأكملها.

أسرة أيه دي إف

ليس هناك طريق يُسلك عبر 530000 كيلومتر مربع من خليج عدن بسلامة تامة. ولكن هناك احتياطات معينة يجب اتخاذها بالنسبة للمسافرين بحراً الذين عليهم أن يقطعوا الرحلة.

يجب على السفن أن تبحر في قافلة، ترافقها سفينة حربية. ويجب أن تتكون القافلة من 14 سفينة تجارية أو أقل، وألا تقل سرعتها النموذجية عن 18 عقدة. ويجب كلما أمكن أن تقطع جزءاً كبيراً من الرحلة أثناء الليل، بالنظر إلى أن هجمات القراصنة تندر كثيراً بعد حلول الظلام.

وأثناء النهار، يجب على البحارة أن يكونوا قادرين على التعرف على القراصنة على بعد أربعة كيلومترات. ويتعين على السفن أن تبحر في تشكيل من طابورين، حتى يمكن للسفينة، بمجرد أن تكتشف زورقاً مشبوهاً، أن ترسل إشارة إلى بقية الأسطول، وتزيد سرعتها وتبدأ في ممارسة تكتيكات المراوغة.

غير أن أهم احتياط للسلامة يتمثل في استخدام ممر العبور الموصى به دولياً. فهذا الممر هو أفضل أداة فعّالة لمنع القرصنة في الخليج. والمبدأ بسيط: حدد قناة ملاحة ضيقة في الخليج حتى يمكن القيام بدوريات في هذه المساحة فقط.

تم تعيين الممر الحالي عام 2009 ليعكس أحدث تحليل لنشاط القراصنة في الخليج وأخذ في الاعتبار تقييمات صناعة النقل البحري. يقول الباحث توماس تسيليس إن الممر مقام الآن بعيداً عن مناطق الصيد، مما أسفر عن انخفاض عدد التحذيرات الكاذبة عن وجود نشاط للقراصنة.

وللممر خطان ملاحيان يتجه أحدهما شرقاً والآخر غرباً، ويبلغ عرض كل منهما 5 أميال بحرية، ويفصلهما منطقة «وسط» يبلغ عرضها 2 ميل بحري. وينطوي استخدام الممر على توصيات مفصلة تبلغ القباطنة ماذا يفعلون عندما لا تتوفر لهم سفينة حربية مرافقة. وفي مثل هذه الحالات، تحث التوصيات القباطنة على الإبحار في «مجموعات عابرة» حيث تسير السفن مع سفن أخرى تبحر بنفس السرعة. ويتم حساب توقيتات مختلف المجموعات لدخول الممر حتى تعبر أخطر المناطق من الناحية الإحصائية أثناء الليل، وحتى تستطيع جميع السفن، بصرف النظر عن سرعتها، من الإبحار سوياً مع بزوغ أول ضوء للنهار.

يتم تشجيع السفن على الإبحار بسرعة 2 عقدة في إطار أقصى سرعة مبحرة مأمونة حتى يكون لها بعض السرعة الاحتياطية حال تعرضها لهجوم. وإذا كانت سفينة ما تعبر الممر دون أن يتوفر لها العبور ضمن مجموعة سفن أو مرافقة عسكرية، ينبغي عليها أن تبحر بأقصى سرعتها.

وعادة يمكن للسفن التي تسير بسرعة تزيد عن 18 عقدة أن تبحر بأمان أثناء الليل، فتعبر أكثر المناطق خطورة تحت ستار الليل. ويمكن للسفينة التي تسير بسرعة 20 عقدة أن تعبر أكثر من نصف الممر أثناء الليل. وحتى أثناء النهار، فإن السفينة التي تسير بسرعة 20 عقدة أو أكثر ليست هدفاً سهلاً للقراصنة.

وتشير الخطوط الإرشادية للممر أن التزامن المثالي للسفن التي تبحر في مجموعات غير ممكن وغير مفضل دائماً: «رغم

رسم توضيحي لأيه دي إف

أن سفينة ما قد لا ترى سفناً أخرى عند بداية مرورها، فإن السفن الأخرى المشاركة في نفس العبور سوف تتجمع أثناء مرحلة العبور الحرجة. ولهذا السبب فإن من الأهمية القصوى بمكان أن تدخل السفينة ممر العبور الموصى به دولياً في الوقت الصحيح وألا تتوقف وتنتظر السفن الأخرى».

تقوم ثلاث قوى عمل بحرية دولية بدوريات في الممر، حيث تدخل المنطقة سفن حربية أخرى وتخرج منها. ويقول المسؤولون في البحرية الأمريكية إن نحو 20 سفينة دولية تقوم بدوريات في الخليج كل يوم. وهناك كذلك نحو اثنتي عشرة قوة عمل مستقلة من عدة دول، من بينها الصين، والهند، واليابان، وماليزيا وروسيا. تعمل القوى المستقلة مع ثلاث قوى رئيسية في تحديد «مناطق المسؤولية» لدوريات الممر والمناطق المحيطة. فمثلاً، كان ممر المرافقة الصيني في أوائل 2012 يمتد نحو خمسة أميال بحرية إلى الشمال من الممر.

والنتيجة تتحدث عن نفسها. إذ تقول مجلة وورلد تريد 100 إن 21000 سفينة تبحر عبر خليج عدن كل سنة، رغم أن مجلة نيفيل وور كوليدج ريفيو تفيد بأن الرقم يقترب من 30000. ويمر أحد عشر بالمائة من النفط العالمي عبر الخليج. وتقول منظمة حلف شمال الأطلسي إن الممر كان فعالاً لدرجة أنه في عام 2010 «لم تشن هجمات ناجحة على السفن التي التزمت بأوقات وسرعات العبور في مجموعات». ❑

الأنظمة الآلية لتحديد هوية السفن

تسمح الأنظمة الآلية لتحديد هوية السفن، المشترط وجودها في معظم سفن البضائع وجميع سفن الركاب منذ عام 2004، للسلطات بمراقبة ورصد حركة المرور البحرية. ويتقاسم نظام المعلومات العالمي للسلامة والأمن البحري المعلومات الخاصة بإشارات النظام الآلي لتحديد هوية السفن عبر شبكة من المحطات المتواجدة في أكثر من 60 دولة مشاركة حول العالم.

أتهم قباطنة بعض السفن بإغلاق أجهزة النظام الآلي لتحديد هوية السفن أثناء إبحار سفنهم في خليج عدن. إذ يعتقد البعض أنه إذا كانت السفن المحيطة تعرف معلومات كثيرة عنهم، فإن القراصنة سيعرفون هذه المعلومات أيضاً. وكانت الخطوط الإرشادية المبكرة تتضمن مادة تفيد بأنه إذا كان القبطان يعتقد أن الإشارات الصادرة عن سفينته يمكن أن تعرّض أمن السفينة للخطر، «فإنه يمكن إغلاق النظام الآلي لتحديد هوية السفن». والآن توصي المنظمة البحرية الدولية بأن يظل النظام الآلي لتحديد هوية السفن في حالة تشغيل طوال الوقت، بما في ذلك أثناء المرور في المناطق ذات الخطورة العالية.

ترسل معلومات النظام الآلي لتحديد هوية السفن إلى:

- نظام حركة مرور السفن
- البحث والإنقاذ
- سلطة الموانئ
- آخرين

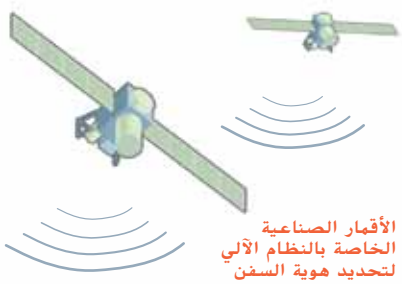

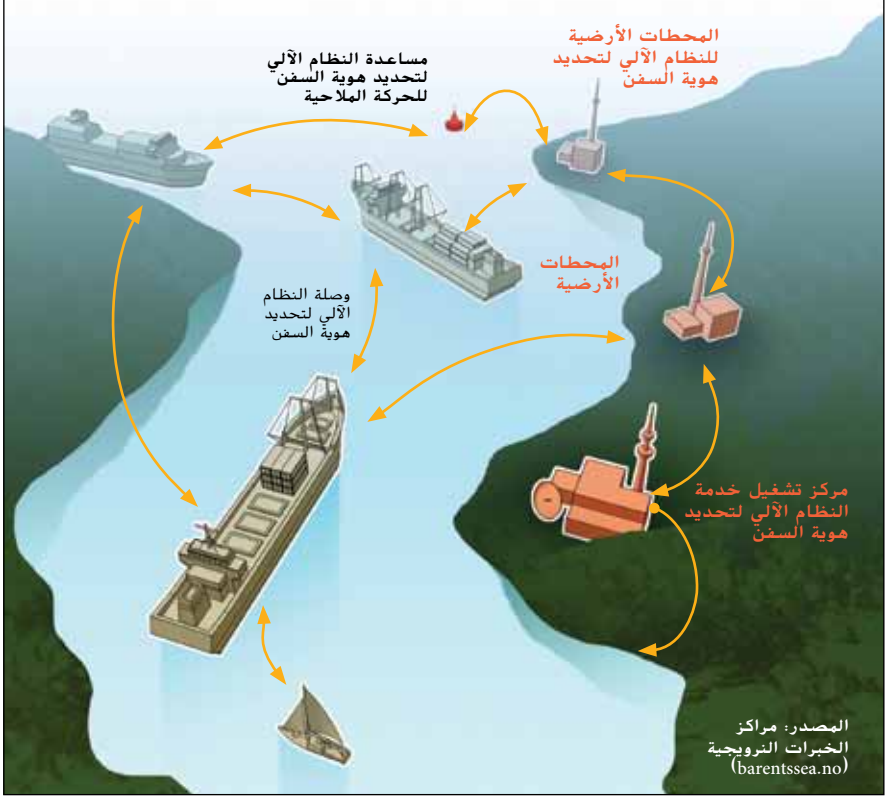

رسم توضيحي لأيه دي إف

مدرسة صعود السفن

التدريبات صحارن إكسبرس تدرب الفرق على استعادة البحار

أسرة أيه دي إف

في الساعة الثامنة صباح أحد أيام شهر نيسان / إبريل، أخذت سفينة صيد اسمها ستينغراي تتمايل في مياه المحيط الأطلسي ذات اللون الأخضر الرمادي قبالة ساحل السنغال وموريتانيا. وكمثل الكثير من السفن في المنطقة، كانت تصطاد بصورة غير شرعية. وطبقاً لرخصتها، فإنها مختصة بصيد أسماك الأعماق والقريدس (الجمبرى)، ولكنها كانت في الواقع تحصد كمية كبيرة من سمك التونا. وقد أغلقت نظام التتبع الآلي الخاص بها حتى تتحاشى رصدها.

انتهت الرحلة المجانية للسفينة ستينغراي عندما صاح صوت خشن من جهاز لاسلكي في إتش إس يقول: «السفينة إم في ستينغراي، يجب أن نتأكد من تصريحكم ووثائقكم». كانت السفينة على وشك أن يصعد إليها فريق من كوماندو خفر سواحل الرأس الأخضر عازم على استعادة القانون والنظام إلى البحار.

كان هذا كله جزءا من سيناريو وضعه منظمو تدريبات صحارن إكسبرس 2012، وهو تدريب متعدد الجنسيات على الأمن البحري. لعبت دور السفينة ستينغراي السفينة يو إس إس سيمبسون، التي هي في الواقع فرقاطة بحرية طولها 453 قدماً تقل أكثر من 200 بحّار ومصممة لإطلاق صواريخ موجهة.

صُمم التدريب ليعكس تهديدات حقيقية تثير القلاقل في هذه المياه: الصيد غير الشرعي، وتجارة الأسلحة، وتهريب المخدرات والاتجار في البشر. كل هذه الجرائم تفشت في السنوات الأخيرة. ربما كان الصيد غير الشرعي أكثرها كلفة. وطبقاً لإحدى التقديرات، فإن حصيلة الصيد غير الشرعي، وغير المبلغ عنها وغير المنظمة قانوناً تصل إلى 40 بالمائة أكثر من الحصيلة القانونية في مياه غرب إفريقيا. وقدّر مركز الأسماك العالمي أنه في عام 2006 سُلبت 140 مليون دولار من المياه الإقليمية لموريتانيا، والسنغال وغينيا-بيساو نتيجة الصيد غير الشرعي.

وتدريبات صحارن إكسبرس هي المكان الذي تتدرب فيه هذه الدول لاستعراض قوتها والقتال ضد مجرمي الملاحة البحرية. ودخلت هذه التدريبات سنتها الثانية، والمنظمون راضون عن النتائج. وفي عام 2012، أرسلت الرأس الأخضر، وفرنسا، وغامبيا، وموريتانيا، والمغرب، والسنغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة سفناً إلى داكار بالسنغال، للمشاركة. وأرسلت ليبيريا وساحل العاج مراقبين وعينها على المشاركة في التدريبات خلال السنوات المقبلة.

قال المقدم بحري موسى فول، نائب قائد البحرية السنغالية، «نحن نحاول تطوير مفهوم المجموعة الإقليمية للعمل سوياً، من أجل الكفاح سوياً. لأن التهديدات التي نواجهها هي نفسها في أنحاء منطقة المجموعة الإقليمية ».

يقول المنظمون إن المجرمين في هذه المياه يبحثون عن نقاط ضعيفة على الخريطة. ويركزون على الدول التي لا تملك وسائل لتفعيل المنطقة الاقتصادية الحصرية الخاصة بكل منها، ويعملون في مناطق حدودية حيث يمكن أن يتحاشوا فيها رصدهم ويفرون إلى مياه إقليمية لدول أخرى إذا تعرضوا للمطاردة.

قال المقدم بحري مايك ميدنباور من مكتب التعاون الأمني بالسفارة الأمريكية في داكار، «إن معظم النشاط غير القانوني يحدث على طول الحدود. وأنهم يستغلون الحدود بين منطقة اقتصادية حصرية وأخرى للإفلات من اعتقالهم. لقد راقبنا حدوث ذلك على الرادار».

لذلك فقد أجريت التدريبات في المياه الحدودية بين السنغال وموريتانيا وبين السنغال وغامبيا.

« لقد كنا نصطاد وحسب»

بحلول الساعة 9 صباحاً، استطاع الرجال على ظهر السفينة ستينغراي رؤية السفينة غورديو التابعة لخفر سواحل الرأس الأخضر، كبقعة ضبابية في الأفق. اتصل قائد غورديو باللاسلكي مقدماً ليطلب معلومات من السفينة ستينغراي. أراد أن يعرف شارة التعريف الدولية للسفينة، ورقم رخصتها، وآخر ميناء زارته، وميناء تسجيلها، ومحتوى حمولتها ووزنها.

قال القبطان العصبي للسفينة ستينغراي، الذي لعب

كوماندو من البحرية السنغالية يحرس بحارة السفينة يو إس إس سيمبسون بعد صعودها خلال تدريبات صحارن إكسبرس 2012. يكرر التدريب تحديات صعود سفينة يشتبه في أنها تستخدم في تهريب المخدرات أو الصيد غير الشرعي.

بحّار برايان غلاذت/ البحرية الأمريكية

دوره كريغ سبيري، أخصائي عمليات بالبحرية الأمريكية، «سيدي، إننا هنا لنصطاد وحسب، ولدينا سمك على ظهر السفينة».

ومع ذلك فإن بعض إجابات سبيري لم تكن مقنعة. لم يكن يعرف وزن شحنته بدقة وكانت إجاباته متضاربة بشأن جنسية بحارته. قرر فريق الرأس الأخضر أن الوقت قد حان لصعود السفينة.

جاء الصوت جازماً من السفينة غورديو، «نحن ننوي إرسال فريق لصعود السفينة».

أمر أفراد فريق الرأس الأخضر قبطان ستينغراي بتغيير مساره لخلق منطقة حماية حيث يصد هيكل السفينة الرياح والأمواج. أمروا البحارة بإنزال السلم الرئيسي إلى متر واحد فوق سطح الماء وخفض السرعة إلى 4 عقدة. كان فريق الرأس الأخضر المدرب يعرف أن السفينة البطيئة السرعة أسهل في الصعود من السفينة الواقفة تماماً لأنها لا تتأرجح كثيراً.

أمر قائد غورديو قبطان ستينغراي بقوله، «قم بتجميع بحارتك في مقدمة السفينة»، طالباً بأن يتجمع بحارة السفينة في الطابق الأمامي كي يكونوا جميعاً ظاهرين.

قال سبيري، «ولكننا هنا لنصطاد فقط؛ لا نقوم بأي عامل خاطئ. نركز في عملنا وحسب».

فيما اقترب فريق الصعود التابع للرأس الأخضر، أخذوا يتأرجحون في زورق جامد قابل للنفخ وقاموا «بمناورة حدوة الحصان»، ملتفين حول ستينغراي ليلقوا نظرة 360 درجة على السفينة. كان الفريق يريد أن يتأكد من عدم وجود تهديدات ظاهرة على متن السفينة.

عندما اصطف الفريق على طول السفينة الكبيرة، قام الرجال الستة بتسلق سلم الحبال الذي يبلغ طوله 10 أمتار برشاقة رغم تلاطم الأمواج وقوة الرياح التي أطاحت بخوذة أحدهم. وبعد صعودهم، سيطر أفراد الفريق بسرعة على السفينة. اتخذ أفراد الفريق المسلحين ببنادق تدريب زرقاء مواقعهم في نقاط رئيسية وربتوا على كل من بحارة ستينغراي الثلاثة للتأكد من أنهم لا يخفون أسلحة.

تسلق الملازم أول كاهبي باتيستا من الرأس الأخضر طابقين إلى الجسر لاستجواب القبطان وفحص وثائق السفينة. هبط عضو آخر في الفريق إلى غرفة المحرك للتأكد من أن السفينة آمنة وصالحة للإبحار. كان هذا مهماً لأنه في حالات نادرة، يقوم بحارة سفينة إجرامية بتخريب سفينتهم لتحاشي الاستيلاء عليها.

وفوق الجسر، واجه باتيستا القبطان سبيري، الذي بدا عاصياً تحت غطاء من المرح. رفض الوقوف ثابتاً، وأدلى بإجابات خادعة على الأسئلة وأخذ يلقي النكات. وشكا قائلاً «إن هذا يدغدغ!» عندما كان يُربت على جسمه بحثاً عن أسلحة. صُمم ذلك كجزء من السيناريو، لأن القبطان وبحارة

خمسة مفاتيح رئيسية

لصعود سفينة ما

1 إجراء فحص أمني: إن السفينة المشتبه في أنها تقوم بالتهريب أو الصيد غير الشرعي تكون قديمة على الأرجح وسيئة الصيانة. إضافة إلى ذلك، متى ضُبطت، فإن البحارة المجرمين معروف عنهم أنهم يخربون سفينتهم لإتلاف أي أدلة على جرائمهم. ويجب أن يشمل الفحص المبدئي للسلامة زيارة لغرفة المحرك للتأكد إن كانت السفينة صالحة للإبحار.

2 إبقاء البحارة تحت السيطرة: يمكن أن يكون بحارة السفينة التي يُصعد إليها مستعدين للمقاومة ومخادعين. يجب تفتيش جميع البحارة بحثاً عن أسلحة وإبقائهم تحت الحراسة في مكان مرئي بوضوح. وإذا قاوموا، يجب تكبيلهم. ونظراً لأن كثيرين من البحارة على ظهر سفن الصيد غير الشرعي سيكونون من الأجانب وغير قادرين على التحدث بلغة فريق الصعود، فإن إيصال الرسائل إليهم من خلال إشارات يدوية واضحة وإيماءات حازمة يجب أن يمارس مقدماً.

3 إجراء اتصالات جيدة: يجب أن يعمل فريق الصعود إلى السفينة فوراً على إجراء اتصالات مع «سفينة القيادة» في البحرية أو خفر السواحل البحرية التابع له لإبلاغ قائدها بالوضع على السفينة. ويمكن عمل ذلك باستخدام جهاز السفينة اللاسلكي أتش إف أو في أتش إف أو جهاز اللاسلكي التكتيكي المحمول. إضافة إلى ذلك، ولأن جميع أفراد الفريق سيكونون موزعين في نقاط مختلفة بأنحاء السفينة التي يصعدون إليها، يكون من المفيد أحياناً استخدام الإذاعة الداخلية للسفينة في نقل المعلومات.

4 القيام بتفتيش دقيق للسفينة وفحص وثائقها: إن أي مخدرات، وأسلحة وشحنة غير شرعية ستكون مخبأة. وقد لا تتناسب كمية الأسماك على ظهر السفينة مع الكمية أو النوع المدون في سجل الصيد الخاص بالسفينة. إن الرخصة، ووثائق الهوية وشهادة الأمن الدولية للسفينة كلها يمكن أن تحتوي على معلومات مغلوطة. ويجب فحصها جميعاً بدقة، ويجب على فريق الصعود أن يكون مدرباً على معرفة ما يبحث عنه.

5 التأكد من أن فريق الصعود يلبي الأهداف الوطنية: إن موارد البحرية وخفر السواحل مشتتة في جميع البلاد. وإذا كان الصيد غير الشرعي يمثل الجريمة الأساسية التي تهدد مياه دولة ما، يجب على فريق الصعود أن يركز موارده على المناطق التي تسود فيها أكثر من غيرها ويرجح كثيراً تحديد مكان السفن التي ترتكب الجريمة. وعلى العكس من ذلك، إذا كان تهريب المخدرات، أو الاتجار بالبشر أو القرصنة تمثل أكبر الشواغل، سيكون على فرق الصعود أن تبدل تركيزها وتكتيكاتها.

أسرة أيه دي إف

ضابط أول برايان أيه. غوباك؟ البحرية الأمريكية

السفينة الذين يُضبطون متلبسين بجريمة ما يرجح أن يصبحوا عدائيين أو مراوغين. تصرف بحارة آخرون على ستينغراي كما لو كانوا لا يتحدثون الإنجليزية، مما اضطر فريق الرأس الأخضر إلى استخدام الإشارات اليدوية كي يفهمهم الطرف الآخر. فالحواجز اللغوية شائعة على السفن التي يجري صعودها.

فيما بعد، ابتسم سبيري ابتسامة عريضة وهو يتحدث عن أدائه. قال، «إنني أحاول إثارة غضبهم بعض الشيء. ليس إلى الدرجة التي يبدأون فيها العراك معي، ولكني أحاول الضغط على أعصابهم».

لكن باتيستا لم يبلع الطعم. ووجه تعليماته إلى القبطان قائلاً، «أنت ستساعدنا على أن نقوم بوظيفتنا وتفعل كل شيء بهدوء».

أرسل باتيستا اثنين من رجاله إلى الطابق الأسفل ليفحص حصيلة الأسماك ويقارنها بالكمية المسموح بها. والواقع أن ستينغراي كانت تحمل أكثر من ضعف حصتها من الأسماك. فحص باتيستا جميع تصاريح السفينة والتقط صوراً لكل وثيقة. وسيطر على نظام الاتصال الداخلي بالسفينة، ونظراً لأن أحد رجاله أصيب بجرح وهمي في ساقه خلال الصعود إلى السفينة، أمر رجلين بتضميد الجرح وتهدئة البحار المصاب.

بعد أكثر من 30 دقيقة، أعلن باتيستا الأنباء السيئة إلى القبطان: إن السفينة ستينغراي في ورطة.

قال باتيستا وهو يقلب في الأوراق، «في هذه اللحظة لدينا الكثير من المشاكل هنا. ليست لديك رخصة للصيد في هذه المياه، وهويات بحارتك بها أخطاء في تواريخ ميلادهم، ومعلوماتك خاطئة بشأن الأسماك الموجود في سفينتك، وليس لديك تصريح بدخول مياهنا، وليس لديك جهاز آلي عامل لتحديد الهوية. لذلك فإننا سوف نرافق سفينتك وإعادتها إلى الميناء».

«علينا أن نؤمن المياه»

بعد العملية، تجمع فريق الرأس الأخضر والمعلمون من البحرية الأمريكية في دائرة في أعلى مقدمة السفينة لاستعراض نجاح التدريب على صعود السفينة. كانت هناك بعض الانتقادات الطفيفة: بعض أعضاء الفريق أهملوا في تأمين أسلحتهم وراء ظهورهم وهم يربتون على البحارة. لم يتم فحص جميع أركان السفينة. كان يجب أن يكون هناك انضباط أكثر للقبطان الفضولي. قال أحد المعلمين، «لو أنه يلقي نكاتاً، وكان غير متعاون، عندئذ يجب تكبيله وإقعاده في ركن. لا تسمحوا بذلك».

يتبع في صفحة 29

«إن الرأس الأخضر عبارة عن مياه؛ وكل اقتصادنا يعتمد كثيراً على المياه. ومن وجهة نظر سياحية، ومن وجهة نظر اقتصادية، بل ومن أجل الأمن الغذائي، علينا أن نؤمّن المياه».

— الملازم أول كاهبى باتيستا من خفر سواحل الرأس الأخضر

يسار: رقيب أول مانويل ريبيرو من خفر سواحل الرأس الأخضر يتسلق سلم جيكوب لصعود السفينة يو إس إس سيمبسون أثناء تدريب على الزيارة، والصعود، والتفتيش والمصادرة كجزء من تدريبات صحارن إكسبرس 2012.

يمين: ملازم أول كاهبى باتيستا من الرأس الأخضر يتصل بفريق الصعود التابع له عن طريق جهاز لاسلكي تكتيكي بعد الصعود إلى السفينة يو إس إس سيمبسون.

فريق صعود موريتاني يصعد إلى السفينة المستهدفة من زورق جامد قابل للنفخ خلال سيناريو صُمم لتدريبات صحارن إكسبرس 2012.

تركيز إقليمي

بخلاف تحسين القدرات التكتيكية، ترمى تدريبات صحارن إكسبرس إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

يركز أحد الجوانب الرئيسية لتدريبات 2012 على نقل المعلومات فوراً بين مراكز العمليات البحرية في الدول الأربع المشاركة من غرب إفريقيا – الرأس الأخضر، وغامبيا، وموريتانيا والسنغال. وتمثل مراكز العمليات البحرية غرف المراقبة التي يتتبع فيها المراقبون حركة الملاحة 24 ساعة يومياً، سبعة أيام في الأسبوع. ويعرض كل مركز بيانات الرادار فوق خريطة تسمح للمراقبين برصد السفن وهي مبحرة في الوقت الحقيقي، إذا دعت الضرورة، وإرسال سفينة لاعتراض سفينة مشبوهة أو مستغيثة.

يجب على مراكز العمليات البحرية، نظرياً، أن تتقاسم المعلومات مع نظيراتها في الدول المجاورة، لا سيما إذا كانت ترصد سفينة مشبوهة تعبر داخل منطقة اقتصادية حصرية مجاورة. غير أنه من حيث الممارسة، لا يحدث هذا دائماً في غرب إفريقيا بسبب حواجز عدم الثقة، واللغة والتكنولوجيا الضعيفة.

قال المقدم بحري مايك ميدنباور من مكتب التعاون الأمني بالسفارة الأمريكية في داكار، «إن الهدف هنا، الصورة الكبرى، هو حمل جميع هذه الدول على التعود على التنسيق وهي تقوم بدوريات على طول الحدود. بهذه الطريقة تكون هناك سفينة دورية مجاورة في نفس الوقت، وإذا كانت السفينة المشبوهة تفر من دولة ما، تكون الدولة الأخرى هناك لوقفها».

أثناء تدريبات صحارن إكسبرس، أرسل المراقبون معلومات إلى مراكز عمليات بحرية أخرى عن طريق جهاز اللاسلكي أتش إف ورسائل الدردشة بالإنترنت. كذلك تراسلت مراكز العمليات البحرية مع طائرتي مراقبة فوق مواقع التدريب ومع سفن من جميع الجنسيات المشاركة في التدريب.

يصف المشاركون هذا التنسيق بأنه خطوة رئيسية إلى الأمام. قال الملازم أحمد سالم مولود من البحرية الموريتانية، الذي يقود مركز العمليات البحرية في العاصمة نواكشوط، «لم يكن لدينا من قبل اتصال مباشر مع مراكز العمليات البحرية بالمنطقة. وإذا جاءتني إشارة استغاثة في المياه السنغالية كان علي أن أتصل بمقر القيادة، ووزارة الدفاع، ووزارة الشؤون الخارجية في السنغال ومركز عمليات بحرية آخر؛ ولكي أطلب أي شيء كان علي أن أقطع هذا الشوط الطويل».

والآن، وبفضل تدريبات صحارن إكسبرس جزئياً، أصبح الاتصال من مركز عمليات بحرية لآخر هو القاعدة.

وقال المقدم بحري موسى فول، نائب قائد البحرية السنغالية، «إن الاتصالات باتت بسيطة أكثر فأكثر ومنهجية للغاية. والآن، وفي كل مرة يكون لدينا مشكلة، ننقلها تلقائيا إلى مركز العمليات البحرية [المختص]. إن تبادل المعلومات بات في الواقع أكثر طبيعية وكفاءة».

خطت المنطقة خطوات كبيرة في قضايا الاختصاص القضائي. فقد أبرمت الدول الواقعة على طول الساحل من سيرايون في الشمال إلى موريتانيا وحتى الرأس الأخضر اتفاقاً للمصايد الإقليمية يسمح لسفينة بحرية أو خفر سواحل من دولة ما بالعبور إلى منطقة اقتصادية حصرية للدولة الأخرى من أجل مطاردة سفينة مشبوهة. عندئذ تتلقى الدولة التي تم إيقاف السفينة في مياهها أي أموال يتم جمعها من الغرامة التي تفرض على سفينة الصيد غير الشرعي. وتعمل الدول على مواءمة قوانينها على نحو أكبر والتوسع في الاتفاق الإقليمي حتى تعالج الأنواع الأخرى من الجرائم البحرية.

قال فول، «إن الوصلة الضعيفة هي الحدود. لكن التعاون موجود، وآخذ في التحسن. لأنه مع تجمعات [مثل تدريبات صحارن إكسبرس] نتعلم عن بعضنا البعض.... واليوم، أستطيع الاتصال بغامبيا، والاتصال بموريتانيا بسهولة لأنني أعرف إلى من أتحدث. فقد التقينا في مؤتمر. وعندما تكون لدي مشكلة في موريتانيا، أعرف بمن أتصل وهو يعرف أنني أنا الذي أتصل. لم يكن لدينا هذا من قبل».

ردد كثير من المشاركين في تدريبات صحارن إكسبرس الاعتقاد بأن الأمر سيحتاج إلى جهد إقليمي لمكافحة تهديدات الصيد غير الشرعي، والتهريب بل والقرصنة البحرية التي ظهرت في خليج غينيا. وفى عام 2009 كان يوجد أقل من 25 سفينة يبلغ طول الواحدة منها 25 متراً أو أكثر متاحة لعمليات الاعتراض من جانب قوات البحرية أو خفر السواحل فى مياه غرب إفريقيا. وعلى النقيض من ذلك، كانت هناك 280 سفينة تغادر موانئ خليج غينيا كل أسبوع. وهي أعداد هائلة.

قال الملازم ثاني الموريتاني مولود، «نحن ندرك أنه لا يسع حكومة واحدة أن تسيطر على منطقتها الاقتصادية الحصرية بمفردها، حتى الدول الكبرى. لذلك، علينا أن نقوم بتجميع قواتنا لتحقيق هدفنا. ونحن نعرف أن[المهربين] لديهم أحياناً الكثير من الأموال؛ ويستطيعون شراء سفينة كسفينتنا. يمكنهم شراء أسلحة، بل وربما سفينة عسكرية. لذلك علينا أن نحشد قواتنا ضدهم».

«السفينة ثاندر» تهدر فى خليج غينيا

أعرب الملازم ثاني جيه. جي. جود إزديكى، ضابط الاحتياط على السفينة يو إس إس سيمبسون، عن اعتزازه بدولتين خلال العملية أوبانغيم إكسبرس 2012. قام الضابط المولود فى نيجيريا، والذي هاجر فيما بعد إلى الولايات المتحدة، بزيارة أحدث سفينة للبحرية النيجيرية، الفرقاطة إن إن إس ثاندر إف90 من طراز هاميلتون، التى أهداها خفر السواحل الأمريكية للبحرية النيجيرية فى الآونة الأخيرة.

شاركت ثاندر، التى تتباهى بلونها الرمادي النيجيري الجديد ورقمها، فى تدريبات بحرية متعددة الجنسيات أجريت من 27 شباط/ فبراير إلى 1 آذار/ مارس، 2012. أبرزت السفينة، مثلها مثل التدريبات، التعاون بين وطني إزديكى السابق والحالي.

قال إزديكى، طبقاً لتقرير للقيادة الأمريكية لقارة إفريقيا، «أنا شخصياً دعوت الله طويلاً أن يتحقق هذا النوع من التفاعل بين الولايات المتحدة ونيجيريا. إن تدريبات أوبانغيم إكسبرس تساعد نيجيريا وبقية غرب إفريقيا فى الدفاع عن ساحلها وقضايا السيطرة مثل القرصنة، والاختطاف، والمخدرات والصيد غير الشرعي».

يمكن للسفينة ثاندر التى يبلغ طولها 378 قدماً، وكانت فى السابق السفينة كاتر تشيس التابعة لخفر السواحل الأمريكي، أن تبقى في البحر 45 يوماً بدون إعادة التزود بالوقود ويمكن أن تقل 167 بحاراً. تولت البحرية النيجيرية قيادة السفينة فى أيار/ مايو 2011. قامت الولايات المتحدة بتحديث الأجهزة الأمنية للسفينة، واختبار صلاحيتها للإبحار وأرسلتها لتقطع طريقها إلى إفريقيا. وطبقاً لصحيفة الغارديان النيجيرية، فإن السفينة توقفت فى داكار بالسنغال، فى كانون الثاني/ يناير 2012 فى ظل إشادة وحسد من دبلوماسيين وعسكريين.

وحتى قبل أن تدرّب أوبانغيم إكسبرس الدول المشاركة على تحسين التعاون فى مجال السلامة والأمن البحري فى خليج غينيا، كانت إن إن إس ثاندر تؤتي ثمارها كسلاح جديد قوي فى مساعي البحرية النيجيرية لمكافحة القرصنة والجريمة البحرية.

فطبقا لصحيفة ديلي صن النيجيرية، فإن ثاندر قامت بعد ثلاثة أيام فقط من الاحتفال بتدشينها فى 23 كانون الثاني/ يناير، 2012، بالقبض على سفينة البضائع إم تي تكورادي أثناء دورية روتينية بحثاً عن سرقات الوقود فى دلتا النيجر. وتبين أن السفينة إم تي تكورادي تحمل مليون لتر من بنزين السيارات ولم تكن لديها وثائق قانونية تثبت قانونية الشحنة.

وجه الأدميرال إيمانويل أوغبور، قائد القيادة البحرية الغربية، خطاباً أمام 150 ضابطاً كانوا قد أمضوا ستة أشهر على ظهر السفينة فى الولايات المتحدة. قال، «إنني فخور بكم، وكل واحد فى نيجيريا فخور بهذه السفينة. إن الوسيلة الوحيدة لمحافظتنا على المظهر الأنيق هو أن نحافظ على ثقافة الصيانة القائمة فعلاً. إن هذه السفينة سوف تساعد فى محاربة المخالفات القانونية فى مياهنا الإفريقية».

وبعد الاحتفال بتدشين السفينة في كانون الثاني/ يناير، قال نائب الأدميرال أولا سعد إبراهيم، رئيس أركان البحرية، «إن إرسال السفينة إن إن إس ثاندر إلينا هو رمز جلي لتحسّن العلاقات بين شعبي وحكومتي نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية».

وقال إبراهيم، «إن إرسال السفينة إلينا يمثل، بالضرورة، الاهتمام المتزايد بأصحاب المصلحة الأجانب الذين باتت استثماراتهم واعتمادهم على النشاطات الاقتصادية السلمية حول مياه نيجيريا، يزداد باطراد. وبالنسبة للبحرية النيجيرية، على وجه الخصوص، فإن تزويدها بالسفينة إن إن إس ثاندر هو اعتراف بمساعينا والتزامنا باحتواء تحديات أمنية لا تعد ولا تحصى حول مياهنا».

لقد تصاعدت الشواغل الأمنية فى الآونة الأخيرة فى خليج غينيا. فقد استهدف القراصنة ناقلات نفط وشفطوا منها الوقود لبيعه فى السوق السوداء. فالزيادات الأخيرة فى أسعار النفط تجعل المنطقة هدفاً مجزياً، لا سيما بالنظر إلى انتاج نيجيريا من النفط.

السفينة إن إن إس ثاندر تتباهى بطبقة جديدة من الطلاء الرمادي، بعد أن كانت في السابق السفينة كاتر تشيس التابعة لخفر السواحل الأمريكي.

كريس هيرنيسين

ضابط أول برايان أيه. غوباك/ البحرية الأمريكية

أسرة أيه دي إف

تابع من صفحة 25

لكن بصورة عامة، حظي فريق الرأس الأخضر بتقدير عال. وقال حامل الراية بالبحرية الأمريكية كيفين مولينز، وهو مدرب وضابط مسؤول عن الصعود بالسفينة سيمبسون، «لقد ألقي على عاتقكم كثير من الأشياء، وتعاملتم معها جميعاً بشكل جيد».

يعرف فريق الرأس الأخضر القادم من سلسلة من الجزر الصخرية على بعد 500 كيلومتر قبالة ساحل غرب إفريقيا، أهمية صعود السفن. والواقع، أنهم شاركوا قبل أسبوعين، فريقاً من البحرية الأمريكية في القيام بدوريات مشتركة في إطار الشراكة الأمنية البحرية الإفريقية، حيث صعدوا إلى سفن مشبوهة في مياههم وفرضوا غرامات على أولئك الذين وجدوا أنهم يقومون بصيد غير شرعي. وقالوا إنه لو أتيحت لهم موارد كافية ربما أمكنهم ضبط سفينة صيد غير قانونية كل يوم من أيام السنة. قال باتيستا، «إن الرأس الأخضر عبارة عن مياه؛ وكل اقتصادنا يعتمد كثيراً على المياه. ومن وجهة نظر سياحية، ومن وجهة نظر اقتصادية، بل ومن أجل الأمن الغذائي، علينا أن نؤمّن المياه».

على مدى يومين، صعدت فرق من السنغال وموريتانيا أيضاً السفينة سيمبسون. ومع مرور الأيام ازداد السيناريو صعوبة ليشمل تهريب المخدرات وغيرها من العوامل المعقدة الأخرى. كما صارت الفرق أكثر ثقة بنفسها. أصبح فريق الصعود من البحرية الموريتانية كان يصادف صعوبة في السيطرة على القبطان والبحارة غير المنضبطين خلال أول صعود لهم، يسيطر سيطرة كاملة خلال الصعود الثاني وقام بتكبيل القبطان مع أول بادرة منه على العصيان.

قال الملازم يحيي سيديا من البحرية الموريتانية، «سوف نحمل معنا أشياء كثيرة من هذا التدريب. الآن لدينا الثقة لنفعل شيئاً حقيقياً. سواء كانت المسألة تهريب مخدرات، أو أسلحة أو صيداً غير شرعي. نحن مستعدون للتعامل مع أي شيء في منطقتنا الاقتصادية الحصرية.

في نهاية التدريب، ضغط المشاركون حتى من أجل مزيد من التعقيد عند تكرار التدريب السنة التالية. ومن بين الأفكار توسيع نطاق الشبكة التي تعمل فيها السفن لجعل استهداف السفن أكثر صعوبة في تحديد مواقعها وإضافة عمليات صعود أثناء الليل.

قال المعلمون والمشاركون إ نه لا يوجد كتيب تعليمات يمكن أن يعلم الفريق كيفية صعود سفينة ما. يجب تكرار العملية كثيراً حتى تصبح أمراً طبيعياً. إن العناصر المجهولة فوق السفينة والضعف المتأصل في فريق الصعود يجعلها واحدة من أصعب المهام التي يقدم عليها فريق بحري.

قال مولينز، «إن هناك مليون سيناريو مختلفاً يمكن أن يصادفك وأنت تصعد إلى السفينة. ولن تتدرب مطلقاً على كل سيناريو، ولكنك تتعلم كيف تفكر وأنت على ظهر السفينة. عليك فقط أن تركز ذهنك على أنه 'إذا حدث ذلك، ماذا أنا فاعل؟' لأن أشياء سوف تحدث طوال الوقت لا يسعك التخطيط لها». ❑

يسار: الربان شيخ سيداتى كامارا، ضابط الصعود لفريق من كوماندو البحرية السنغالية، على ظهر السفينة يو إس إس سيمبسون خلال تدريبات صحارن إكسبرس 2012 في المياه الواقعة بين السنغال وموريتانيا.

يمين: رقيب أول مانويل ريبيرو من خفر سواحل الرأس الأخضر يفتش بحاراً أسبانيا على ظهر السفينة الأسبانية فينسدورا أثناء قيامه بتدريب الزيارة، والصعود، والتفتيش والمصادرة كجزء من تدريبات صحارن إكسبرس 2012.

السنغال ★ تتطلع إلى البحر ★

في نيسان/ إبريل 2012، أجرت مجلة أيه دي إف مقابلة مع رئيس أركان البحرية السنغالية الأدميرال محمد سانى أثناء الاحتفالات الختامية بانتهاء تدريبات صحارن إكسبرس 12، وهي تدريبات متعددة الجنسيات في داكار بالسنغال. تحدث الأدميرال سانى قائد بحرية السنغال، عن التهديدات البحرية التي تواجهها بلاده وأهمية التعاون والتوافقية في المنطقة.

المقالة والصور بقلم أسرة أيه دي إف

س: يبدو من الناحية التاريخية كما لو أن الأمن البحري كانت له أولوية أقل بالنسبة لدول غرب إفريقيا، التي ركزت معظم اهتمامها على التهديدات البرية. ويبدو أن هذا يتغير الآن وثمة تأكيد أكبر على الأمن البحري. هل هذا صحيح؟

ج: نعم، أعتقد أن هناك الكثير الذي يحدث في مجالي الأمن والسلامة البحرية. ما حدث في إفريقيا أنه رغم أن لدينا محيطات حول القارة، فإننا قاريون للغاية. إننا لا نتطلع إلى الغرب من ناحيتنا، والناحية الأخرى لا تتطلع شرقاً إلينا بما فيه الكفاية. لقد كرّست جميع الموارد للقوات المسلحة ولوزارة الداخلية وغيرهما من الإدارات؛ ولم يتلق البحر العناية اللازمة. إنهم لم ينظروا إلى البحر كمجال قد تمارس فيه جهات فاعلة لا دولة لها بعض النشاطات غير القانونية مثل تجارة المخدرات، والتهريب، وتجارة السلاح والصيد غير الشرعي. كنا نعتقد من قبل أنه طالما حصلت سفينة الصيد على رخصة بالصيد فهذا يكفي. ولكني أعتقد، وبقدر ما كنت أهنئ السفير الأمريكي، أن الولايات المتحدة ساعدت الكثيرين من الساسة وواضعى السياسات على أن يكون لديهم وعي أفضل بأهمية البحر وكيف يمكن أن يجلب الثراء، ولكن يمكن أن يكون أيضاً ميداناً لألوان مختلفة من النشاطات غير القانونية التي قد تؤذي الاقتصاد أو تؤذي السكان.

س: ما هي التوسعات أو الابتكارات التي قامت بها السنغال لتعزيز الأمن البحري في منطقتها الاقتصادية الحصرية؟

ج: أولاً، هناك وعي على كافة المستويات بأهمية البحر وبضرورة حمايته. ويتمثل الابتكار الثاني في الواقع في بناء القدرة من حيث الوعي بالمجال البحري، ولهذا الغرض تلقينا قدراً كبيراً من المساعدة من الولايات المتحدة. إنها تقوم بتركيب الكثير من أجهزة الاستشعار وأعطتنا النظام الآلي لتحديد هوية السفن وأنظمة رادار لنتمكن من تحسين وعينا بالمجال البحري. كذلك، ساعدتنا بوضع برامج لبناء القدرة من حيث التنسيق، والقيادة والسيطرة، وأيضاً من حيث الدراية على جميع المستويات - من المستوى الفردي بالنسبة للبحار، ومستوى السفينة، ومستوى مجموعة السفن، والبلاد ككل وعلى المستوى المتعدد الجنسيات.

س: أنت تتحدث عن التعاون المتعدد الجنسيات. ماذا كان وضع التعاون في هذه المنطقة قبل عدة سنوات، وهل هو آخذ في التحسن؟

ج: قبل عدة سنوات، لم يتم عمل الكثير بالنسبة لتدريب دول متعددة في البحر. أعتقد أن الجديد حقاً هو تشجيع الناس على العمل سوياً ومنحهم القدرة على العمل سوياً. والقدرة على العمل سوياً، هي بالطبع، مسألة إرادة. غير أنها أيضاً مسألة توافقية، وهو أمر بالغ الأهمية. فإذا كنت تعمل على نحو متوافق، يكون لديك إجراءات تشغيل مستديمة يفهمها الجميع. أعتقد أن هذه خطوة كبرى. لقد فعلنا الكثير الآن من حيث التوافقية، والتي تعني، أنه لو وقع حادث غداً في البحر، سنكون قادرين على العمل سوياً بسهولة مع جيراننا، وهو أمر مهم للغاية.

س: هناك تهديدات عديدة في هذه المنطقة: تجارة المخدرات، وتجارة السلاح، والاتجار بالبشر، والصيد غير الشرعي. هل هناك واحد من هذه التهديدات يثير قلقك أكثر من غيره الآن، وكيف تحاول معالجته؟

ج: ليس لدينا هنا في السنغال بحرية وخفر سواحل. لدينا مشاة البحرية الوطنية، التي تنهض في الواقع بمسؤوليات البحرية وخفر السواحل. لذلك، كلما ذهبنا للبحر، فهي تكاد تكون مهمة متعددة. فنفس السفينة تنفذ معظم المهام المطلوبة. والآن، أعتقد أن القضية الرئيسية في البلاد من وجهة نظر عموم السكان هي الصيد غير الشرعي.

س: هل اتخذتم خطوات واسعة باتجاه وقف الصيد غير الشرعي؟ هل تعتقلون مزيداً من الناس، وهل توقفون مزيداً من السفن وتفحصون تصاريحها؟

ج: إن خصوصية الصيد غير الشرعي هنا هو أنه في بعض الأحيان يكون الذين يفعلون ذلك هم من الذين لديهم تراخيص. وفي كثير من الأحيان رأينا أشخاصاً يقومون بهذا النوع من عملية الصيد غير الشرعي، وحصلوا على تراخيص من وزارة المصايد والشؤون البحرية. ولكن هذا لا يعني أن كل المسائل قد حُلت لأنهم يعملون أحياناً بعيداً في عرض البحر. لذلك فإننا لا نستطيع الوصول إليهم في جميع الأوقات. ولكننا نفعل ما باستطاعتنا، لأن بمقدوري القول إننا موجودون في الواقع داخل منطقتنا المتاخمة. ولكن وجودنا في المياه الزرقاء العميقة ليس منتظماً بالدرجة، لأن سفننا لا تستطيع كلها العمل بارتياح في تلك المنطقة.

لدينا إدارتان رئيسيتان أخريان على الأقل ضالعتان في البحر: الجمارك ووزارة المصايد. وما نفعله الآن هو أننا وضعنا تلك السفن تحت سيطرتنا العملياتية، ويقوم بإدارتها موظفونا، وكلما نذهب إلى البحر نرسل مع السفينة موظفاً من إدارة الجمارك وموظفاً من حماية المصايد، ولذلك كلما ذهبنا إلى البحر، يمكننا أن ننفذ كافة ألوان المهام. لأنه يمكن في بعض الأحيان أن يكون لديك القدرة التقنية، ولكنك تفتقر إلى السلطة القضائية. فمثلاً، بالنسبة لعمليات التهريب، ليس مسموح لي بالتحقيق فيها. وإذا أردت التحقيق، يجب أن أفعل ذلك عن طريق إدارة الجمارك.

س: قرأنا الكثير عن القرصنة في خليج غينيا. إنها لم تشق طريقها بعد شمالاً إلى السنغال، ولكن هل تشعر بالقلق من إمكانية أن تصبح القرصنة مشكلة هنا؟

ج: نعم. نحن لا نقول أبداً مطلقاً. إن الناس يفكرون فيها كثيراً، لتحديد كيفية مواجهة هذا الخطر، لأنه يشتمل على مكونات كثيرة. إن له مكوناً قضائياً، وهو أكثر تعقيداً لأن القانون الوطني يجب أن يتمكن من معاقبة هذا النوع من النشاط. أنني أتفهم أن المسؤولين المنتخبين يعملون على قانوننا الوطني كي يتمكن من عمل ذلك. ومع وعينا الحالي بالمجال البحري نعرف ما يجري في البحر، لذلك ربما نتمكن من تحديد مكان سفينة قراصنة، ولكن لا زلنا في حاجة إلى التدريب، وربما نحتاج أحياناً إلى وسائل خاصة وتعاون دولي لنتمكن من مواجهة قضية قرصنة حقيقية. لأن ذلك يتطلب الكثير من الأدوات، والكثير من المعدات. إننا نعتقد في أذهاننا أنه يمكن أن يحدث هنا. وهو احتمال ليس كبيراً، ولكن لا يسعك أن تقول أبدا مطلقاً.

المأزق القانوني للقرصنة

أسرة أيه دي إف

اعتقال القراصنة، في نواح كثيرة، هو مجرد البداية

أفراد من السفينة يو إس إس سان جاسينتو، وهي جزء من قوة العمل 151، يفحصون قارباً يُشتبه بالقرصنة. وقوة العمل 151 عبارة عن قوة عمل متعددة الجنسيات لمكافحة القرصنة.

ضابط ثاني جالون إيه. راينهارت/ البحرية الأمريكية

اختطف خمسة عشر قرصاناً صومالياً سفينة صيد إيرانية في بحر العرب في كانون الثاني/ يناير 2012، واحتجزوا 13 رهينة. احتجز الإيرانيون لأكثر من شهر عندما أنقذتهم البحرية الأمريكية وأسرت جميع القراصنة الخمسة عشر، حسب ما أفادت وكالة رويترز.

إنها النهاية السعيدة التي يحب أن يشهدها البحارة، وشركات النقل البحري والدول المعنية. ولكن الأمر لم يكن بمثل هذه البساطة. فمن وجهة النظر القانونية، بدأت مصاعب جديدة مع انتهاء محنة الرهائن.

فطبقاً لصحيفة نيويورك تايمز، افتقرت الدول الضالعة مباشرة – الصومال، وإيران والولايات المتحدة – إما للقدرة أو الرغبة في تحمل التكاليف وصعوبات المقاضاة. أمضى القراصنة نحو شهرين في البحر بعد أسرهم بينما أخذت السلطات تبحث عن مكان يمكن محاكمة المشبوهين فيه. فبعد أن أسرتهم المدمرة كيد، تم احتجازهم في نهاية الأمر على ظهر ثلاث حاملات طائرات نووية، ومدمرة أخرى وسفينة حربية برمائية. عندئذ نقلوا إلى الساحل في جيبوتي، حيث استقلوا طائرة نقل عسكرية سي130- حملتهم إلى سيشيل.

فعادة، عندما ترتكب جريمة ويتم اعتقال المشبوهين، تبدأ عملية مألوفة: يُحتجز المشبوهون انتظاراً لمحاكمتهم؛ ثم يدانون، وتطبق عليهم عقوبة - كثيراً ما تكون السجن. في هذه الحالة، أمضى المشبوهون وقتاً على متن ثماني سفن في البحر، وطائرة نقل عسكرية وفي دولتين. وأخيراً وافقت سيشيل، وهي دولة صغيرة في طليعة محاكمة قضايا القرصنة، على قبول المشبوهين بعد نقل القراصنة الصوماليين المدانين إلى سجن تموله الأمم المتحدة في جمهورية أرض الصومال، حسب ما أوردته نيويورك تايمز.

لذلك فإن هذه القضية كانت لها نهاية مرغوب فيها. فأولئك المتهمون بالقرصنة دخلوا السجن انتظاراً للمحاكمة. غير أنها تؤكد على مدى صعوبة مساعي مكافحة القرصنة متى عاد المتهمون إلى اليابسة. ماذا لو لم يكن هناك نظام محاكم يعتمد عليه؟ ماذا لو لم تكن هناك أسرّة كافية في السجن؟ ففي السنوات الأخيرة، كثيراً ما انتهت جهود مكافحة القرصنة بالملحمة في البحر. الرهائن تم انقاذهم، والسفن عادت لأصحابها، ولكن القراصنة اطلق سراحهم بدون محاكمة في نحو 90بالمائة من الحالات، طبقاً لتقديرات كانون الثاني/ يناير 2011. وتبين قضية سفينة الصيد الإيرانية السبب في أن ما يسمى بأساليب «القبض والإفراج» مغرية للغاية.

قال الأدميرال فيليب جونز، الرئيس السابق لعملية أطلانطا في قوة عمل القرصنة التابعة للاتحاد الأوروبي، إن المصير القانوني للقراصنة الذين أسرتهم القوات البحرية «يتوقف على المكان الذي نجدهم فيه، وعلى جنسية السفينة التي تعتقلهم، وعلى جنسية القراصنة أنفسهم وظروف اعتقالهم. وهناك رد فعل مختلف متاح في كل حالة تقريباً»، حسب ما صرح به لهيئة الإذاعة البريطانية.

تتضمن قضايا القرصنة الكثير من التشابكات القانونية. من بينها جمع الأدلة في البحر، والخوف من أن يطلب القراصنة حق اللجوء في الدول التي تحاكمهم، وغياب قوانين كافية لمحاكمة القراصنة محاكمة فعّالة. غير أن اثنين من أوجه القصور يبرزان كعائقين في السعي إلى تحقيق العدالة في قضايا القرصنة: الافتقار إلى أنظمة محاكم كافية وعدم وجود سجون.

تعريف القرصنة

سرة أيه دي إف

تنص كل من اتفاقية الأمم المتحدة لأعالي البحار (1958) واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982) على أن «جميع الدول سوف تتعاون بأقصى درجة ممكنة في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر خارج الولاية القضائية لأي دولة».

عادة ما تحدث القرصنة خارج الولاية القضائية لأي دولة ذات سيادة، ولكنها تعتبر جريمة عالمية – تؤثر على جميع الدول – لذلك فإن القراصنة الذين يُعتقلون في البحر يمكن أن تحاكمهم أي دولة راغبة، وذلك طبقاً لبيان سياسات وضعه مركز الانصهار المدني-العسكري عام 2011.

إذن ما هو بالضبط الذي يُعتبر قرصنة؟

تعرّف المادة 101 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار القرصنة على أنها:

(1) أي عمل غير قانون من أعمال عنف أو الاحتجاز، أو أي سلب، يُرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة، ويكون موجهاً:

1- في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة؛

2- ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج الولاية القضائية لأي دولة؛

(2) أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة؛

(ج) أي عمل يحرّض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب) أو يسهّل عن عمد ارتكابها.

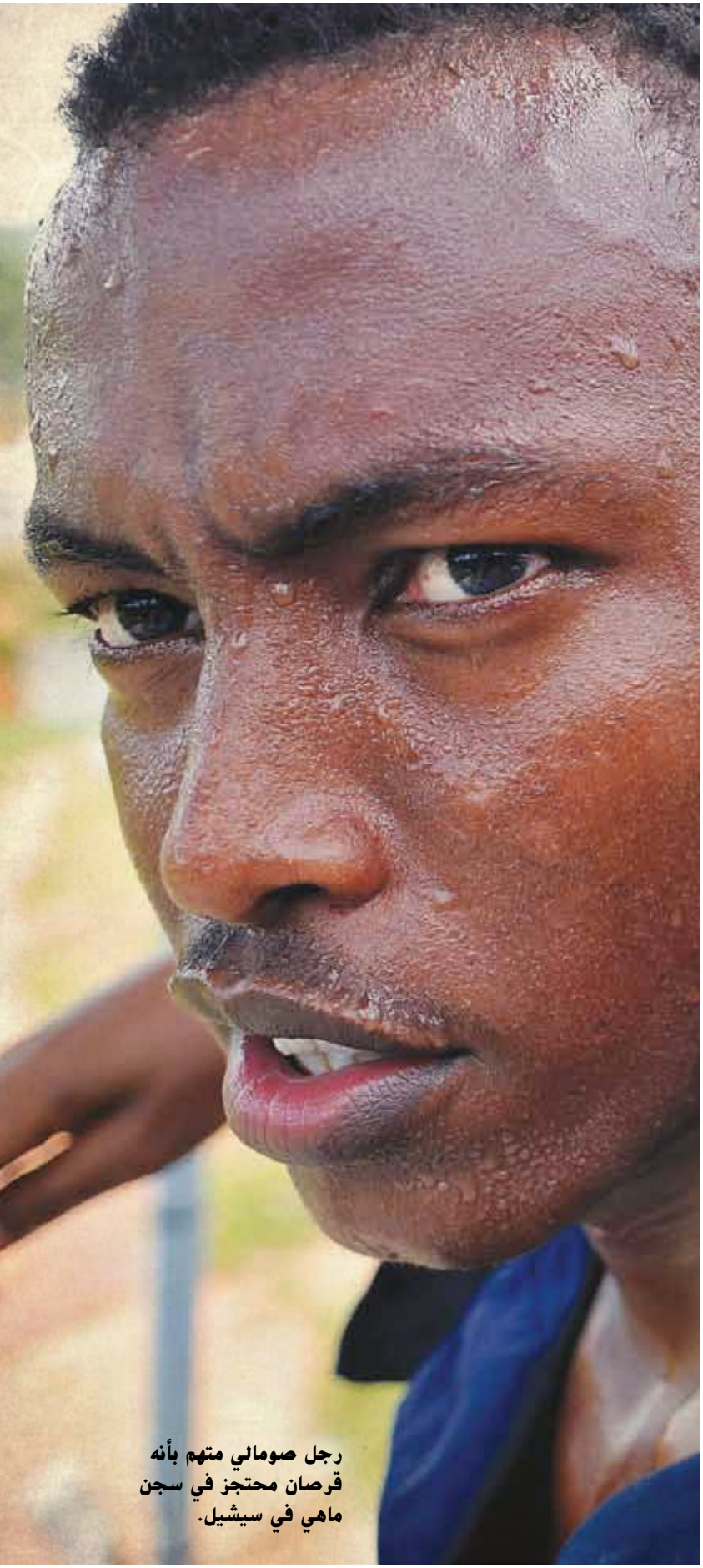

رجل صومالي متهم بأنه قرصان محتجز في سجن ماهي في سيشيل.

وكالة الأنباء الفرنسية

«إن ما نتطلع إليه الآن على المدى الطويل هو أن نعيد القراصنة إلى الصومال لقضاء عقوباتهم هناك».

- ألان كول، رئيس برنامج مكافحة القرصنة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقديم القراصنة إلى المحكمة

بعض القراصنة يحاكمون. يشير تقرير أصدره في شباط/ فبراير 2012 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج مكافحة القرصنة، باستخدام الأرقام التي كانت متاحة في حينه، إلى أن 20 دولة على امتداد أربع قارات احتجزت 1021 قرصاناً أو مشبوهاً بالقرصنة. أدينت من بينهم 561 حالة عبر 10 دول. وطبقاً لمنظمة محيطات تسمو على القرصنة، قدّرت التكاليف الإجمالية للمحاكمات وسجن المدانين عام 2011 بـ 4,16 مليون دولار، ولكن هذا الرقم لم يشمل سيشيل وكينيا لأن مبلغاً كبيراً من هذه التكاليف سدده برنامج مكافحة القرصنة وصناديق دولية أخرى. وخلال فترة الدراسة، تم احتجاز أكثر من 200 من السجناء في كينيا وسيشيل.

في 15 حزيران/ يونيو، 2011، جاء في تقرير لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، حول إقامة محاكم متخصصة في قضايا مكافحة القرصنة أن مناطق الصومال وأرض الصومال وبونتلاند تفتقر إلى قاعات محاكم مناسبة. ومع ذلك، أشار إلى استكمال محكمة جديدة في هارجيسيا، بجمهورية أرض الصومال، وإعادة تأهيل المحكمة الإقليمية ومحكمة الاستئناف في بربيرا. وفي بونتلاند، أعيد تأهيل المحكمة الإقليمية ومحكمة الاستئناف في بوساسو. ويشير التقرير إلى عزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بناء المزيد من قاعات المحاكم الجديدة في هارجيسيا وفي غارو، بونتلاند. وصادف المشروعان، اللذان كان من المتوقع أصلاً استكمالهما في أوائل 2012، «تأخيرات كثيرة»، حسب قول متحدث باسم المكتب لمجلة أيه دي إف.

وطبقاً للتقرير، فاعتباراً من أواخر آذار/ مارس 2012، لم تبدأ أعمال البناء بعد، ولكن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كان يأمل في أن تبدأ في وقت أبكر. وستكون الخطوة التالية توفير معدات قاعات المحاكم، والأثاث المكتبي، وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المسح الأمني.

ليست المنشآت هي المشكلة الوحيدة. فالمحاكم في حاجة إلى قضاة، ورؤساء نيابة ومحامي دفاع، وأقل من 10 بالمائة من مثل أولئك المسؤولين في الصومال هم الذين تلقوا «أي شكل من التدريب القانوني الرسمي»، طبقاً لتقرير مجلس الأمن. ويشير التقرير إلى أن «غالبية القضاة لديهم فهم محدود للقوانين الجنائية وإجراءات المحاكمة، وليسوا مؤهلين للاستماع إلى قضايا جنائية خطيرة، بما فيها القرصنة». ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في تدريب مسؤولين في المحاكم والشرطة على حشد الموارد البشرية اللازمة لتشغيل المحاكم في الصومال.

شركاء في الملاحقات القضائية

أبدت بعض الدول في المنطقة رغبتها في تصعيد جهودها في ضوء عجز الصومال عن تناول القضايا. فقدّمت كينيا وسيشيل إسهامات كبيرة. وطبقاً لوكالة الأنباء الفرنسية، أقامت سيشيل عام 2010 محاكم تدعمها الأمم المتحدة لمقاضاة القراصنة المشبوهين الذين تعتقلهم القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. انضمت تلك المحاكم إلى تلك التي كانت عاملة آنذاك في كينيا. ويبين تعاون سيشيل مع الأمم المتحدة ودول أخرى وجود بعض العراقيل التي يتعين على الدول الراغبة أن تتغلب عليها من أجل مكافحة القرصنة على نحو فعّال.

وفي آذار/ مارس 2010، حاكم مسؤولون من سيشيل 11 قرصاناً بعد أن عدّلوا القانون الجنائي للبلاد ليسمح بمحاكمة القراصنة بمقتضى ما يسمى «بالولاية القضائية العالمية». تبنت كينيا الولاية القضائية العالمية عام 2006. وكثيراً ما يُنظر إلى هذه الخطوة على أنها عامل رئيسي في إجراءات مكافحة القرصنة لأنها تسمح للدول بالفصل في القضايا بصرف النظر عن مكان وقوع الجريمة أو جنسية المتهمين.

وفرت استراليا، وكندا وألمانيا التمويل للمساعدة في تدريب ضباط الشرطة وخفر السواحل في سيشيل على الوسائل الملائمة في التعامل مع الأدلة والمشبوهين. كما ساعد التمويل في تزويد خفر السواحل بأجهزة الملاحة والمعلومات التكتيكية، حسب ما أوردته وكالة الأنباء الفرنسية.

في صيف 2011، وقعت موريشيوس، وهي جزيرة إلى الشرق من مدغشقر، اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي يحدد الخطوط العريضة لعملية نقل القراصنة الصوماليين المشبوهين إلى موريشيوس للتحقيق معهم، ومقاضاتهم، ومحاكمتهم واحتجازهم.

أشاد جويل مورغان، وزير الشؤون الداخلي، والبيئة والنقل في سيشيل، بموريشيوس لالتزامها وانضمامها إلى قائمة الدول الراغبة في التصدي لمشكلة القرصنة. «لقد كانت سيشيل مستعدة دائماً لتفعل ما هو ضروري لتأمين سلامة بحارتنا، وإنه لأمر يبعث على التشجيع الكبير أن دولاً أخرى في المنطقة تتخذ الخطوات الضرورية لتقديم هؤلاء القراصنة إلى العدالة».

إن الاتفاقات مع موريشيوس، وكينيا وسيشيل تلبي الأهداف التي وضعها برنامج مكافحة القرصنة فيما تواصل المنظمة السعي لتحقيق هدفيها الرئيسيين الآخرين: «السجن الإنساني والآمن للقراصنة في الصومال»، و «المحاكمات العادلة والفعّالة للقراصنة في الصومال». لقد بدأ العمل باتجاه تحقيق الهدف السابق.

فيما يلي نظرة على بعض القوانين البحرية المهمة والسياسات التي تحققت خلال الـ 30 سنة الماضية، طبقاً لمركز الانصهار المدني-العسكري.

التسلسل

أسرة أيه دي إف

10 كانون الأول/ ديسمبر، 1982

افتتاح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمراسم التوقيع. الاتفاقية تقول إن مكافحة القرصنة ليست التزاماً، ولكن تنصح بقوة جميع الدول بأن تتعاون.

1988

تبنى اتفاقية قمع الأعمال غير القانونية ضد سلامة الملاحة البحرية، التي تحدد الحقوق والالتزامات عند التعامل مع الجريمة البحرية. الدول الموقعة ملتزمة بإقامة ولاية قضائية على الجرائم المدرجة في القائمة.

حزيران/ يونيو 2008

هجمات القراصنة تتصاعد قبالة القرن الأفريقي. تقول الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال إنه ليس لديها قدرات التعامل مع القضية. مجلس الأمن الدولي يجيز القرار 1816 الذي يسمح للدول بالتعاون مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال، لمدة ستة أشهر، لاستخدام «كافة الوسائل الضرورية» لكبح جماح القرصنة والسطو المسلح في البحر.

تشرين الأول/ أكتوبر 2008

يعزز قرار مجلس الأمن 1838 القرار 1816 بالسماح للدول بدخول المياه الإقليمية الصومالية لمطاردة القراصنة.

كانون الأول/ ديسمبر 2008

قرار مجلس الأمن 1851 يدعو الدول والمنظمات إلى إبرام اتفاقيات خاصة مع البلدان المستعدة للتحفظ على القراصنة من أجل السماح بصعود مسؤولي تطبيق القانون «منفذي القانون على ظهر السفن» من تلك البلدان، لتيسير التحقيق مع المعتقلين ومقاضاتهم.

تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 ونيسان/ إبريل 2010

يشير قرار مجلس الأمن 1897 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2009) والقرار 1918 (2010) إلى فشل الدول في محاكمة مرتكبي القرصنة والسطو المسلح في البحر ويدعو جميع الدول إلى تجريم القرصنة والنظر في محاكمة وسجن القراصنة المعتقلين.

ماذا بعد الإدانة؟

رغم كل التحديات التي تصاحب المقاضاة، لا تزال هناك عقبة رئيسية أخرى: حبس المشبوهين قبل المحاكمة وسجنهم بعد إدانتهم. فدول المنطقة محدودة في قدرتها على إيواء القراصنة الصوماليين المدانين لفترة طويلة. وفي آذار/ مارس 2012، طلبت سيشيل المساعدة في إدارة عدد متزايد من القراصنة الصوماليين المدانين أو المشبوهين. في ذلك الوقت، كان هناك 82 صومالياً في سجن ماهي الصغير، وهو ما يمثل أكثر من 20 بالمائة من نزلائه. وصرح ماثيو فوربس، المفوض السامي البريطاني لدى سيشيل، لوكالة الأنباء الفرنسية بأنها «مجرد دولة صغيرة، والحمل في الواقع يفوق طاقتها في الحرب على القرصنة».

فيما امتلأت السجون في سيشيل وكينيا أو اقتربت من طاقتها القصوى، يتعرض المسؤولون لضغوط كي يتوصلوا إلى حل داخل الصومال. وتحقق تقدم، ولكن الأمر لا يزال في حاجة إلى مزيد من العمل.

في آذار/ مارس 2011، افتتح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سجناً به أقصى التدابير الأمنية في هارجيسا، أرض الصومال، وتم تجهيزه بتكلفة 5,1 مليون دولار. بدأ النزلاء يصلون إليه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، وبحلول آذار/ مارس 2011 كان السجن يضم 300 نزيل. ويمكن أن يستوعب 460 سجيناً. وسجن هارجيسا هو الأول من بين ثلاثة سجون ستقام في الصومال للتخفيف من عبء الاحتجاز للدول الراغبة في محاكمة القراصنة الصوماليين.

ومن المقرر إقامة سجن آخر في بوساسو، بونتلاند، وسيجري بناء سجن يستوعب 500 سجين «ترتبط به محكمة، وأكاديمية للسجون، ومزرعة سجن ومبنى لوزارة العدل» في غارو، بونتلاند، كجزء من برنامج نقل سجناء القرصنة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسوف يشرف البرنامج على عمليات البناء، والتدريب، والتدريس والمراقبة المستقلة.

وصرح ألان كول، رئيس برنامج مكافحة القرصنة، للإذاعة الوطنية العامة في نيسان/ إبريل 2011، بأن «ما نتطلع إلي عمله على المدى الطويل هو إعادة القراصنة إلى الصومال لقضاء عقوباتهم هناك».

وحتى مع افتتاح سجن هارجيسا بعد تجهيزه، كان لا يزال أمام أرض الصومال عقبة قانونية يجب أن تتغلب عليها: لم يكن لديها قانونها الخاص المناهض للقرصنة. تغير ذلك في آذار/ مارس 2012 عندما صادق برلمان أرض الصومال على قانونين للقرصنة ونقل السجناء، وكلاهما حاسم في تجهيز المنطقة على نحو يمكنها من التعامل مع المشبوهين بالقرصنة ابتداء من القبض عليهم، ومروراً بمحاكمتهم وأثناء احتجازهم.

في نفس ذلك الشهر، اتخذت خطوة مشجعة أخرى في مسعى محاكمة وسجن القراصنة على نحو فعّال. فبعد أن وقعت سيشيل اتفاقاً مع أرض الصومال في شباط/ فبراير 2012، أرسلت 17 قرصاناً صومالياً مداناً إلى السجن الجديد في هارجيسا. وتخفف هذه الخطوة الضغط عن سجون سيشيل وتعيد الصوماليين إلى وطنهم.

وفي آذار/ مارس 2012 قال وزير الشؤون الخارجية جان بول آدم لصحيفة سيشيلز نيشان، «إننا عملنا بجد طوال السنتين الماضيتين لضمان ذلك، وبينما سنقوم بدورنا في تقديم هؤلاء القراصنة إلى العدالة، لن نضطر بعد الآن إلى تحمل عبء الاحتجاز إلى أجل غير مسمى. لقد قلنا دائماً إننا سنحاكم القراصنة المشبوهين طالما أنهم سيقضون عقوباتهم في الصومال، وسوف يسمح لنا الآن هذا الاختبار الأول بأن يكون لدينا الآليات الملائمة لعمل ذلك». ❑

الزمني

2009

يطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي مبادرة برنامج مكافحة القرصنة لدعم محاكمة ومعاملة المشبوهين بالقرصنة في دول المنطقة. وقعت كيانات دولية من بينها كندا، والصين، والدنمارك، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اتفاقيات مع كينيا لنقل القراصنة المعتقلين إلى مومباسا لمحاكمتهم.

كانون الثاني/ يناير 2010

برنامج مكافحة القرصنة يبدأ في سيشيل ويساعد الدولة على تحسين الشرطة، وخفر السواحل، والمحاكم والسجون في البلاد عن طريق التدريب، والمعدات وبناء منشآت قضائية. وفي وقت لاحق من عام 2010، تفتتح سيشيل مركزاً قضائياً إقليمياً للفصل في قضايا القرصنة، لتصبح ثاني دولة بالمنطقة تسعى إلى محاكمة القراصنة.

حزيران/ يونيو 2010

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يضع برنامج نقل القراصنة السجناء كحل طويل الأجل لسجن المدانين بالنسبة للدول التي تتولى المحاكمة.

نيسان/ إبريل 2011

سيشيل تتوصل إلى ترتيبات نقل السجناء مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية للصومال وبونتلاند وأرض الصومال.

شباط/ فبراير 2012

سيشيل وأرض الصومال توقعان اتفاقية تسمح بنقل القراصنة الصوماليين المدانين إلى أرض الصومال لقضاء المدد الباقية من عقوباتهم.

آذار/ مارس 2012

نقل أول دفعة من القراصنة من سيشيل إلى أرض الصومال.

«بين المطرقة والسندان»

صيادو السمك الصوماليون يقولون إن القرصنة ومساعي مكافحتها تضر بصناعتهم

الصور والمقالة بقلم عبد الرحمن وارسامه / خاص لمجلة أيه دي إف

فيما يصعّد المجتمع الدولي حملته لمكافحة القرصنة على طول سواحل شرق إفريقيا، يجد صيادو السمك المحليون أنفسهم محصورين بين القوات البحرية الأجنبية والقراصنة فيما يغامرون بالذهاب إلى مسافات أبعد داخل البحر لتأمين حصيلة أفضل من الصيد.

قال عمر يارو، وهو صياد سابق في ساحل مقديشيو، «إننا خائفون من أن نتعرض للأذى من جانب كل من القراصنة، الذين لا يريدوننا بالقرب منهم والقوات البحرية الأجنبية التي تعتقد خطأ أننا قراصنة. لقد وجدنا أنفسنا بين المطرقة والسندان».

يقول يارو، وهو الآن عاطل عن العمل ويتلقى الدعم من أقربائه، إن الكثير من الصيادين اضطروا لترك أعمالهم بسبب مخاطر الذهاب إلى البحر. ولكنه أضاف أن البعض لا يزال يبحر، لمجرد المنافسة مع ما يقول إنها سفن أجنبية ضالعة في عمليات صيد غير شرعية بمحاذاة ساحل الصومال.

ورغم أن أربعاً وعشرين من القوات البحرية أو أكثر تجوب الساحل الصومالي لمكافحة القرصنة وحماية خطوط الملاحة الدولية، فإن القراصنة الصوماليين لا يزالون يحتجزون عدداً من السفن ومئات من البحارة كرهائن. يختطف القراصنة الصوماليون السفن ويطالبون بفديات باهظة مقابل حرية السفن وبحارتها. غير أنهم ليسوا الضحايا الوحيدين. فالقرصنة تؤذي أيضاً الأعمال المشروعة للصياديين المحليين.

يمتلك نور علي، 58 عاما، وهو أصلاً من منطقة شابيلى السفلى، زورقاً صغيراً ويصطاد أي شيء يصادفه، من السردين إلى سمك القرش. ويقول إن الخطر الذي ينطوي عليه الصيد بمحاذاة الساحل الصومالي يتضاعف بحقيقة أن حصيلته أخذت تتقلص في السنوات الأخيرة بسبب الصيد الجائر من قبل سفن أجنبية.

صياد صومالي يحمل صيده عبر مقديشيو. يؤكد بعض الصيادين أن حصيلتهم من الصيد تضاءلت بسبب الصيد غير الشرعي الذي تقوم به سفن صيد أجنبية قبالة القرن الإفريقي.

قال علي، وهو يفرغ الحصيلة الصغيرة التي تمكن من جنيها بعد أكثر من خمس ساعات في البحر، «نحن مضطرون للمخاطرة بمواجهة البحر، مهما كان الخطر أو النتيجة، لأن علينا إطعام عائلاتنا، ومع ذلك كثيراً ما نخرج بدون أي شيء لأن السفن الكبرى من دول أخرى تأتي إلى بحرنا وتستخدم شباكاً ضخمة لصيد كل شيء من هناك. ولا أحد يمنعها». إن الوضع المثالي حين يمضي علي وقتاً أطول فوق الماء، ويذهب إلى مسافات أعمق في البحر، ولكنه قيّد نفسه بسبب خطر الهجوم والملاحقة.

وطبقاً لورشة عمل نظمها المكتب الأوروبي للمحافظة على البيئة والتنمية في شباط/ فبراير 2012، فإن القرصنة ربما تكون قد أقامت «مناطق بحرية محمية». وهذا يعني أن الأرصدة السمكية استنفذت في مناطق معينة من المحيط الهندي تعتبر آمنة للصيد، ولكنها أكثر غزارة في مناطق ينشط القراصنة فيها. وبصورة عامة، فإن حصيلة صيد الأسماك الشرعي في دول شرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي تناقصت في السنوات الأخيرة مع زيادة خطر القرصنة.

قال كاليكست دوفاي، أمين عام لجنة المحيط الهندي، «إن القرصنة بالقطع لها تأثير سلبي مباشر على قطاع المصايد، الذي يشكل العمود الفقري لاقتصادات الدول في المنطقة. فهي تضر واحداً من المصالح الحيوية مما يترتب عليه عواقب بعيدة المدى. لقد تأثرت صناعة التونا بشكل خاص، بالنظر إلى أن الأسماك التي تحتاجها تأتي معظمها من المنطقة التي ينشط فيها القراصنة».

لا يشعر بالضرر الذي لحق بصناعة الصيد الصومالية صيادو البلاد وعائلاتهم فقط، ولكن يشعر به أولئك العاملون في وظائف ذات صلة. فكل وظيفة صيد تفقد تتسبب في فقدان ثلاث وظائف إضافية في صناعة التجهيز والتجارة، وذلك طبقاً لتقدير مبني على أرقام البنك الدولي حول صناعات صيد الأسماك في كينيا المجاورة وتنزانيا وأوغندا القريبتين. إن صغر حجم حصيلة الصيد تزيد سعر السمك في الأسواق، مما يؤثر على عموم السكان الذين يعتمدون على الأسماك كغذاء أساسي.

ويقول القادة المحليون إنه يمكن ملاحظة نفس هذه القضايا في مجتمعات الصيد في وسط وشرقي الصومال، فيما يرتفع معدل البطالة بين سكان السواحل ويغيب التدخل الحكومي وغير الحكومي بدرجة كبيرة.

وفي بلدة بوسط الصومال مثل هارارديري، أقام القراصنة قواعد يخططون فيها ويشنون منها هجمات على السفن.

يقول محمد داهير، وهو رجل مسن من هارارديري، إن مجتمعه لا يرى دعماً من الحكومة المركزية أو من الإدارات الإقليمية لمعالجة المشاكل التي يواجهها صيادو وتجار الأسماك الذين، كما يقول، لديهم عائلات لإطعامها ولا يستطيعون الحصول على ما يحتاجونه من موارد.

قال داهير، «لقد أنعم الله علينا بهذا البحر الشاسع وما في باطنه من موارد بحرية، ولكن القراصنة، وأولئك الذين يقولون إنهم يكافحونهم، يمنعون فتياننا من الذهاب إلى البحر والصيد. فهم إما يتعرضون لهجوم القراصنة أو القوات البحرية الأجنبية التي تظن خطأ أنهم قراصنة».

قال داهير إن الوضع في المجتمعات الساحلية يمثل معضلة حقيقية لأن الصيادين الذين يعجزون عن ممارسة وسيلتهم المشروعة لكسب الرزق قد يدفعهم الإغراء إلى أن يتحولوا إلى قراصنة إذا لم يفعل أحد شيئاً لمساعدتهم.

غير أن بعض القراصنة السابقين نبذوا نشاطاتهم غير المشروعة وانضموا من جديد لمجتمعاتهم كعاملين مثمرين، بفضل المبادرات المحلية للقادة المحليين ورجال الدين.

فرح دوري، 34 سنة، من منطقة موداج بوسط الصومال، قرصان سابق تائب افتتح محل بقالة بمساعدة تبرعات من أقاربه. قال إنه قبل حقيقة أن القرصنة خطأ من الناحية الأخلاقية وأن أي حصيلة منها «حرام» وفقاً لتعاليم الإسلام.

قال دوري، «كنت قرصاناً لعدد من السنين. ولكن بعد أن نصحني رجال الدين المحليون وشيوخ المجتمع وقلة غيرهم، وصلنا إلى نتيجة بأن ما ننخرط فيه عمل غير مشروع وأن أموال الفدية حرام، لا يسعنا أن نطعم أطفالنا بها، ولذلك توقفت عن القرصنة».

إن الكثير من القراصنة صيادو سمك سابقون يقولون إن السفن الأجنبية على طول الساحل الصومالي أثارت غضبهم. فتلك السفن، كما يقولون، كثير ما تلاحق صغار الصيادين بخراطيم المياه الساخنة وأحيانا بالذخيرة الحية.

قال يحيي موالين، وهو محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة سيماد في مقديشيو، ويدرس القرصنة، إن كافة جهود المجتمع الدولي موجهة نحو مكافحة القرصنة. ورغم أنه ممتن لهذه الإجراءات، فإنه يود أن يرى بعض الجهود لحماية موارد مجتمعات الصيد من الصيد غير المشروع والتخلص من النفايات.

قال موالين، «إنني أعارض 100 بالمائة أي شكل من أشكال القرصنة. ويجب إدانتها بدون تحفظ. ولكن هل باستطاعة أي أحد أن يبلغني ماذا فعلت سفن القوات البحرية الأجنبية لحماية مواردنا من النهب غير المشروع من قبل سفن الصيد؟ هل هناك أي قرار للأمم المتحدة لمكافحة الصيد غير الشرعي، والأسوأ من ذلك، التخلص من النفايات الصناعية الخطيرة في مياهنا»؟

لقد أجازت الأمم المتحدة، في الواقع، قراراً عام 2010

صيادون صوماليون، الذين كثيراً ما يستخدمون زوارق مثل هذه، يقولون إن القرصنة، والتخلص من النفايات في البحر والصيد غير الشرعي أضر بقدرتهم على كسب قوتهم.

يحظر التخلص من النفايات السامة في البحر وقراراً آخر عام 1991 يحظر استخدام الشباك العائمة في الصيد، وهي حقائق ليست واضحة لموالين والكثيرين من مواطنيه.

قال موالين، «إن عائلات كثيرة فقدت موارد رزقها كمجتمعات ساحلية تركت تحت رحمة القراصنة الذين حصلوا على أموالهم الفاسدة ونشروا الرذيلة بين الناس في الوقت الذي يعجز فيه الأخيار من الناس عن الذهاب للصيد وكسب قوت يومهم».

لم تتمكن الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال، التي تكافح من أجل احتواء حركة الشباب الإسلامية المتمردة، من عرض أي برامج لدعم الصيادين المحليين والقراصنة التائبين لأنها لا تزال تعاني ضائقة مالية وتعتمد على التمويل الغربي.

ورغم أن البنك الدولي يموّل سلسلة من المبادرات تستمر خمس سنوات لدعم المصايد المستدامة في بحيرة فيكتوريا في أوغندا وكينيا، فإن تمويلاً أقل بكثير يجد طريقه لمساعدة صناعة الصيد الصومالية أو لإنعاش وسائل أخرى مدرة للدخل لسكان السواحل الصومالية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2011، تم إطلاق منظمة دنماركية - صومالية غير حكومية، تحت اسم الصيد البحري الصومالي المنصف، ولكن الأمر سيتطلب المزيد من المساعي والتمويل المتعدد الأطراف لإحياء صناعة الصيد الصومالية وكسب دعم الصوماليين للحملة الدولية لمكافحة القرصنة. ويُقصر تفويض الأمم المتحدة المناهض للقرصنة عمل الدوريات الدولية لمكافحة القراصنة على البحر والشواطئ، ولكنه لا يمنحها سلطة مكافحة الصيد غير الشرعي.

كذلك أعرب الصيادون الحرفيون عن رغبتهم في المشاركة في مشاريع تنموية مثل مزارع الأسماك.

تساءل مرسال علي، وهو صياد عمره 30 عاماً من بلدة برافا في منطقة شابيلى السفلى بجنوبي الصومال، «ما هي زراعة الأسماك؟ هل يمكن زراعة الأسماك مثل رعي الماشية؟ ليس لدي فكرة عن ذلك، وأعتقد أن ذلك سيكون خيراً بالنسبة لمصادر دخلنا بدلاً من أن نذهب إلى البحر طوال الوقت».

طلب مسؤولون محليون وقادة من المجتمع المدني دعماً لإقامة مشروعات تخلق فرص عمل بديلة للصيادين الذين تأثروا بالقرصنة.

قال محمد فناح، وهو مسؤول في مركز السلام والديمقراطية، وهي مؤسسة فكرية صومالية، «إن مجهودات المجتمع الدولي، التي تضخ مئات الملايين [من الدولارات] في محاولة لإنهاء مشكلة القرصنة، يجب أن تشتمل على نوع ما من المبادرات لدعم الصيادين المحليين والقراصنة التائبين، لأن الناس يجب أن يروا أنه يمكن أن تكون هناك وسيلة أخرى لكسب لقمة عيش كريمة». ❑

أسوشيتد برس

القراصنة يفترسون

الصيادين

أسرة أيه دي إف

لم تكن حياة صياد السمك الصومالي سهلة على الإطلاق. فالزوارق الصغيرة ترتفع وتهبط فوق الأمواج الهائجة للمحيط الهندي. والأصابع تدمي في الأيدي المتصلبة جراء جذب الشباك المحملة بالأسماك إلى الزوارق الصغيرة يوماً بعد يوم. تضربهم الشمس وتتساقط الأمطار فوق رؤوسهم. وأحياناً لا يجدون الأسماك، ويضيع اليوم.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت مخاطر جديدة في المياه التي كانت يوماً ما مصدر حياة ورزق للكثيرين على طول الساحل الصومالي الذي يمتد 3025 كيلومتراً. والمحيط لا يزال يهدر ويزبد؛ ولهيب الشمس مستمر بلا هوادة. غير أن الصيادين اضطروا إلى التعامل مع التهديدات الجديدة.

إن مئات من القراصنة يجوبون الآن نفس البحار التي يجوبها الصيادون. والواقع، أنه كثيراً ما يجري تبرير القرصنة المتمركزة في الصومال على أنها رد فعل إجرامياً على الظلم الذي ترتكبه سفن أجنبية أكبر بالصيد غير الشرعي. بل إن البعض يزعم أن السفن الأجنبية تسمم البحر بالنفايات السامة.

والآن، بدأ القراصنة ينقلبون على بني وطنهم. «كذلك بدأت عصابات القراصنة استهداف الصيادين الصوماليين، يسرقون محركاتهم وزوارقهم، ويدفعون الكثيرين منهم إلى ترك المهنة»، وذلك حسب ما أورده تقرير«التكلفة البشرية للقرصنة الصومالية» الذي أصدرته عام 2011 منظمة الأبحاث محيطات تسمو على القرصنة. «قوضت هذه الزيادات معدل قدرة الصوماليين على شراء الأطعمة والمواد الأساسية».

وفي بعض الأحيان، يشتكي الصوماليون من أن السفن الأجنبية تعتقد خطأ أن الصيادين الشرعيين قراصنة وتلاحقهم. وجاء في التقرير، أن سفناً «شوهدت وهي تلقي بمياه مغلية على القوارب البدائية للصيادين، فتقطع شباكهم أو تتلفها»، وذلك طبقاً لصحيفة ذا ستار أوف نيروبي. وقال التقرير إن السفن تقوم في بعض الأحيان بسحق قوارب الصيد الصغيرة، وتقتل شاغليها.

وليس الصيادون الصوماليون وحدهم الذين يعانون. فتنزانيا شهدت صناعة الصيد فيها وهي تدمر على أيدي القراصنة. وجاء في تقرير نشره موقع Sabahionline.com أن خمسين شركة أجنبية ألغت عقودها مع سلطة البحار العميقة في تنزانيا بسبب القلق من القرصنة.

وطبقاً لموقع Sabahionline.com، كانت 72 شركة صيد في أعماق البحار تعمل في تنزانيا عام 2011، ولم تستمر سوى 22 شركة فقط في العمل عام 2012. ويمثل إلغاء العقود خسارة تقدر بـ 4 ملايين دولار لصناعة الصيد في أعماق البحار بتنزانيا.

وليس صيادو سيشيل أيضاً بعيدين عن قبضة القراصنة. فاعتباراً من أواخر حزيران/ يونيو 2012، لا يزال صيادان محتجزين في الصومال بعد اختطافهما في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2011، حسب تقرير وضعه ألبرت نابير، المدير الوطني لشركة أبوستيل شيب أوف ذا سي في سيشيل. كان الرجلان على ظهر سفينة الصيد السيشيلية المتخصصة أريد، على بعد نحو 60 ميلاً بحرياً إلى الغرب من ماهي، بالقرب من موقع صيد معروف باسم «بنك النورس». واعتباراً من حزيران/ يونيو، تم إرساء السفينة في ميناء بالصومال، وتتفاوض سلطات سيشيل على إعادة الصيادين.

وتقول منظمة محيطات تسمو على القرصنة إنه فيما يواصل القراصنة تبرير أعمالهم كرد فعل على استغلال المياه الصومالية، فإن على مساعي مكافحة القرصنة أن تعالج هذه القضايا. «فمن الأهمية بمكان وقف جميع النشاطات غير القانونية والإبلاغ عنها، تلك التي يرتكبها القراصنة الصوماليون وتلك التي يرتكبها الرعايا الأجانب ضد المصالح الصومالية».

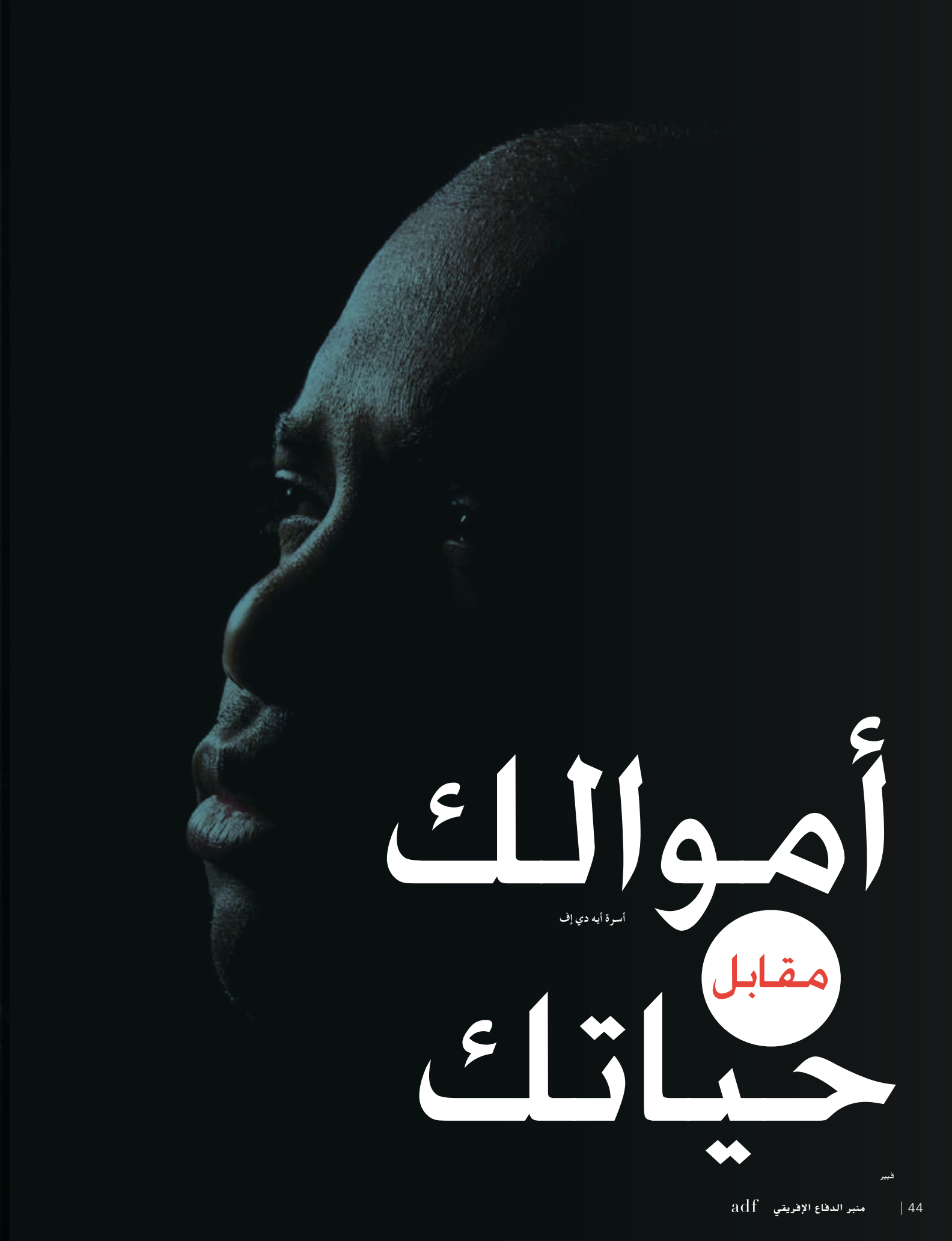

أموالك مقابل حياتك

أسرة أيه دي إف

فيبر

مبالغ الفدية تؤجج القرصنة، ولكن هل يمكن وقفها بدون التضحية بحياة البحارة؟

كان حدثاً غير مسبوق في بلد تعمه الفوضى منذ أوائل تسعينات القرن العشرين. ففي 24 أيار/ مايو، 2011، أوقفت السلطات طائرة يقودها طياران أجنبيان على مدرج في مقديشيو بالصومال، بعد لحظات من هبوطها. وأمرت ركابها الأربعة بالنزول منها.

طبقاً لتقارير وسائل الأعلام، كانت الطائرة محملة بـ 6,3 مليون دولار من الأوراق النقدية لدفع فدية عن سفينتين احتجزهما قراصنة صوماليون. طلب هذه الفدية رجال يعملون لحساب محمد عبدي جراد، أحد زعماء القرصنة الصومالية يُعتقد أنه يسيطر على 13 جماعة قرصنة و 800 يقومون بعمليات الاختطاف.

غير أن الفدية غير قانونية في الصومال. احتجزت الشرطة الطيارين وأُدينا فيما بعد وحكم عليهما بالسجن 15 عاماً. وفي نهاية الأمر عفا عنهما رئيس الصومال الشيخ شريف شيخ أحمد، بعد تغريمهما أكثر من 100000 دولار وصادرت الحكومة مبلغ الفدية. وطبقاً لصوماليا ريبورت وهو موقع إخباري على شبكة الإنترنت، كان هذا أول مثال معروف لأجانب يُحمّلون مسؤولية شيء بات ممارسة شائعة: دفع فدية باهظة لتأمين إطلاق سراح سفينة يحتجزها قراصنة.

يعتقد المراقبون أن هذه المبالغ هي التي أشعلت القرصنة وأدامت وجودها، في صناعة تدر الآن ملايين الدولارات كل سنة.

يقول البروفسير محيي الدين علي يوسف، رئيس قوة العمل الوطنية لمناهضة القرصنة في الصومال، طبقاً لمقابلة أجراها معه صوماليا ريبورت، «إن الموقف الصومالي من الفديات واضح. يجب التوقف عن دفع هذه الأموال من خلال استراتيجية جيدة. إن القرصنة عمل تجاري، والفديات تشجع القرصنة. والتوقف عن دفع هذه الفديات هو أفضل حل لوقف القرصنة».

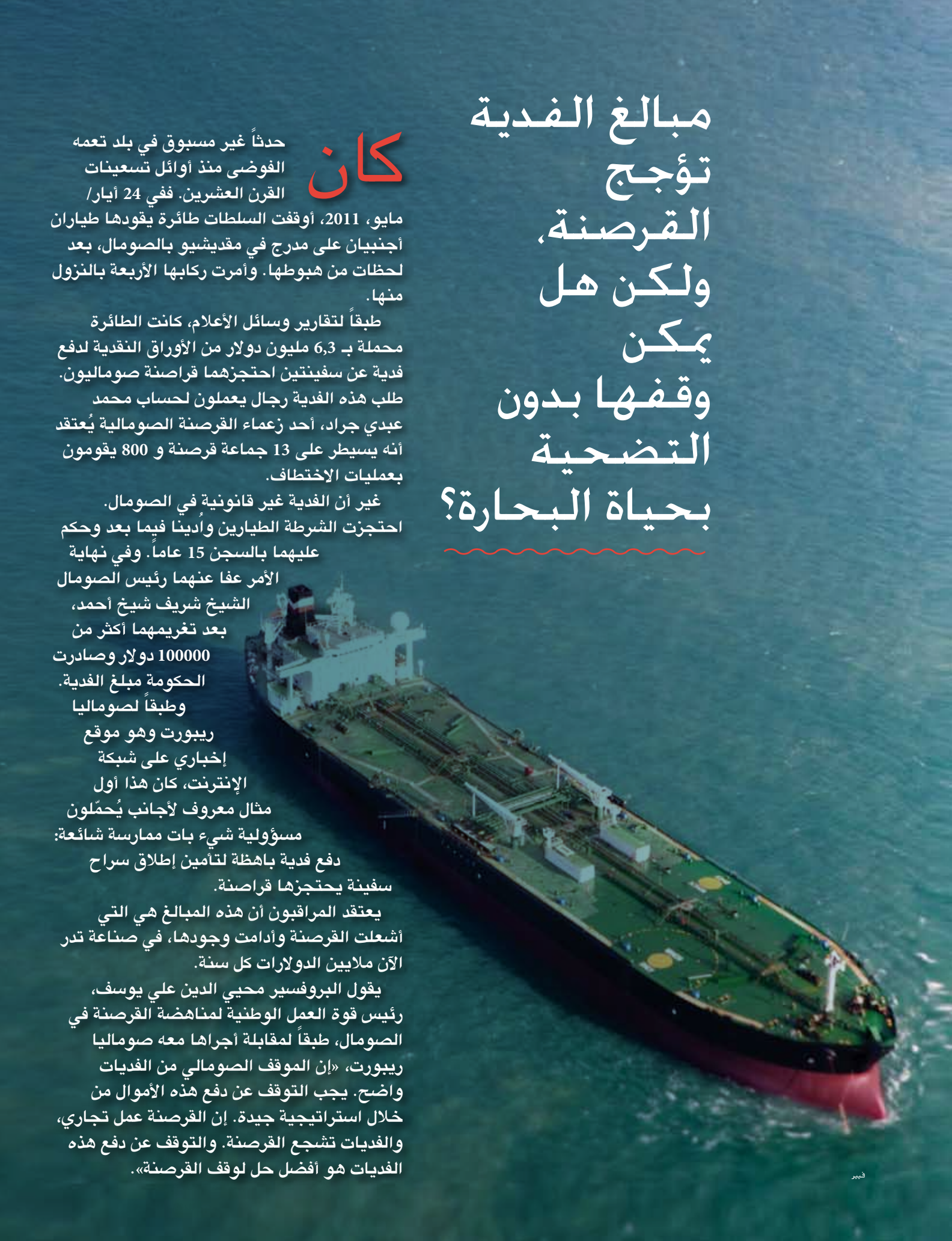

فيير

ومع ذلك لا يوجد حل بسيط للمشكلة. فكثير من ملاك السفن يخشون من ألا يوقف دفع الفديات، وهو عمل جنائي، عمليات الاختطاف. ويقولون، بدلاً من ذلك، إنه سيدفع الخاطفين على الأرجح إلى اللجوء لأعمال وحشية مثل اغتيال بحارة السفينة وبيع السلع التي تحملها في السوق السوداء. أوصى مؤتمر عقده في لندن عام 2012 المكتب الأجنبي للكومونويلث التابع للمملكة المتحدة، بتشكيل قوة عمل للتصدي لعمليات دفع الفديات. وبعد ذلك، أصدرت منظمة التجارة الملاحية بياناً هاماً.

جاء في البيان الذي أصدرته الغرفة الدولية للملاحة، وهي جماعة تجارية تمثل 80 بالمائة من الأسطول التجاري في العالم، أن «صناعة النقل البحري ستشعر بقلق عميق من أي اقتراح يشير إلى أن دفع فديات للقراصنة، من أجل تأمين إطلاق سراح السفن والبحارة المحتجزين كرهائن، يجب أن يحظر أو يتم تجريمه. إن القلق الرئيسي للصناعة إنساني، ومن واجب ملاك السفن رعاية بحارتها وعائلاتهم».

شدد البيان على المخاطر التي تشتمل عليها حوادث الاختطاف، التي تطورت إلى مزيد من العنف في السنوات الأخيرة. ففي عام 2010، كان احتمال التعرض للاختطاف في البحر محنة غير مريحة ومرعبة في كثير من الأحيان، ولكنها نادراً ما تضمنت على عمليات قتل. واليوم، ازدادت الوحشية حدة. فقد قتل أربعة وعشرون بحاراً على أيدي خاطفيهم عام 2011، بزيادة عما كان عليه الرقم عام 2009 وهو ثمانية قتلى. وفي حادث مروع بالذات، بتر القراصنة الصوماليون ذراع قبطان سفينة فيتنامي بعد أن انهارت مفاوضات الفدية.

إن العنف، كما يقول أعضاء صناعة النقل البحري، يمكن تجنبه ببساطة بدفع الفدية.

يقول بيان الغرفة الدولية للملاحة، «في حال احتجاز البحارة كرهائن، فإن عجز المجتمع الدولي عن القضاء على القرصنة أو إنقاذ الرهائن معناه أن ملاك السفن ليس أمامهم خيار سوى دفع الفدية».

حجم المشكلة

ارتفعت مبالغ الفدية التي دُفعت للقراصنة الصوماليين ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة. ففي عام 2006، بلغ إجمالي مبالغ الفديات 6 ملايين دولار، طبقاً لتقرير حول الموضوع جمعته قوة العمل للإجراءات المالية، وهي جهة حكومية ترصد عمليات غسل الأموال. وبحلول عام 2008، ارتفعت الدفعات إلى 70 مليون دولار، وبعدها بسنتين، في عام 2010، وصل الإجمالي إلى رقم هائل هو 180 مليون دولار.

ليس مستغرباً أن الهجمات اتبعت هذا الاتجاه التصاعدي وازدادت وتيرتها.

قال روجر ميدلتون، خبير القرصنة الذي عمل في السابق مع المؤسسة الفكرية البريطانية تشاتهام هوس، «إنك في كل مرة تدفع فدية، فإنك تجعل القرصنة عملاً مربحاً أكثر وتديم وجودها كعمل نموذجي. وفي كل مرة يرتفع فيه مبلغ [الفدية] بمليون دولار، يصبح مزيد من الناس راغبين في أن يصبحوا قراصنة».

فيما تصاعدت عمليات مكافحة القرصنة التي تقوم بها قوات بحرية في خليج عدن والمحيط الهندي، ازدادت عمليات الاختطاف صعوبة. ورد القراصنة بالمطالبة بمزيد من الأموال مقابل جهدهم. أصبحت السفن تختطف لفترة أطول – نحو 200 يوم في المتوسط عام 2011- وبدأ مبلغ الفدية يتضخم. وفي عام 2005، كان مبلغ الفدية الذي طلبه القراصنة الذين يحتجزون سفينة مختطفة 150000 دولار. وبحلول عام 2010 ارتفع المبلغ إلى 4,5 مليون دولار، طبقاً لمنظمة محيطات تسمو على القرصنة، وهي مجموعة تروج للأمن البحري.

لا تدفع شركات النقل البحري هذه الفديات عادة، وإنما تدفعها شركات التأمين. وأدى تضخم الطلب إلى زيادة تكلفة الاختطاف وتأمين الفديات، الذي يقدر بأنه يكلف صناعة النقل البحري 635 مليون دولار كأقساط سنوية.

ورغم أن الرقم قد يبدو مرتفعاً، فإنه مجرد قطرة في دلو مقارنة بالتكلفة الشاملة للقرصنة، التي قدرتها منظمة محيطات تسمو على القرصنة بنحو 7 مليارات دولار سنوياً. وتقدر المنظمة بأن مبالغ الفديات مسؤولة فقط عن 2 بالمائة من التكلفة الإجمالية التي تتكبدها صناعة النقل البحري والاقتصادات الدولية نتيجة القرصنة. ومن بين التكلفة غير المرتبطة مباشرة بالفديات، التي تتكبدها صناعة النقل البحري: توظيف حراس مسلحين على متن السفن؛ وإعادة تجهيز السفن بإجراءات وقائية مثل الأسلاك الشائكة، والحواجز، وخراطيم الإطفاء أو الغرف الآمنة؛ وزيادة سرعات السفن إلى أكثر من 18 عقدة لزيادة صعوبة اعتلائها؛ وتحويل مسار السفن بعيداً عن المياه التي ينتشر فيها القراصنة.

المصاريف

مقارنة بالتكلفة العالمية للقرصنة، تعتبر مبالغ الفديات، التي وصل إجمالها إلى عدة مئات من ملايين الدولارات كل سنة، صفقة جيدة.

التأمين	635 مليون دولار
تغيير مسارات السفن	486–681 مليون دولار
الأمن والمعدات في السفن	1,06–1,16 مليار دولار
العمليات العسكرية في المنطقة	1,27 مليار دولار
زيادة سرعة السفن	2.71 مليار دولار

التكلفة العالمية للقرصنة عام 2011

7 مليارات دولار

المصدر: منظمة محيطات تسمو على القرصنة

وكالة الأنباء الفرنسية

قوات مشاة بحرية من بونتلاند ترافق 22 من القراصنة الصوماليين المشبوهين اعتقلتهم قوات فرنسية في خليج عدن، عند بلدة بوساسو الساحلية الشمالية عام 2010.

دورة مبالغ الفدية عبر الاقتصاد

أين تذهب أموال الفدية إذن؟ رغم أن المراقبين الخارجيين قد يتصورون أن القراصنة يقومون بفجاجة باقتسام رزم الأوراق النقدية بعد استلام مبلغ الفدية، فإن العملية الفعلية أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

تشمل سلسلة قيمة فديات القراصنة ممولين، وطاقم دعم، وطهاة، ومفاوضين، ومسؤولين عن تحويل الأموال وحتى تجار نبات «القات» المخدر، الذي يمضغه بلا انقطاع كثيرون في المنطقة. وفي دراسة بعنوان «اقتصاديات القرصنة»، قدّرت شركة الاستراتيجية والاستشارات جيوبوليسيتي أن نحو 30 بالمائة فقط من عائدات الفديات يحتفظ به القراصنة لأنفسهم أو لطاقم الدعم التابع لهم، بينما يذهب نحو 50 بالمائة من تلك العائدات إلى ممولين ورعاة.

وأشارت جيوبوليسيتي إلى أن شبكة دولية معظمها من المغتربين الصوماليين توفر الخميرة المالية لعمليات القرصنة. وطبقاً للدراسة فإن هذه الشبكة تمتد لتشمل ممولين في أمريكا الشمالية وأوروبا، ولكن قد تضم أيضاً داعمين ماليين في لبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعصابات إجرامية في اليمن.

ومع ذلك، يتم تحويل جزء من أموال الفديات للعملة الصومالية وتنفق داخل البلاد. وفي دراسة عام 2011 تحت عنوان «روبين هوك: الآثار التنموية للقرصنة الصومالية»، حللت الباحثة الأكاديمية أنجا شورتلاند صور أقمار صناعية للساحل الصومالي ودرست أسعار السوق للسلع الشائعة لتحديد أثر مبالغ الفديات على الاقتصادات المحلية. ووجدت شورتلاند أنه في مدينة غارو، وهي مرتع للقرصنة، حدث نمو في الإسكان، والفنادق والبنية التحتية فيما بين 2002 و 2009، وهي سنوات انكمش فيها الاقتصاد الوطني للصومال. كما وجدت شورتلاند أن أسعار المواشي في المنطقة ارتفعت مع ارتفاع هجمات القراصنة، مما يشير إلى أن الذين يتلقون أموال الفدية ينفقون بعضها محلياً.

غير أن بحث شورتلاند أشار إلى أن قلة من الناس المقيمة في هذه المجتمعات هي التي تستفيد من القرصنة. وكتبت تقول ، «إن مشاركة السكان المحليين في المكاسب التي جلبتها القرصنة لا تذكر، لأن معظمها يُحول إلى الخارج لتمويل شراء عقارات في نيروبي أو مومباسا». ووجدت أيضاً أن أموال الفديات في أيدي قلة ولدت أيضاً تضخماً جعل أسعار المواد الأساسية ترتفع بالنسبة للجميع.

وفي مقابلة مع مجلة أيه دي إف، قالت أنا بودين خبيرة الأمن البحري في منظمة محيطات تسمو على القرصنة إن أي منفعة اقتصادية تجنيها الصومال من وراء أموال الفديات مؤقتة وخادعة.

وقالت بودين «إن التنمية الاقتصادية معزولة للغاية، وما سنراه هو أنها تخلق في الواقع المزيد من الانقسامات داخل المجتمع حيث نرى مناطق بالغة الصغر وقلة من الناس تستفيد مالياً. ولا سبيل إطلاقاً أن هذه منفعة مالية لأي أحد على المدى الطويل».

حلول ممكنة

لا يوجد حل بسيط لمشكلة أموال الفديات. يقول البعض إن قانوناً شاملاً يجرّم مبالغ الفديات سوف يؤدي، في الواقع، إلى معاقبة الضحايا إلى جانب الخاطفين. وكتب المحاميان الأمريكيان والتر بلوك وباتريك تنسلي يقولان: «على المرء أن يسن تشريعاً أيضاً يمنع ضحية قاطع الطريق من أن يرد 'حياتي' على تهديد 'أموالك أو حياتك'».

رويترز

بحارة من سفينة صيد التونا الأسبانية ألاكرانا يلوحون لدى وصولهم إلى ميناء فيكتوريا في جزيرة ماهي بسيشيل يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2009. أطلق القراصنة الصوماليون سراح السفينة وقالوا إنهم حصلوا على فدية 5,3 مليون دولار مقابل السفينة وبحارتها.

الحافز

الفقر

إن الصومال واحدة من أفقر دول العالم. وبعد سقوط حكومتها عام 1991، أصبحت ملاذاً لكل من عصابات القرصنة الخارجة على القانون والمتطرفين الذين يجنحون للعنف. يمكن للقرصان الذي ينجو بحياته من عملية اختطاف لأخرى أن يدر دخلاً أكثر من الصومالي العادي.

500 دولار
المواطن

79000 دولار
القرصان

لمعدل السنوي للدخل

معدل الفدية

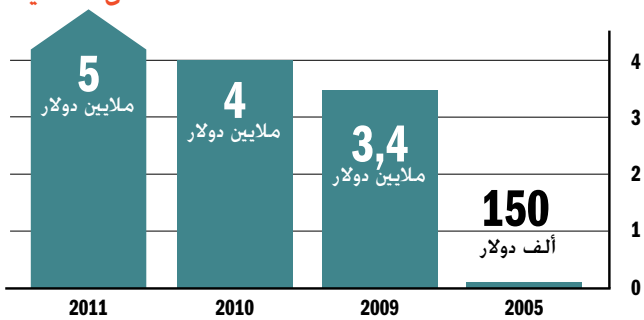

المصادر: جيوبوليسيتي، منظمة محيطات تسمو على القرصنة

لفديات

ارتفعت الفديات فيما انتزع القراصنة مبالغ أكبر. ووصل أكبر مبلغ فدية مسجل إلى 5,13 مليون دولار مقابل السفينة التي تملكها اليونان في نيسان/ إبريل 2011. وتعادل الخسارة الإجمالية التي تتكبدها السفينة المختطفة بعد الإفراج عنها في المتوسط ثلاثة أمثال مبلغ الفدية.

تضاءل معدل الدخل

رغم زيادة عدد الهجمات، فإن معدل نجاح القراصنة انخفض فيما أصبح عدد أكبر من السفن مجهزاً بأدوات ردع، وفيما تجوب قوات بحرية مياه المحيط الهندي وخليج عدن.

الاختطافات الناجحة

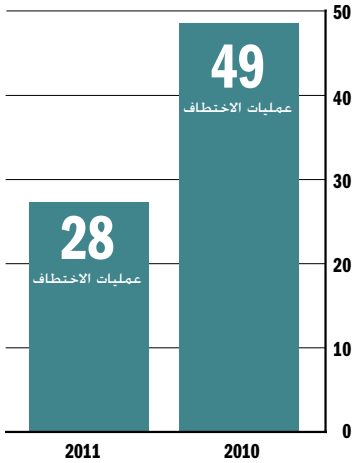

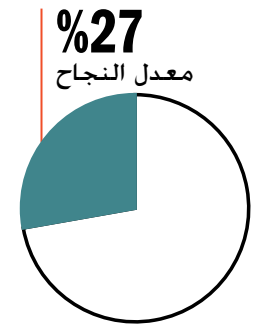

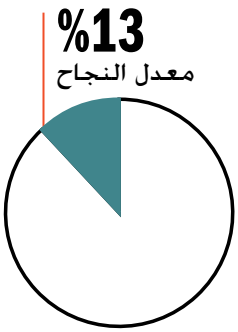

المصادر: آي سي سي لخدمات الجريمة التجارية، منظمة محيطات تسمو على القرصنة

ضابط ثاني ديفيد بي هدسون/ البحرية الأمريكية

مظلة أستطتها طائرة صغيرة فوق السفينة إم في سيريوس ستار أثناء ما يبدو أنه دفع فدية لقراصنة يحتجزون السفينة قبالة ساحل الصومال عام 2009. أطلق القراصنة الصوماليون سراح الناقلة السعودية العملاقة التي احتجزت في أكبر عملية اختطاف سفينة في العالم مقابل فدية ذكر أنها بلغت 3 ملايين دولار.

حظر أمر تنفيذي أصدره الرئيس الأمريكي باراك أوباما المواطنين الأمريكيين من تحويل أموال إلى أي أحد على قائمة 11 من زعماء القراصنة والإرهاب في الصومال. غير أن القانون تجاهلته شركات النقل البحري، التي قررت مواصلة دفع أموال الفديات طالما أن هذه المبالغ لا تشمل مواطنين أمريكيين، وذلك طبقاً لوكالة رويترز.

وفي بريطانيا، أيدت محكمة الاستئناف في قرارين أصدرتها عامي 2010 و 2011 حكماً يضفي القانونية على أموال الفديات. وطبقاً لرويترز، «أوضحت المحكمة بكل جلاء أن أموال الفديات قانونية بمقتضى القانون البريطاني، حتى وإن كانت ستثير مزيداً من عمليات الاختطاف».

ومع ذلك، ربما تظل هناك بضع نقاط ضعيفة في سلسلة تمويل القرصنة يمكن مهاجمتها من خلال تشديد القوانين.

المعدات: إن شراء المعدات واحد من الأمثلة القليلة التي يضطر فيها القراصنة وشركاؤهم إلى دخول «الاقتصاد الرسمي». ويمكن أن يكون التتبع الوثيق لشراء معدات معينة كثيراً ما ترتبط بالقرصنة أداة مهمة بالنسبة لأجهزة الأمن.

قالت بودين، «إن المنتجات والأدوات المستخدمة في القرصنة، يتم شراؤها من مكان ما. لذلك، إذا كان لديك زوارق ومحركات في هذه الزوارق... أعتقد أنه تم شراؤها من الاقتصاد الرسمي، وفي هذه الحالة يمكنك تتبع من دفع ثمنها، وما هي الشركة الضالعة فيها، وهكذا».

الممولون: طبقاً لصحيفة ديلي تلغراف البريطانية، فإن الممول الذي يعرض مبلغاً صغيراً لا يتجاوز 10000 دولار ثمناً للزوارق، والوقود والبنادق التي تستخدمها مجموعة من القراصنة يمكن أن يحصل على عائد يعادل استثماره 10 أو 20 مرة. وفي عام 2011، أعلنت الوكالة البريطانية للجريمة الخطيرة والمنظمة أنها ستركز أكثر على اقتفاء أثر الممولين ومقاضاتهم.

وقال هنري بيلنغهام، الوزير المختص بإفريقيا في وزارة الخارجية، «إن ممولي القراصنة هم رؤساء عصابات القرصنة. واستهدافهم بفعالية سيكون له أثر هائل على قدرة القراصنة على إشاعة الترهيب في أعالي البحار»؟

الحوالة: إن النظام الصومالي المتطور لتحويل الأموال المعروف بالحوالة يستخدمه المواطنون الشرفاء بشكل كبير. وعادة، فإن الأقرباء المغتربين في الخارج يرسلون أموالاً إلى عائلاتهم المقيمين في الصومال. وطبقاً لسلسلة من الدراسات مولها البنك الدولي عام 2006، فإن الأموال المحولة مسؤولة عن نحو 40 بالمائة من دخل العائلات في المناطق الحضرية الصومالية.

غير أن نظام الحوالة يستخدمه أيضاً القراصنة وممولوهم في تحويل مبالغ الفديات. وربما يؤدي قدر أكبر من الإشراف والمراقبة للنظام من جانب الحكومة الصومالية وشركائها الدوليين إلى قطع شريان الدم المالي هذا عن القراصنة والإبقاء عليه متوفراً للمواطنين العاديين. ❑

الجانب غير الإنساني للقرصنة

أسرة أيه دي إف

كانت السفينة إم في غولدن وييف 305 بجسمها الذي يعلوه الصدأ، تشق طريقها عبر المحيط الهندي قبالة ساحل شرق إفريقيا. وكان طاقم البحارة المكون من 43 بحاراً على ظهر سفينة الصيد الكورية الجنوبية منهمكين في أعمالهم الروتينية ليوم آخر عندما لمح أحدهم قارباً صغيراً.

ومع اقترابه، أصبح منشأ القارب ونيته واضحين. قال القبطان كيم داي- كيون لصحيفة صوماليا ريبورت في شباط/ فبراير 2011، «قمنا بتجميع أدوات الصيد الخاصة بنا وحاولنا الفرار، ولكن القراصنة أسرونا في خمس دقائق. تحطمت نافذة غرفة عجلة القيادة عندما هددنا القراصنة بعيارات نارية، وبدأ بعض البحارة الحفاة ينزفون بعد أن ساروا فوق الزجاج».

صعد القراصنة الصوماليون الخمسة إلى السفينة غولدن وييف يوم 9 تشرين الأول/ أكتوبر، 2010، مستهلين حملة من الرعب. قال كيم ، «كانت هذه مجرد البداية لمحنة استمرت أربعة شهور».

سيبوا

الجريمة تدمر أكثر من مجرد صناعة النقل البحري

نجا جميع البحارة من الاختطاف، ورست السفينة في مومباسا بكينيا يوم 9 شباط/ فبراير، 2011. غير أن حياة القبطان الكوري الجنوبي، وبحاراً كورياً آخر، وبحارين صينيين و39 كينياً لن تعود مطلقاً إلى ما كانت عليه. وتظهر ملحمة ولدن وييف بجلاء أن القرصنة أكثر من مجرد خطر اقتصادي. فرغم مليارات الدولارات التي تفقد كل سنة نظير الفديات، وزيادة تكاليف الشحن البحري وأكثر من ذلك، فإن القرصنة تلحق خسارة أخرى- بعقول، وأرواح وأجساد الذين احتجزوا في الأسر.

قال كيم لوسائل الإعلام «إن القراصنة هددونا طوال الوقت ببنادق معبأة بالطلقات، لذلك كنت سأموت لو انطلقت عن طريق الصدفة». وطبقاً لصحيفة صوماليا ريبورت، فإن القراصنة استولوا على كل شيء من البحارة: الأحذية، والملابس وورق التواليت. وتركوا كل واحد منهم بفانلة داخلية وسروالين داخليين. وقام الخاطفون بضرب الرجال مراراً بأعقاب البنادق.

بدأ القراصنة في استخدام غولدن وييف كسفينة أم لمهاجمة سفن أخرى، وأجبروا كيم على قيادتها. قال كيم ، «إن القراصنة استخدموا غولدن وييف 305 في 23 محاولة اختطاف ونجحوا في اختطاف خمس سفن. في الواقع كانت قيادة السفينة للاستيلاء على سفن أخرى بريئة أكثر إيلاماً من الموت لأنني كنت أعاني الجحيم على أيدي القراصنة، ولكن لم يكن أمامي خيار لأنهم هددوا بقتلي فوراً إذا لم أستجب لمطالبهم».

ورغم محنتهم، كان طاقم بحارة غولدن وييف محظوظين في جوانب كثيرة. فقد نجا كل منهم بحياته، ولم يبلغ عن وقوع إصابات بالغة بينهم. وهذه ليست هي الحال دائماً مع أولئك الذين يأسرهم القراصنة الصوماليون، أو السلالة الأحدث من القراصنة الذين يعيثون فساداً في خليج غينيا بغرب إفريقيا. ففي بعض حالات الاختطاف تعرض البحارة للأذى، والتعذيب، بل والموت.

وأشار تقرير محيطات تسمو على القرصنة الذي صدر في حزيران/ يونيو 2012 تحت عنوان «التكلفة البشرية للقرصنة الصومالية»، أن القراصنة هاجموا 3863 سفينة ببنادق وقنابل ذات دفع صاروخي في عام 2011. واحتجز القراصنة 1206 أسرى. واحتجز 555 منهم عام 2011، وظل 645 في الأسر منذ 2010. وكان ستة أسرى آخرون سياحاً أو عمال إغاثة. ومن بين الأسرى، تم استخدام 687 منهم 57- في المائة- كدروع بشرية، أو عانوا سوء المعاملة على أيدي القراصنة أو كليهما.

ويبين اختطاف السفينة إم في مريدا مارغوريت التي تحمل مواد كيماوية والمملوكة لألمانيا في أيار/ مايو 2010 تطوراً نحو العنف. فطبقاً لصحيفة تلغراف اللندنية فإنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى، عامل القراصنة الـ 22 بحاراً معاملة إنسانية. وفيما امتدت محادثات الفدية، فقد القراصنة صبرهم. تحدث فني المحركات سانديب دانغوال عن كيفية تعذيبه. «لقد اقتادوني إلى ظهر السفينة يوماً ما وربطوا يدي وساقي وراء ظهري لمدة ساعتين، وربطوا أيضاً كابلاً حول عورتي. وعندما صرخت، شددوا الوثاق».

كذلك فإن القراصنة يقومون أحياناً بتجميع البحارة ليعملوا كرادع مرئي للهجمات البحرية. ونقلت صحيفة ذا إندبيدنت اللندنية في عام 2011 عن قائد مشاة البحرية الملكية الجنرال باستر هاوز قوله، «كانت هناك مظاهر منتظمة للتعذيب المنهجي. فإذا اقتربت سفن حربية أكثر من اللازم من سفينة مخطوفة، فإن القراصنة يجرون الرهائن إلى ظهر السفينة ويضربونهم إلى أن تبتعد السفينة الحربية».

كاتي بيرنز/ يونهاب

قبطان سفينة إم في غولدن وييف 305 كيم داي-كيون يظهر المذكرات التي احتفظ بها أثناء أسره لمدة أربعة أشهر على أيدي قراصنة صوماليين.

تطورت أساليب القراصنة بمرور الوقت. إن العنف شائع، والخوف هو عملة أولئك الذين يخطفون السفن. يعرف كيم هذا أفضل من أي أحد. وقد قام بتأريخ تجربته في مذكرات يومية، أطلع وسائل الإعلام الإخبارية عليها بعد إطلاق سراحه.

ملأ 350 صفحة في سبعة دفاتر، حسب ما أوردته وكالة يونهاب للأنباء. كتب كيم يقول إنه طلب من طباخ مزج 100 قرص منوم في زجاجات مياه معدنية وإعطاءها للقراصنة. غير أن الطباخ الكيني رفض، خشية أن يقتل القراصنة جميع البحارة إذا فشلت الخطة.

قال كيم، «إنني بعد أن تخليت عن الخطة، فكرت عدة مرات في أن أبتلع هذه الأقراص بنفسي وأموت». ولكنه لم يشأ الموت على أيدي القراصنة دون أن يسطر بعض الكلمات الأخيرة لزوجته.

قال كيم، «لقد أقدمت على كتابة المذكرات اعتقاداً مني أنني سوف أموت رمياً برصاص القراصنة دون أن أترك كلمة كوصية. لم أفصح لها من قبل مطلقاً عن مقدار حبي لها. لذلك أردت أن أعبر عن مشاعري تجاهها كتابة قبل أن أموت». ❑

تهدئة

المياه

آي ستوك

عملية حراسة الأفق تعزز التعاون من أجل بناء أمن بحري لليبيريا

مقدم البحرية الأمريكية مايك دوداس ومقدم سلاح الطيران الأمريكي مارك إي. غروتلوشين

تحتفظ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا منذ عام 2003، بأكبر قوة عسكرية داخل ليبيريا. تضم البعثة، التي تدعم نشاطات حقوق الإنسان وتساعد في إصلاح الأمن الوطني، 8000 فرد، ولكن العدد الإجمالي وصل في وقت ما إلى 16000. نجحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المحافظة على السلام والاستقرار الداخليين اللذين تحتاجهما البلاد التي مزقتها الحرب للتعافي من حربها الأهلية الوحشية التي استمرت 14 عاماً. وتساعد البعثة بطريقة أقل شهرة ولكنها تتزايد في الأهمية، ليبيريا بالترويج لتطوير الأجهزة البحرية في البلاد.

إن البحر على طول ساحل غرب إفريقيا مفتوح في معظمه ولا يخضع للسيطرة. وتجعل خطوط الملاحة الرئيسية، وعمليات التنقيب عن النفط والغاز، وصناعة الصيد المجزية هذه المنطقة واحدة من أهم المناطق العملياتية لقوات الدفاع الوطنية والقوات الدولية، ولكنها تكاد تكون منسية. وأدى تاريخ من عدم الاستقرار وانحسار الوجود البحري الدولي إلى خلق فراغ أمني.

في أواخر عام 2010، أدرك قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الأخطار المتزايدة على الاستقرار والتجارة وقام بإدارة برنامج تنمية لتعزيز الأمن البحري في المياه الليبيرية. أمر قائد القوة ضابط المشاريع الخاصة في مركز تحليل المهام المشتركة المنبثق عن البعثة بتصميم وتنفيذ عمليات للدفاع الداخلي الأجنبي البحري للقضاء على تزايد القرصنة البحرية وغيرها من النشاط غير الشرعي. وهكذا وُلدت عملية حراسة الأفق، التي أصبحت الآن مجهوداً مشتركاً لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والعديد من هيئات الحكومة الليبيرية ومشروع المصايد الإقليمية لغرب إفريقيا، من أجل تحسين الوعي بالظروف والتصدي للنشاطات غير الشرعية قبالة ساحل غرب إفريقيا. أصبح هذا المجهود بمثابة المؤشر القياسي بالنسبة لجميع بعثات الأمم المتحدة الأخرى المرتبطة بالمجال البحري.

إن عملية حراسة الأفق مصممة لتمكين ليبيريا من المحافظة على سيادة وأمن مياهها والعديد من السفن التي تحمل العلم الليبيري. وهي مهمة معقدة ومتعددة الأبعاد. أولاً، يجب وضع إطار العمل القضائي والتشريعي لدعم أهداف البرنامج. ثانياً، يجب توفر الموارد لدعم هذه الأهداف. وأخيراً، وفيما تنضج القدرات الليبيرية، يجب أن يتقلص دعم الطرف الثالث. سوف يستغرق هذا المشروع سنوات. ومع ذلك، يمكن أن تصبح المياه الليبيرية، بالرؤية والموارد الملائمتين، نموذجاً للأمن والسلامة البيئية في غرب إفريقيا. ويرمي البرنامج إلى ترسيخ الوعي بالمجال البحري والمحافظة عليه والسيطرة على جميع الشواغل البحرية الليبيرية. ويجب على حكومة ليبيريا أن تكون قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية، والبيئية والإجرامية. وتتضمن العناصر الرئيسية لعملية حراسة الأفق دعم خفر السواحل الليبيري بعد إعادة هيكلته وتعزيز قدرات السلطة البحرية الليبيرية. فهاتان الهيئتان هما حجر الأساس للأمن البحري.

صُممت عملية حراسة الأفق لتكون عملية متعددة المراحل تضيف قدرات وموارد جديدة مع انتقال كل مرحلة إلى المرحلة التالية. وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: تحديد المجال البحري وإعادة تأسيس الوجود
المرحلة الثانية: دمج عمليات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع عمليات الحكومة الليبيرية
المرحلة الثالثة: نقل المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى حكومة ليبيريا
المرحلة الرابعة: تنفيذ عمليات بموارد ليبيرية وقيادة ليبيرية
المرحلة الخامسة: تأسيس المفاهيم والقدرات المحسّنة للمستقبل

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة عام 2006 بقيام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدوريات متفرقة. وأسس ذلك لأول وجود أمني بحري في المياه الليبيرية منذ انهيار الهياكل الحكومية في أوائل تسعينات القرن العشرين. وتم تنفيذ الدوريات الجوية البحرية لبعثة الأمم المتحدة مرتين شهرياً بصورة مبدئية. واستكملت المرحلة الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 على أن يتم توسيع نطاق العمليات.

المرحلة الثانية: يشارك في هذه المرحلة الجارية حالياً كل من حكومة ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإمكانيات مشروع المصايد الإقليمية – ليبيريا لتشكل جميعاً مجهوداً ضد الجريمة البحرية. ويسمح استخدام القوات والبنية التحتية القائمتين بتحقيق سلسلة من المراحل. وسوف تؤكد عملية مرحلة حراسة الأفق على الإمكانيات الحالية لحكومة ليبيريا وتسمح بتشكيل ملائم لتنمية هيكل القوة وعتادها. وسوف تساعد عملية حراسة الأفق في إنضاج الهيئات ودعم الانتقال إلى أمن المجال البحري والوعي به تحت سيطرة حكومة ليبيريا.

يتمثل العنصر الأساسي لهذا النجاح في عملية الحرية الصاعدة، وهو برنامج تعليمي مشترك بين القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا وقوات مشاة البحرية الأمريكية في إفريقيا مخصص للقوات المسلحة الليبيرية بعد إعادة هيكلتها. يعمل مشاة البحرية في عملية الحرية الصاعدة، ورجال الطيران، والجنود والبحارة من أجل تعزيز قدرات القوات المسلحة الليبيرية، مستعينين في ذلك بالتدريب العملي والتفاعل الشخصي، ومدعومين بالمستشار البحري لخفر السواحل الأمريكي في مكتب التعاون الأمني بالسفارة الأمريكية في مونروفيا. وبصورة خاصة، كان العمل المركز مع خفر السواحل الليبيري عنصراً هاماً لنجاح عملية حراسة الأفق.

إن خفر السواحل الليبيري، وقوامه نحو 50 فرداً وعدة زوارق صغيرة، هو الأصغر من بين الجهازين الدفاعيين الليبيريين بعد إعادة هيكلتهما. ولتعزيز فعالية هذه القوة الصغيرة، وفرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قدرات رئيسية لمضاعفة القوة، لا سيما قدرات الدوريات الجوية البحرية في شكل طائرة ذات دفع توربيني مزدوج من طراز Beechcraft King Air. وبالتوسع في عدد الدوريات الجوية البحرية التي تقوم بها البعثة ووضع مراقبي خفر سواحل على متن الطائرة، تم وضع الأساس لاستخدام قوة المنظمتين. وبعد سنة واحدة من عمليات المرحلة الثانية، باتت المراقبة وضبط الأهداف في حينها تقريبا والاعتراض مفاهيم عملياتية ثبت نجاحها. معنى هذا أن طائرة الدورية يمكن أن تبث معلومات إلى زورق الاعتراض التابع لخفر السواحل في الوقت المناسب لإيقاف سفينة مشبوهة والصعود على متنها.

المرحلة الثالثة: مع الانسحاب الحتمي لقوات وقدرات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، سوف تتولى الأجهزة البحرية الليبيرية تدريجياً مسؤولية وسيطرة عملياتية أكبر. ستكون هذه المرحلة أكثر المراحل أهمية. إذ يجب تحديد الموارد والقدرات الملائمة قبل أن يبدأ الانسحاب لضمان انتقال سلس إلى عمليات تخضع لهيمنة حكومة ليبيريا.

رغم أن ليبيريا دولة صغيرة نسبياً، فإن شواغلها البحرية ذات حجم ونطاق عالميين. فتحت إشراف السلطة البحرية الليبيرية، تبحر مئات من السفن وآلاف من البحارة التجاريين تحت العلم الليبيري. وليبيريا مسؤولة كذلك عن منطقة عمليات تفتيش وإنقاذ واسعة النطاق تضم جزءاً كبيراً من جنوب الأطلسي. ومتطلبات تنسيق عمليات التفتيش والإنقاذ البحري داخل منطقة المسؤولية هذه المعترف بها دولياً تتخطى نطاق القدرات الليبيرية. وتمتد هذه المنطقة في منتصف الطريق عبر جنوب الأطلسي وعلى طول ساحل إفريقيا من غينيا إلى نيجيريا.

ورغم أن حكومة ليبيريا، بالتنسيق مع مختلف الهيئات الدولية والبحرية، تقلدت المسؤولية عن تنسيق منطقة عمليات التفتيش والإنقاذ، فإنها لا تستطيع أن تدعم مباشرة العمليات بعيدة المدى. فليس من مسؤولية ليبيريا أو تفويضها أن تحتفظ بقدرات وموارد كافية للمراقبة، والدورية والقيام بعمليات تفتيش وإنقاذ داخل المجال البحري المحدد. فحكومة ليبيريا مطالبة بتنسيق عمليات إنقاذ وانتشال الطائرات، والسفن، والركاب والبحارة باستخدام موارد تجارية وغيرها.

واعتباراً من أواخر عام 2011، أصبح لدى خفر السواحل الليبيري زورقان صغيران للدورية يقتصر عملهما على المنطقة القريبة من ميناء مونروفيا. وتحتفظ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بطائرات ومروحيات للقيام بدوريات وعمليات محدودة

للتفتيش والإنقاذ. ومع وجود العديد من السفن وآلاف الأميال المربعة من المحيط في مجالها البحري، فإن متطلبات الإدارة والسيطرة الفعّالة يمكن أن تبدو شاقة، ولكن عملية حراسة الأفق جزء من مجهود لتحقيق تقدم في هذا المجال.

يمكن إنجاز العديد من متطلبات التفتيش والإنقاذ عن طريق بنية تحتية وطاقة تمتلكهما ليبيريا حالياً. وتدعو متطلبات أخرى إلى استثمار إضافي أو قوة عاملة إضافية. وفيما يلي قائمة بالقدرات البحرية الليبيرية:

- لدى ليبيريا نظام محدود للرصد الثابت، يستخدم الرادار ومنارات الإشارة، للتغطية والإبلاغ عن النشاط البحري داخل منطقة المسؤولية على مدار الساعة 7 أيام في الأسبوع. وهذه القدرات قاصرة الآن على محطة مراقبة باستخدام النظام الآلي لتحديد هوية السفن في العاصمة مونروفيا، يرصد السفن في منطقة محدودة. وهناك خطط لإقامة محطات مراقبة إضافية على طول الساحل لزيادة القدرة على الرصد، ولكن تمويل هذا المشروع لا يزال يمثل مشكلة.
- لدى ليبيريا مركز عمليات بحرية يرصد السفن التي ترسو في الموانئ الليبيرية وبعض السفن المارة عبر منطقة مسؤوليتها. غير أن المركز لا يعمل دائماً بكامل طاقته من الموظفين، وزوارق الاعتراض، التي تدعو لها الحاجة للرد على السفن المشبوهة أو الاستجابة للسفن المستغيثة، ليست في حالة تأهب طوال أوقات اليوم.
- سوف تتعرض قدرة ليبيريا المحدود على المراقبة الجوية للإجهاد في السنوات المقبلة فيما تسحب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قواتها. ويتعين على حكومة ليبيريا أن تقرر ما إذا كانت تشتري طائرات مراقبة أو تتعاقد مع شركة توفر هذه الإمكانية.
- حصل خفر السواحل التابع للقوات المسلحة الليبيرية على عدة زوارق جديدة وبدأ يدمجها بسرعة في إمكانياته العملياتية. والتعاون بين الهيئات يتزايد، مما يسمح بقدر أكبر من إجراءات تطبيق القانون وطرح تشريع جديد لتعزيز الأمن البحري.
- تتحسن قدرات الزيارة، والصعود، والمصادرة، بالنسبة لكل من السفن الراسية والمبحرة.

المرحلتان الرابعة والخامسة: سوف تأخذ حكومة ليبيريا زمام المبادرة في تحديد الجدول الزمني ومعايير تنفيذ هاتين المرحلتين المستقبلتين.

إن التحدي الرئيسي في التحرك إلى الأمام، يتمثل في نمو عمليات التنقيب عن النفط والغاز وما يرتبط بها من متطلبات أمنية وسلامة بيئية. إن منطقة مسؤولية البحرية الليبيرية تزداد ازدحاماً على نحو سريع، ولذلك باتت تتزايد أهمية التوسع المطرد في نطاق المراقبة وقدرات التفتيش والإنقاذ.

وفيما تزداد المياه الساحلية لغرب إفريقيا ازدحاماً، تصبح أكثر خطورة. فغرب إفريقيا عرضة للقرصنة على نحو مطرد. ورغم أنها لا تتمتع بنفس شهرة القرصنة المتمركزة في الصومال، فإنها تمثل خطراً حقيقياً ومتزايداً على السفن والعمليات البحرية. إن نحو 10 في المائة من القرصنة حول العالم يحدث في مياه غرب إفريقيا. وفيما تصبح البنية التحتية للتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما أكثر ظهوراً قبالة الساحل الليبيري، فمن المؤكد تقريباً أن تصبح القرصنة صناعة النمو البحري غير الشرعي التالية. فقد أفاد مكتب البحرية الدولي بأن 37 حادث قرصنة وقع في الفترة من 1 كانون الثاني/ يناير و 21 شباط/ فبراير، 2012. ووقع ربع هذه الحوادث جنوب الأطلسي على طول ساحل غرب إفريقيا.

إن مستقبل القراصنة يبدو مشرقاً ما لم تضع جميع الحكومات الإفريقية المرتبطة بالنشاط البحري الأمن والتنسيق على قمة أولوياتها. لقد بدأت حكومة ليبيريا، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، في القيام بدورها. ففي سنة واحدة، وبفضل جزئي لعملية حراسة الأفق التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، تمكنت أجهزة الأمن والدفاع البحري الليبيرية من تحسين قدراتها بشكل كبير. لقد نهضت من مجرد امتلاك وعي محدود للغاية بالمجال البحري وببسط السيطرة على مياهها، إلى امتلاك قدرة ظاهرة على تحديد، ورصد واعتراض عمليات الصيد غير الشرعية وغيرها من النشاطات. كما أن الأمن والبنية التحتية البحرية آخذان في النضوج. إن الأفق البحري الليبيري يمثل بحراً شاسعاً من الإمكانيات، وعملية حراسة الأفق تساعد في جعل هذه الإمكانيات حقيقة واقعة. ومع استمرار التنمية، يمكن أن يساعد مستقبل البحرية في منح كل ليبيري أملا جديدا في غد أفضل. ❑

إن الآراء التي جرى التعبير عنها في هذه المقالة هي ملك لمؤلفيها ولا تمثل السياسة أو الموقف الرسميين لوزارة الدفاع الأمريكية أو حكومة الولايات المتحدة.

المؤلفان:
المقدم بحري مايك دوداس، البحرية الأمريكية، عمل كضابط مشروعات خاصة في مركز تحليل المهام المشتركة التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من تشرين الأول/ أكتوبر 2010 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. تشمل خبرته جولات متعددة داخل مجتمع العمليات الخاصة. وهو طالب في كلية قيادة الجيش الأمريكي والأركان العامة في فورت ليفينوورث بكانزاس.
المقدم مارك إي. غروتلوشين، سلاح الطيران الأمريكي، عمل كضابط أركان في مركز العمليات اللوجستية المشتركة التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عام 2011. خدم في السابق في مقر قيادة سلاح الطيران الأمريكي لقارة إفريقيا في القاعد الجوية رامستين بألمانيا. ويقوم بتدريس مادة التاريخ بأكاديمية سلاح الطيران الأمريكي في كولورادو سبرنغز بولاية كولورادو.

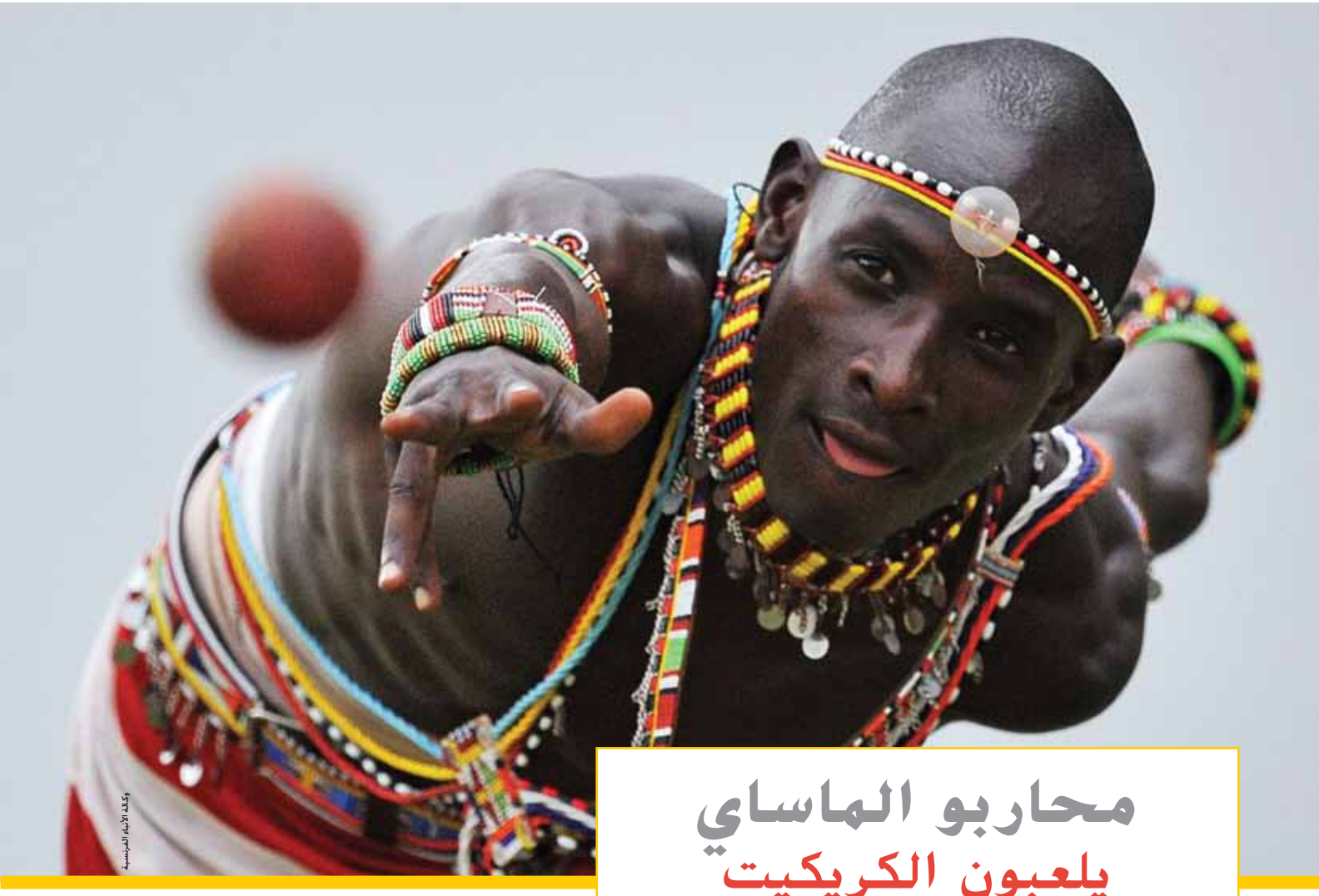

وكالة الأنباء الفرنسية

محاربو الماساي يلعبون الكريكيت

وكالة الأنباء الفرنسية

وقف لاعب الكريكيت الكيني ومحارب الماساي فرانسيس ميشامي، أمام بكرة الكريكيت وهو يرتدي عمامته التقليدية وجلبابه الأحمر ولكنه استبدل درعه ورمحه بوسادات وقائية ومضرب كريكيت.

قال ميشامي، وهو أحد أفراد فريق كريكيت ينتمي لقبيلة الماساي الكينية الشهيرة اعتنق اللعبة ولكنه لم يعتنق الأزياء البيضاء التقليدية لهذه الرياضة، «إنها لعبة سهلة لأنه حين ترمي الكرة، كأنك تطلق الرمح».

وأضاف ضارب الكرة البالغ من العمر 29 عاماً، «أن الوسادات التي نستخدمها هي كالدروع التي نستخدمها أثناء القتال. والمضرب نفسه مثل مضرب 'الرونجو' الذي نستعمله».

إن لعبة الكريكيت، التي استوردتها كينيا أثناء حكم الاستعمار البريطاني، تمارس في المدن الكينية الكبرى فقط. ولكن بعض أفراد قبيلة الماساي من منطقة لايكيبيا شكلوا فريقاً للكريكيت، تحت اسم محاربو كريكيت الماساي، كوسيلة للترويج لأساليب حياة أكثر صحة بين شبابهم. جلب هذه الرياضة قبل خمس سنوات المتطوع عاليه باور، وهو مشجع كريكيت من جنوب إفريقيا بدأ تعليم الرياضة لأطفال المدارس المحليين في قرية إلبولي.

واليوم، فإن الحماسة لهذه الرياضة حقيقية. يسير أحد أفراد الفريق 16 كيلومتراً إلى ملعب التمرين ويعود بيته مرة أخرى، ولدى أعضاء الفريق طموحات كبرى.

قال أولي سونيانجا وبلين نجيس، وهو لاعب يبلغ من العمر 23 عاماً، «عاجلاً أو آجلاً، سوف يلعب واحد أو أكثر من قبيلة الماساي في الفريق الوطني الكيني لأن لدينا أفضل الرماة والضاربين». يريد اللاعبون أن يكونوا مثلاً أعلى لمجتمعاتهم. وهم يروجون ضد الزواج المبكر للأطفال ويقومون بحملات توعية للتعريف بمرض الإيدز وحقوق المرأة.

وزير الرياضة الزامبي تشيزيمبا كامبويلي، يسار وسط، ولاعب كرة القدم الزامبي السابق كالوشا بواليا، يمين وسط، يكرمان لاعبي زامبيا الذين فقدوا أرواحهم في حادث تحطم طائرة عام 1993.

وكالة الأنباء الفرنسية

لاعبو كرة القدم الزامبيون

يكرمون رفقاءهم القتلى

وكالة الأنباء الفرنسية

قام لاعبو كرة القدم في زامبيا، في مراسم بسيطة ولكنها مؤثرة للغاية أقيمت في الغابون في شباط/ فبراير 2012، بتكريم زملائهم الذين لقوا حتفهم في حادث تحطم طائرة تجاه ساحل الغابون عام 1993.

فبعد وقت قصير من وصولهم إلى ليبرفيل، حيث كانوا سيلتقون مع فريق ساحل العاج في نهائي كأس الدول الإفريقية، توجه فريق كوبر بوليت إلى الموقع الذي سقطت فيه طائرة لسلاح الطيران الزامبي في البحر على بعد 500 متر من الساحل، فقضت على الفريق الوطني بأكمله.

كانت الطائرة في طريقها إلى مباراة التأهيل لكأس العالم 1994 ضد السنغال في داكار عندما تحطمت. قتل جميع ما كانوا على متنها وهم 25 راكباً وخمسة من طاقم الطائرة. وكشف تحقيق رسمي عن أن إرهاق الطيار وخطأ آلياً أسهما في الكارثة، التي وقعت بعد وقت قصير من تزود الطائرة بالوقود في ليبرفيل.

كان كالوشا بواليا، الذي اختير في السابق كأفضل لاعب كرة قدم إفريقي، هو الوحيد الذي نجا من المأساة لأنه كان موجوداً في هولندا وسافر مباشرة من أوروبا إلى داكار.

كان بواليا، وهو الآن رئيس اتحاد كرة القدم في زامبيا، من بين المجموعة التي كرّمت الموتى على نحو مؤثر بعد ظهر يوم خيمت عليه الغيوم.

قال وقد اغرورقت عيناه بالدموع على خلفية صوت أمواج الأطلسي اللطيف وهي ترتطم بالشاطئ: «ليس صدفة أننا هنا اليوم؛ لقد عملنا بجد كفريق واحد. ومع ذلك، فإنني مقتنع بأن إخواننا الأعزاء الراحلين الذين فقدوا أرواحهم هنا قبل 19 عاماً قدموا لنا يد المساعدة».

كان بواليا، واللاعبون والمدرب هيرف رينارد قد ساروا على طول الشاطئ القريب من المطار، وهم يغنون ترنيمة جنائزية زامبية قبل أن يتوقفوا عند أقرب نقطة على الأرض من مكان سقوط الطائرة.

وتقدمت زامبيا لتفوز ببطولة عام 2012.

أسطورة هايلايف تعود مرة أخرى

وكالة الأنباء الفرنسية

قام أسطورة الموسيقى في نيجيريا البالغ من العمر 85 عاماً، الذي اشتهر بموسيقى «الهايلايف» الراقصة التي هيمنت على غرب إفريقيا في يوم من الأيام، بعودة مفاجئة بعد خمسة عقود من ذروة شبابه.

شهد فاتيا أولايوولا أولاغونجو، الموسيقي المعروف باسم فاتاي رولينغ دولار، شهرته وأمواله وهما يتضاءلان عندما تلاشت شعبية موسيقى الهايلايف. والآن بدأ يعزف مرة أخرى لحنه المتفائل على غيتار بالنوادي المكتظة بالرواد. ورغم سنة، لا يزال واحداً من الشخصيات التي ترتدي أغرب الثياب في نيجيريا. جلس وهو يرتدي طاقماً من اللونين الأصفر والأزرق، ونظارات صفراء وقبعة عسكرية، في حانة شعبية في لاغوس وهو يتحدث عن موسيقى الهايلايف التي وُلدت في غانا في مطلع القرن العشرين ووصلت إلى ذروتها في المنطقة في خمسينات وأوائل ستينات القرن العشرين.

وكالة الأنباء الفرنسية

قال، «إننا نقوم بإحياء وإصلاح موسيقى الهايلايف. إن الهايلايف تجعل الناس سعداء».

والهايلايف عبارة عن إيقاعات سريعة، ومتكررة يقودها غيتار كهربائي وآلات نفخ تعزف بمصاحبة أنشودة سوداوية عادة ما تسخر من الحياة العصرية.

وفي العصر الذهبي لموسيقى الهايلايف، كان فاتاي مؤدياً شهير على نطاق قومي. ورغم أن ظهور موسيقى الهيب هوب غير المشهد الموسيقي تغييراً جذرياً في أكبر دولة إفريقية كثافة بالسكان، فإن فاتاي يحاول ضمان ألا تختفي موسيقى الهايلايف. كذلك بدأ ظهور الأوصياء الجدد لهذ الإيقاع.

الهند توقع اتفاقات لمكافحة القرصنة مع سيشيل

إدراكاً للخطر المشترك، وقعت الهند اتفاقات مع سيشيل لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي. أجرى وزير الشؤون الخارجية الهندي إس. إم. كريشنا ونظيره من سيشيل جان بول آدم، محادثات واسعة النطاق في شباط/ فبراير 2012 حول القضايا الدولية، والإقليمية والثنائية، وشددا على الروابط بين البلدين. وأفادت وكالة الأنباء الهندو-أسيوية أن مكافحة القرصنة كانت واحدة من القضايا الرئيسية التي تمت إثارتها.

وقالت وزارة الشؤون الخارجية في بيان صحفي، «إن الجانب الهندي أعاد التوكيد خلال المحادثات على التزامه بمواصلة دعم سيشيل في مجالي الأمن، والتنمية وفي مساعيها لبناء قدراتها. وأكد الجانبان على الحاجة إلى مواصلة عمليات المراقبة المشتركة للمنطقة الاقتصادية الحصرية الخاصة بسيشيل ومراقبة أعمال مكافحة القرصنة لضمان سلامة منطقة المحيط الهندي».

نصت الاتفاقات الثلاثة على أن تقوم الهند بتزويد الجزيرة بنظام رادار للمراقبة الساحلية يبلغ 10 ملايين دولار وطائرة المراقبة دورنير. كما ناقشت الهند وسيشيل التجارة والاستثمار، لا سيما في قطاعي النفط والغاز ومصايد الأسماك.

جاءت زيارة وزير خارجية سيشيل بعد أقل من أسبوعين من زيارة رئيس سيشيل جيمس مايكل للهند لحضور قمة التنمية المستدامة بدلهي. وخلال هذه الزيارة، ركز الجانبان على القضايا الأمنية، والقرصنة وسبل توسيع نطاق التعاون التنموي.

وزير خارجية الهند إس. إم. كريشنا، يسار، يتحدث إلى وزير خارجية سيشيل جان بول آدم أثناء اجتماع في نيودلهي في 14 شباط/ فبراير، 2012.

تعززت الروابط الدفاعية بين الهند وسيشيل، لا سيما مع مكافحة الهند لأعمال القرصنة. فقد تبرعت الهند بسفينة هجومية سريعة لسيشيل ووعدت أيضاً بتزويدها بمروحيتين خفيفتين هال تشيتاك. وفي شباط/ فبراير 2011، نشرت الهند طائرة دورنير 228 للدوريات البحرية في فيكتوريا، عاصمة البلاد، لاستخدامها إلى أن تتمكن شركة هال لصناعة الطائرات التي تتمركز في بنغالور، من تسليم طائرة جديدة إلى الحكومة. خلال السنوات الثلاث الماضية، أرسلت الهند سفينة حربية وطائرة للقيام بدوريات في المنطقة حول جزر المالديف فيما أصبح القراصنة الصوماليون أكثر نشاطاً في المنطقة. كما زودت الهند جزراً أخرى في المنطقة بدعم لمكافحة القرصنة.

DEFENCEWEB

نيجيريا والاتحاد الأوروبي يتحدان لمكافحة الفساد

وقعت نيجيريا والاتحاد الأوروبي اتفاقية بـ 45 مليون دولار لتمويل الحرب ضد الفساد في أكبر دولة إفريقية كثافة بالسكان.

وقال الاتحاد الأوروبي في بيان إنه وقع الاتفاقية في أواخر آذار/ مارس 2012 كل من وزير التخطيط الوطني النيجيري شمس الدين عثمان ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى نيجيريا، ديفيد ماكراي.

أبدى وفد الاتحاد الأوروبي التزامه بتمويل ثلاثة مشاريع بقيمة 125 مليون دولار في مجالات العدالة، ومكافحة الفساد والمخدرات. وسوف ينفذ المشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

جاء في البيان، «إن الهدف الشامل لهذه المشاريع الثلاثة هو تعزيز الحكم المحلي الرشيد والمساهمة في مساعي نيجيريا لتعزيز الشفافية، والمحاسبة ومكافحة الفساد، مما يسهم في إصلاح قطاع العدالة ويعالج القضايا المتعلقة بالمخدرات».

تأتي نيجيريا، أكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا، في مرتبة عالية من بين الدول التي يتفشى فيها الفساد أكثر من غيرها.

وكالة الأنباء الفرنسية

وكالة الأنباء الفرنسية

محتج يكشف عن قميص مناهض للفساد أثناء مظاهرة في لاغوس بنيجيريا.

أرشيف مانديلا يُنشر على الإنترنت

يقول أمناء أرشيف مانديلا وغوغل إن مشروعهما الذي يتكلف 25,1 مليون دولار للمحافظة على سجل رقمي لحياة الزعيم المناهض للفصل العنصري منشور الآن على الانترنت. أعلن المشروع أول مرة عام 2011. والآن يستطيع الباحثون والمعجبون من أنحاء العالم الاطلاع على مئات من الوثائق، والصور والفيديوهات. تم إطلاق الأرشيف بأكثر من 1900 مادة، ويجري إضافة المزيد.

قال ستيف كروسان، مدير المعهد الثقافي لغوغل، في آذار/ مارس 2012، «إن مشروع الأرشيف الرقمي لمانديلا يبين كيف أن الانترنت يمكن أن تساعد في الحفاظ على التراث التاريخي وتجعله متوفراً للعالم». ركزت مشاريع مماثلة لغوغل على مخطوطات البحر الميت ومواد ياد ياشيم المتعلقة بالمحرقة اليهودية.

أصبح مانديلا، الذي أمضى 27 عاماً في السجن لكفاحه ضد الحكم العنصري للبيض، أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا عام 1994، وتولى الرئاسة فترة رئاسية واحدة لمدة خمس سنوات. وهو الآن متقاعد رسمياً وظهر لآخر مرة في مناسبة علنية في تموز/ يوليو 2010. دشن مانديلا مركز الذاكرة الخاص به في جوهانسبرغ، حيث يُحتفظ بالوثائق، في عام 2004 كجزء من مؤسسته الخيرية والتنموية. يضم المركز أرشيفاً ويستضيف مؤتمرات وأحداثاً أخرى للترويج للعدالة والمصالحة حول العالم.

قال فيرن هاريس من مركز ذكرى نيلسون مانديلا إن رؤية مساعي مركزه وغوغل تتحقق «أمر يبعث على النشاط».

في أحد الفيديوهات، استذكر رئيس جنوب إفريقيا السابق إف. دبليو. ديكلارك، الذي تقاسم جائزة نوبل للسلام مع مانديلا عام 1993 للتفاوض على خروجه من السلطة، عندما طلب منه إلقاء خطاب أمام البرلمان إلى جانب مانديلا عام 2004. كان ذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على أول يوم أصبح فيه مانديلا أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا. رفع مانديلا ذراع ديكلارك وسط تصفيق المشرعين.

قال ديكلارك في واحدة من سلسلة الفيديوهات التي يتذكر فيها الناس لقاءاتهم مع مانديلا، «إن هذا، إذا نظرت الآن إلى الوراء، رمز للكيفية التي يمكن أن تعبر بها المصالحة عن نفسها».

تبين صورة في موقع الأرشيف الناشط ديزموند توتو المناهض للفصل العنصري، وزوجته وأحفادهما مع مانديلا بعد صلاة في كنيسة بمناسبة مرور 50 عاماً على زواج توتو. وفي فيديو آخر، تتذكر حفيدة توتو نيانيسو بوريس مصافحتها لمانديلا في ذلك اليوم عندما كانت في الثامنة من عمرها وقولها لجدها، «لن أغسل هذه اليد لبقية عمري». أسوشييتد برس

امرأة تطالع الارشيف الرقمي الجديد لنيلسون مانديلا في مركز ذكرى نيلسون مانديلا في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا.

وكالة الأنباء الفرنسية

وكالة الأنباء الفرنسية- المكتب الصحفي / الاتحاد الإفريقي - الأمم المتحدة

الإنفاق الدفاعي يرتفع في إفريقيا

DEFENCEWEB

ارتفع الإنفاق الدفاعي في إفريقيا بنسبة 8,6 بالمائة في عام 2011، طبقاً للتقرير السنوي لقاعدة بيانات الإنفاق العسكري التابعة لمعهد أبحاث السلام الدولي في استوكهولم. غير أن المعهد قال إن الإجمالي لم يعكس النمو الموزع بالتساوي عبر القارة لأن 44 بالمائة من الزيادة (2,5 مليار دولار) أنفقتها الجزائر.

ووجد التقرير أنه باستثناء الجزائر، كان الإنفاق العسكري في إفريقيا ثابتاً بصورة أساسية. وفي الجزائر، زادت ميزانية تكميلية في منتصف العام الاعتماد المبدئي للقوات المسلحة بنسبة 22 بالمائة، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى القلق من الآثار غير المباشرة المحتملة للنزاع في ليبيا. وكتب واضعو التقرير يقولون، «إن البلاد نفذت برنامجاً رئيسياً لإعادة التسليح جعلها سابع أكبر مستورد للأسلحة التقليدية فيما بين 2007 و 2011».

ويحذر معهد أبحاث السلام الدولي في استوكهولم من أن أرقام إفريقيا «غير مؤكدة بدرجة كبيرة بالنظر إلى غياب بيانات عن عديد من الدول من بينها، وأهمها، السودان، وليبيا، وإريتريا». ويضيف أن نيجيريا زادت إنفاقها العسكري بسرعة في السنوات الأخيرة، بتغذية من ثروتها النفطية، وأنفقت الكثير على العمليات العسكرية للأمن الداخلي ضد جماعات متمردة في دلتا النيجر وجماعة بوكو حرام الإسلامية المتطرفة.

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي 1,74 ترليون دولار، وهو رقم لم يتغير كثيراً عن الإنفاق عام 2010. و يعادل نصيب إفريقيا 2 بالمائة من هذا الإجمالي.

قال معهد أبحاث السلام الدولي في استوكهولم، «إن الارتفاع الصغير بمجرد 0,3 بالمائة عام 2011 [حول العالم] يشير إلى نهاية سلسلة من الزيادات المتواصلة في الإنفاق العسكري فيما بين 1998 و 2010، بما في ذلك 4,5 بالمائة معدل زيادة فيما بين 2001 و 2009. أجرت ست من أكثر دول العالم إنفاقاً عسكرياً— البرازيل، وفرنسا، وألمانيا، والهند، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة — تخفيضات في ميزانياتها العسكرية عام 2011، في معظم الحالات كجزء من محاولات لخفض العجز في الميزانيات. في غضون ذلك زادت دول أخرى، لا سيما الصين وروسيا، إنفاقها العسكري بشكل ملحوظ».

المغرب وإسبانيا يتعاونان في المسائل الأمنية

MAGHAREBIA.COM

يفصل ما بين المغرب وإسبانيا عند أقرب نقطة بينهما 13 كيلومتراً فقط. تواجهان تهديدات أمنية مشتركة من بينها الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتهريب والهجرة غير الشرعية. وفي شباط/ فبراير 2012، اجتمع وزير الداخلية المغربي محند العنصر ونظيره الإسباني، خورخي فيرنانديز دياز، لمناقشة تشكيل موقف موحد أكثر تجاه هذه التهديدات.

اتفق الوزيران على إقامة مركزين مشتركين للشرطة، أحدهما في طنجة بالمغرب، والآخر في ألجيسيراس بإسبانيا، لتعزيز التعاون بين جهازي أمن الدولتين. كما ستعقد الدولتان مؤتمر قمة في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 في المغرب لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل- الصحراء.

قال دياز إن العلاقة الأمنية بين إسبانيا والمغرب قوية وتشمل اقتسام المعلومات الاستخباراتية. ويريد دياز من الدولتين توطيد روابطهما وقال إن الشراكة بين الحرس المدني الإسباني والدرك الملكي المغربي قوية وستكون أقوى في المستقبل.

ذهب الوزير الإسباني إلى الرباط على رأس وفد كبير حتى يتمكن ضباط الأمن الوطني المغربي، وضباط الدرك والهجرة من التحدث مع نظرائهم الإسبان.

واتفق الوفدان على التحدث في اجتماعات تُعقد مستقبلاً. قال العنصر، «أصدرنا تعليمات لجميع الإدارات بالعمل سوياً من أجل التصدي لجميع التهديدات التي تواجه المنطقة. وستكون لدينا فرص أكثر لوضع الإجراءات العملياتية التي تُتخذ فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والأمن بوجه عام».

قال حاتم زيراوي، وهو خبير في العلاقات الدولية، إن الدولتين اتفقتا قبل عدة سنوات على التعاون في مجال التحديات الأمنية الإقليمية. وأضاف، «أن الوضع الأمني في الساحل مثير للقلق. كذلك هناك مشاكل الهجرة غير الشرعية والتهريب من كافة الأنواع. لذلك يتعين على جميع دول المنطقة أن تعمل سوياً من أجل التصدي للإرهاب وجرائم عبر الحدود».

رويترز

وزير الداخلية الإسباني خورخي فيرنانديز دياز، يسار، ونظيره المغربي محند العنصر، اجتمعا في شباط / فبراير 2012 لمناقشة توطيد التعاون بشأن المسائل الأمنية

انفجارات الذخائر
تهديد متصاعد

إيرين

ارتفع معدل الحوادث في مخازن الذخائر إلى مستويات غير مسبوقة في عام 2011 رغم الالتزام الدولي المتنامي بمساعدة الدول في إدارة مخزوناتها من الأسلحة والذخائر.

أفادت منظمة رصد الأسلحة الصغيرة، التي تتخذ من جنيف بسويسرا مقراً لها، بأنه خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 ارتفع متوسط عدد الانفجارات إلى أكثر من ثلاثة انفجارات كل شهر — وهو أعلى معدل يتم تسجيله. وكتب واضعو التقرير يقولون، «إنه من غير الواضح ما إذا كانت المشكلة تتفاقم أم أن الإبلاغ عن الحوادث يتحسن. ما هو واضح أن عدد الانفجارات لا ينخفض رغم جهود معالجة مسبباتها».

إن لدى كل الدول تقريباً منشأة أو أكثر لتخزين الأسلحة والذخيرة. وتتطلب هذه المخازن مراقبة متواصلة من جانب قوة عاملة ذات مهارة تقنية، لتتابع بعناية معدل الرطوبة ودرجات الحرارة للمخزون، والتخلص بأمان من الذخيرة التي تجاوزت عمرها الافتراضي على الرف.

أوردت منظمة رصد الأسلحة الصغيرة ثلاثة أسباب محتملة لزيادة الانفجارات غير المقصودة في مخازن الأسلحة. وهذه الأسباب هي: قدم الذخيرة، والتي يعود تاريخ بعضها إلى الحرب العالمية الأولى؛ وغياب الخبرة التقنية والخبرة في إدارة مخزون الأسلحة؛ وعدم تدمير مخزونات الأسلحة غير المستقرة. وكقاعدة، فإن العمر الافتراضي للذخيرة غير المستعملة والمخزونة في ظروف صحيحة يبلغ نحو 20 عاماً. وبعد ذلك تصبح إما لا يُعتمد عليها أو غير مستقرة.

من بين المخاطر الرئيسية للانفجارات هو الاندفاع الذاتي للذخيرة غير المستقرة، لا سيما في طلقات قذائف الهاون، وهي بصورة عامة أسلحة شائعة الاستعمال تحتوي عليها معظم ترسانات القوات المسلحة حول العالم.

تحتوى قذائف الهاون — المكونة عادة من متفجرات النيتروغلسرين والنيتروسيليولوز — على مادة توازن بنسبة 2 بالمائة تقريباً لجعل تخزينها واستخدامها مأموناً، ولكن جميع الذخائر تتحلل بمرور الوقت ويتحدد عمرها الافتراضي أساساً بظروف تخزينها. وفي المخازن جيدة الإدارة، يقوم المفتشون باختبار الذخيرة والتخلص من تلك التي تنطوي على احتمال انفجارها عفوياً.

برنامج إذاعي

واسع الشعبية بين المواطنين الأوغنديين

مزيج من البرامج الإذاعية الحوارية وتكنولوجيا الرسائل النصية تمكن المواطنين الأوغنديين من تحميل الموظفين العموميين المسؤولية عن مشاكل البلاد.

حاولت البرامج الإذاعية الحيوية في أوغندا دائماً حمل الناس على الحديث عن قضايا اليوم. ولكن الآن، يسمح تزاوج مبتكر بين الإذاعة وتكنولوجيا الرسائل النصية للأوغنديين بالتعبير عن آرائهم بطريقة لم تكن ممكنة من قبل.

فكل خميس، يوجه برنامج إذاعي صباحي في كمبالا سؤالاً للمستمعين عن بعض جوانب الحياة العامة. وتتناول الأسئلة قضايا مثل المواصلات العامة، وحالة الرعاية الصحية، بل والأداء الخاص بكل سياسي.

بإمكان مئات المستمعين الرد بإرسال رسالة نصية مجانية إلى البرنامج، و مع وصول الرسائل تعرض الإجابات على شاشة بعد تجميعها داخل الاستديو. ويسمى برنامج الكمبيوتر الذي يجعل هذه العملية ممكنة تراك إف إم. ويقول ووتر ديجكسترا، وهو هولندي يعيش في كمبالا قام بتطوير برنامج تراك إف إم، «إذا جاءنا، مثلاً، سؤال مثل 'أين أسوأ شارع في المدينة؟' فإن الناس يرسلون اسم الشارع، ويلقي مقدم البرنامج نظرة عامة على خريطة وشريط بياني يبين أسوأ شارع في رأي الناس، ويناقش هذه القضايا في برنامجه الحواري. لقد استوحى الفكرة قبل ثلاث سنوات بينما كان يجري بحثاً عن وسائل الإعلام الجديدة في أوغندا».

قال، «أثناء البحث ذهبت إلى عدة أماكن لرؤية أين يوجد أكبر قدر ممكن من هذا التفاعل بين الحكومة والمدنيين. أنت ترى أنه يمكن الاستفادة كثيراً من ردود أفعال المستمعين عن طريق دعوة السياسيين أو واضعي السياسات إلى محطات الإذاعة، والسماح للناس بالاتصال هاتفياً. من هنا اكتشفت أن هناك طاقة كبرى للحوار».

تستخدم برنامج تراك إف إم محطتان إذاعيتان: إحداهما في كمبالا والأخرى في شمالي أوغندا. ويدار المشروع كمنظمة غير حكومية، ويمكن لمحطات الإذاعة الراغبة أن تحصل على برنامج الكمبيوتر هذا بالمجان.

ويقول ديجكسترا إنه بفضل الانتشار الواسع لأجهزة الراديو والهواتف النقالة، فإن هذه الوسيلة لاستطلاع الآراء، حتى في القرى، تعطي صوتاً للأوغنديين العاديين الذين لا يملكون وسيلة أخرى للتعبير عن وجهات نظرهم.

تقول سينايس كاكونجيرا، إحدى مقدمي البرنامج، إن ما يجعل برنامج تراك إف إم ناجحاً للغاية هو أنه سهل ومجاني لأي أحد يريد المشاركة في مناقشة عامة.

وقالت، «أعتقد أن حقيقة أنه مجاني مهمة للغاية، حتى يشعر الناس أن باستطاعتهم دائماً المشاركة دون أن يكلفهم ذلك شيئاً، وهو أمر بالغ الأهمية حالياً في هذه الأوقات الاقتصادية العصيبة. لذلك، فهو يساعد في بث مناقشاتنا؛ ويساعدنا في معرفة ماهية نقاط الضغط». **صوت أمريكا**

رجل ينصت إلى الأخبار من جهاز راديو في كمبالا بأوغندا.
رويترز

يونيسيف

مبادرة الكمبيوتر

مرشحة لتصدر قائمة الابتكارات

ابتكار جنوب إفريقي في مجال الكمبيوتر مستخدم في أوغندا قائمة مجلة تايم بأفضل 50 اختراعاً في العالم لعام 2011.

الاسطوانة الرقمية، التي صُنعت للسوق الأوغندية، عبارة عن نظام كمبيوتر يتيح للناس الوصول إلى معلومات حول قضايا مثل الصحة والتعليم. وهي مبنية بشكل وثيق على اختراع آخر يُعرف بالمدخل الرقمي.

والمدخل الرقمي عبارة عن نظام كمبيوتر مستقل قوي تم تطويره للترويج لتعلم استخدام الكمبيوتر وتوفير معلومات حول طائفة من الموضوعات. وكثيراً ما يُركب في أماكن عامة للاستخدام العام. أما الاسطوانة الرقمية فقد تم تطويرها كمشروع مشترك بين مجلس الأبحاث العلمية والصناعية وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة. وأبرز سمة مبتكرة ملحوظة للاسطوانة الرقمية هو أن الكمبيوتر الخاص بها موضوع داخل أسطوانة زيت مستعملة.

وتشمل محتويات النظام جناح انتاجية المكتب المفتوح، وألعاباً وبرامج تعليمية، وتعريفاً بمصطلحات الكمبيوتر، وبرامج علمية، و 10000 كتاب إلكتروني من مشروع غوتنبرغ، ولقطة من موسوعة ويكيبيديا، ومحتوى تعليمياً مبنياً على منهج Mindset، ومحاكاة علمية تفاعلية، والعديد من التطبيقات الأخرى للأطفال والكبار.

إن هذا التقدير في مجلة تايم يعد انجازاً رئيسياً لجنوب إفريقيا ويستعرض الابتكار التكنولوجي للبلاد.

يقول غرانت كيمبردج خبير التكنولوجيا في معهد ميراكا، «إنه يمنحنا الاعتراف والإقرار بإبداعنا. إننا فخورون حقاً بهذا الإنجاز، وهو حافز طيب لمواصلة الابتكار». ومعهد ميراكا هو أكبر مجموعة في جنوب إفريقيا ومكرس لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يعتقد كيمبردج أن الأسطوانة لفتت نظر مجلة تايم لأنها حل مبتكر ورخيص يستخدم المواد المتوفرة محلياً وأساليب تصنيع تتسم بالبساطة. يستخدم مصممو الأسطوانة الرقمية أسطوانات الزيت المستعملة، التي بدون ذلك يتم التخلص منها، كغلاف لأجهزة الكمبيوتر.

MEDIACLUBSOUTHAFRICA.COM

الخريجون يوقعون

عهد السلام

احتفل أكثر من 600 طالب سوداني من جامعة الفاشر في شمالي دارفور بتخرجهم في 1 نيسان/ إبريل 2012، بالتوقيع على تعهد السلام في احتفال نظمته كل من الجامعة والبعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور.

وبموجب هذا التعهد ألزم الطلاب أنفسهم بالعمل بضمير في جميع الأوقات من أجل تحقيق السلام الدائم في السودان، وبعدم حمل السلاح بأي شكل.

وقد حضر هذا الاحتفال محمد يونس نائب الممثل الخاص المشترك للعمليات والإدارة بالبعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور. وفي كلمته، قال يونس مخاطباً الطلاب «إن الصراع في دارفور قد طغى على شبابكم، وأمنيتي الصادقة ألا يؤثر ذلك على مستقبلكم. إنكم جميعاً لديكم دور في ضمان أن تحقق دارفور السلام الحقيقي المستدام».

البعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور

البعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور

رويترز

مشاريع تستهدف جلب الطاقة الكهرومائية إلى الناس

وكالة الأنباء الفرنسية

أطلقت موزامبيق مشروع بناء يتكلف 1,2 مليار دولار لربط العاصمة الجنوبية مابوتو بسد كهرومائي كبير على بعد 3000 كيلومتر إلى الشمال.

وسوف تنقل خطوط كهرباء ضغط عالي جديدة 3100 ميغاوات من الكهرباء من سد كاهورا باسا إلى مابوتو، لتتجاوز بذلك أكثر آثار الحرب الأهلية تدميراً التي قسّمت البلاد بين شمال وجنوب.

وأبلغ رئيس موزامبيق أرماندو جويبوزا مؤتمراً من 350 دبلوماسياً وعمال إغاثة لدى حفل الافتتاح في مابوتو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، بأن هذا المشروع «سوف ينهي دورة غياب المستثمرين بسبب نقص الطاقة، ونقص الطاقة بسبب غياب المستهلكين الكبار».

وسوف يتولى البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والنرويج ووكالة التنمية الفرنسية تمويل والإشراف على الجزء الأكبر من عملية البناء، التي ستبدأ عام 2014 وتستمر ثلاث سنوات.

إن الكهرباء تصل إلى 18 بالمائة فقط من سكان موزامبيق الذين يبلغ تعدادهم 5,23 مليون نسمة.

وفي الوقت الراهن ينقل سد كاهورا باسا الطاقة إلى شمال البلاد الشاسعة، وجنوب إفريقيا المجاورة ذات الاقتصاد القوي. عندئذ تنقل الكهرباء من جنوب إفريقيا إلى جنوب موزامبيق.

سوف يسهم المشروع في تجمع إقليمي للطاقة يستهدف معالجة نقص الطاقة عبر الجنوب الإفريقي. كما ستساعد الخطة في التخفيف من اعتماد المنطقة على محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم.

قال ديمتري كانونيكوف من وكالة المعونة الفرنسية، «إنها طاقة نظيفة متجددة لا تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري، أو أن تأثيرها ضئيل للغاية».

تعتمد الخطة على بناء سد ثان إلى الجنوب من كاهورا باسا على نهر زمبيزي. وتتم إدارة سد مفاندا نكووا كمشروع منفصل ولا يزال يفتقر إلى التمويل.

جنوب إفريقيا تكشف عن مشروع ميناء كبير

BUANEWS

تم تصميم ميناء جديد في جنوب إفريقيا لإعطاء دفعة لقطاع التصدير والاستيراد بالبلاد.

وميناء نجكورا تريد، الواقع خارج ميناء إليزابيث مباشرة، هو أعمق محطة لنقل الحاويات في دول إفريقيا جنوب الصحراء، طبقاً لمسؤولين من جنوب إفريقيا، وسوف يستوعب جيلاً جديداً من سفن الحاويات العملاقة التي تزور شواطئ البلاد بانتظام.

عملت شركة ترانزيت للشحن والإمداد التابعة للدولة على بناء الميناء لمدة 12 سنة قبل أن يُفتتح رسميا في آذار/ مارس 2012.

تستثمر سلطة الموانئ الوطنية في جنوب إفريقيا 2,3 مليار راند (416 مليون دولار) في المشروع. ومن المقرر أن تستمر السلطة في توسعة الميناء حتى عام 2019.

قال الرئيس جاكوب زوما بفخر وهو يعلن افتتاح المشروع رسمياً، «إن هذا المشروع سينهي بالفعل فكرة أن الكيب الشرقي ونجكورا تعرضا للتجاهل. وهذه الفكرة يجب أن تزول الآن».

يقول الخبراء إن تطوير الميناء، بمحطته العملاقة للحاويات، سوف يمثل حلاً من جانب شركة ترانزيت لافتقار جنوب إفريقيا المزمن لطاقة استيعاب الحاويات، الناجمة عن النمو في حركة الحاويات على نطاق عالمي. وجاء افتتاح ميناء نجكورا تريد عقب افتتاح ميناء دوبى تريد في كوازولو- ناتال، وهو جزء من محطة بضائع ضخمة، ومنطقة تجارية ومنطقة زراعية في دوربان.

قال زوما إنه بالنظر إلى موقعه وحجمه، فإن ميناء نجكورا تريد سوف يقطع شوطاً بعيداً نحو تعزيز تجارة جنوب إفريقيا مع الدول الأخرى في المنطقة ويتوقع أن يدعم ممر النمو الجديد في البلاد.

وقال، «إن الاقتصاد يجب أن يتوسع ليفيد كل شعبنا ونظراً لأن التنمية الاقتصادية واحدة من محفزات ممر التنمية الجديد، فإن شركة ترانزيت تلعب دوراً رئيسياً في هذه الرحلة الجديدة».

وفيما يحتاج برنامج البنية التحتية للبلاد مهارات، فإن برنامج بناء نجكورا دفع إلى تدريب 8000 شخص. كما ترسم سلطة الموانئ الوطنية خططاً لاستثمار مئات الملايين من الدولارات في تحديث البنية التحتية في أكثر المرافئ ازدحاماً في دوربان على مدى السنوات السبع المقبلة. وقال رئيس شركة ترانزيت مافيكا مكوانازي إن ميناء نجكورا تريد الجديد سيكون قابلاً للحياة اقتصادياً مثله مثل الميناءين العاملين بالفعل في خليج ريتشاردز ودوربان.

إفريقيا تبتكر جهاز كمبيوتر لوحي يُحمل باليد

وكالة الأنباء الفرنسية

أصبح لدى إفريقيا أول كمبيوتر لوحي ينافس الـ iPad مع طرحه في الأسواق في جمهورية الكونغو في كانون الثاني/ يناير 2012.

قال فيرون مانكو مبتكر الكمبيوتر البالغ من العمر 26 عاماً، «شكلنا فريقاً ووسيلة لوجستية لبيع الكمبيوتر اللوحي. واليوم، يستطيع أي أحد شراء واحد منه».

يسمى اللوح أيضاً Way-C – «ضوء النجوم» باللهجة المتداولة في شمالي الكونغو. وهو يزن 380 غراماً فقط، وبه دائرة Wi-Fi وذاكرة قوتها 4 غيغابايت.

قال مانكو، مشير إلى الـ iPad الذي تنتجه شركة آبل الأمريكية العملاقة ومنافسيها، «إن هذا اللوح، من الناحية التكنولوجية، يتساوى مع جميع ما هو مطروح في الأسواق».

تم ابتكار الـ Way-C في الكونغو، حيث طرح على الجمهور لأول مرة في أيلول/ سبتمبر 2011، ولكن جرى تجميعه في الصين. وقال مانكو، «لسبب بسيط وهو أن الكونغو ليس بها مصانع ولأسباب تتعلق بالسعر».

يباع اللوح بـ 15000 فرنك الكونغو (299 دولاراً)، وهو سعر قال مانكو، الذي يعمل أيضاً مستشاراً لتكنولوجيات المعلومات الجديدة بوزارة الاتصالات، يُعتبر «مقبولاً ومنخفضاً نسبياً، بالنظر للتكنولوجيا المستخدمة فيه».

سوف يقتصر بيع الـ Way-C في الوقت الحاضر على محلات أيرتل كونغو في برازافيل و بوينت-نوار، وهي شركة خاصة للهواتف النقالة منبثقة عن مجموعة بهارتي الهندية. وفي نهاية المطاف، يعتزم مانكو تسويقه في 10 من دول غرب إفريقيا وفي بلجيكا، وفرنسا والهند.

إثيوبيا تكسب معركة عدوة

أسرة أيه دي إف

ربما لا يكون هناك يوم في تاريخ إفريقيا أهم من 1 آذار/ مارس 1896— عندما قلبت دولة إفريقية موازين الذين كانوا يخططون ليستعمرونها.

فمع نهاية القرن التاسع عشر، كانت إثيوبيا الدولة الإفريقية الوحيدة التي أصبحت حرة تماماً من الهيمنة الأوروبية. ولكن إيطاليا أرادت أن تقيم إمبراطورية استعمارية على القارة، بنفس الطرق التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا. أقام الجيش الإيطالي مخفراً عسكرياً غير مرغوب فيه في الجزء الشمالي من إثيوبيا، فيما أصبح الآن دولة إريتريا. في غضون ذلك، كان راس مينليك من شوا يوطد سلطته في أنحاء إثيوبيا، ليصبح في نهاية المطاف النيغوس، أو الملك.

ظل الإيطاليون يبيعون السلاح لمنليك لسنوات ونظروا إليه على أنه ضعيف وبليد. وفي 2 أيار/ مايو 1889، وقع معاهدة تنص على أن لديه الخيار في أن يتعاون مع إيطاليا في التعامل مع الدول الأوروبية الأخرى. غير أن النسخة الإيطالية من المعاهدة، صيغت على نحو يقول إن إيطاليا سوف تتحدث الآن نيابة عن إثيوبيا في جميع معاملاتها مع بقية أوروبا.

لم يستغرق الأمر طويلاً ليكتشف منليك أنه خُدع، ورفض المعاهدة. كما أعلن أنه سيخلص البلاد من الإيطاليين. ورد حاكم إريتريا الإيطالي، الجنرال أوريستي باراتيري، على ذلك بالاستيلاء على مزيد من الأراضي الإثيوبية. وبعد أن استقبل باراتيري في روما استقبال الأبطال، تعهد بالعودة إلى إثيوبيا وحبس منليك في قفص.

كانت لدى منليك أفكار أخرى. ففي سياق توطيد سلطته في أنحاء إثيوبيا، قام بتجميع جيش من 196000 رجل، يحمل نحو 100000 منهم بنادق حديثة. لم يزد عدد جيش بارتيري عن نحو 25000 رجل. لم يدرك الإيطاليون حجم جيش منليك إلا في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1895، عندما سُحق 1300 من قواته على أيدي 30000 إثيوبي.

وبعد هذه الهزيمة، تراجع باراتيري إلى أديغرات، وهي مدينة في أقصى شمال إثيوبيا، وانتظر هجوم منليك. ظل باراتيري مقتنعاً بأن القوات الإثيوبية تفتقر إلى الانضباط وظن أن باستطاعته أن يفوز إذا ما هُوجم. ولكن الجيش الإثيوبي الأفضل تموينا جلس وانتظر.

وفي 25 شباط/ فبراير 1896، أرسل رئيس وزراء إيطاليا برقية إلى باراتيري، يطالبه بالهجوم. وبعد اجتماع مع كبار مستشاريه، تحرك باراتيري في وضع الهجوم ليلة 29 شباط/ فبراير، فهاجم المعسكر الإثيوبي في بلدة عدوة. وما تلا ذلك كان كارثة بالنسبة للإيطاليين.

كان بحوزة باراتيري خريطة للمنطقة، ولكنها لم تكن دقيقة. لم يكن هو وقواته مستعدين لوعورة التضاريس، بما فيها من ممرات خشنة، ووديان وخوانق. وصف أحد ضباطه الأرض بأنها «بحر عاصف يحركه غضب الرب».

كانت القوة الإيطالية مؤلفة من 17700 رجل — وهو عدد كبير في أي عصر. ولكن منليك كان لديه 82000 جندي يحملون بنادق وسيوفاً، و20000 من حملة الرماح و8000 فارس. وهي أعداد ساحقة.

وبحلول الساعة 8:30 من صباح 1 آذار/ مارس، بدأ العديد من الجنود الإيطاليين في التقهقر. كانت القوات مبعثرة عن بعضها البعض بدرجة كبيرة لا تسمح بدعم بعضها البعض. ولم يتمكن الإيطاليون من تمييز المحاربين الإثيوبيين عن مجنديهم المحليين المعروفين «بالعسكري».

وبحلول عصر ذلك اليوم، عرف الإيطاليون أنهم قد انهزموا. ولكن كان من طبيعة المحاربين الإثيوبيين أن يواصلوا القتال إلى أن يتم تدمير أعدائهم. وبلغ مجموع من قتلوا من الإيطاليين 7500 إلى14600 من الضباط، والجنود والعساكر المقاتلين، وهي نسبة مئوية هائلة من القوة الإجمالية. وجُرح أو فقد 2000 آخرون. وقتل في المعركة ما بين 4000 و 10000من المحاربين الإثيوبيين، وجُرح 10000 آخرون.

طالب منليك بإلغاء المعاهدة الفاسدة مع إيطاليا واعتراف كامل باستقلال إثيوبيا في مقابل السلام. وفي 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1896، وافقت روما على شروطه، مؤكدة وضع إثيوبيا كأول دولة مستقلة استقلالاً حقيقياً في العصر الحديث في القارة الإفريقية.

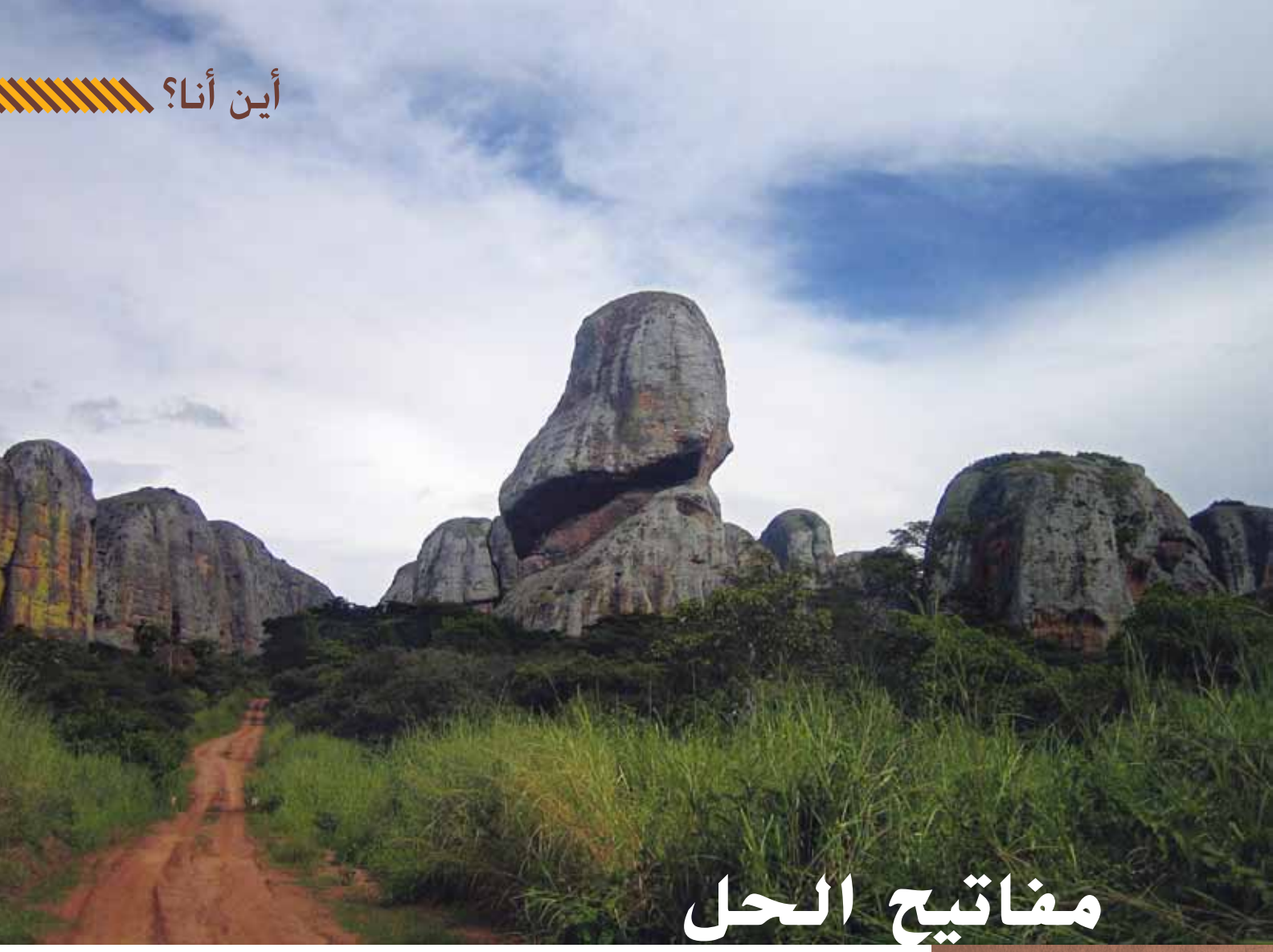

مفاتيح الحل

أسرة أيه دي إف

1 يقال إن بعض الأحجار في هذا التشكيل المذهل تشبه حيوانات، مثل الضفدع.

2 طبقاً للأسطورة، فإن أحجاراً غرانيتية هائلة كانت مسرح جلسات احتفالات وتعذيب صاخبة أقامتها الملكة نزينغا، التي حكمت ندونغو من 1624 إلى 1663.

3 وأثناء الحرب الأهلية لهذه الدولة، كانت الأحجار ساحة القتال الرئيسية بين القوات المتعارضة.

4 لا أحد يعرف كيف انتهى الأمر بالأحجار، وارتفاع بعضها 200 متر، إلى وجودها في مكانها الحالي، لأن طبيعتها الجيولوجية لا تتطابق مع المنطقة المحيطة بها.

5 يسمى هذا التشكيل «الأحجار السوداء».

الإجابة: إحضار مرفع أندونغو السوداء في أنغولا
لم يتمكن بعض القراء من الاهتداء على حل لغزه «أين أنا» في العدد الرابع سوى السابق من المجلة. كانت الإجابة: فوهة بركان نغورونغورو في تنزانيا.

شاركوا بما لديكم من معلومات

تريد أن تنشر مقالاً؟ إن منتدى الدفاع الإفريقي، أو أيه دي إف، مجلة عسكرية مهنية تعمل كمنبر للعسكريين ورجال الأمن المتخصصين في إفريقيا. والمجلة ربع سنوية تنشرها القيادة الأمريكية في إفريقيا وتتناول موضوعات مثل: استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وعمليات الأمن والدفاع، والجرائم عبر الدول وقضايا تؤثر على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد والرخاء. ويسمح المنتدى بإجراء مناقشات وتبادل للأفكار على نحو عميق. ونريد أن نسمع من الناس في الدول الإفريقية الشريكة الذين يفهمون المصالح والتحديات الملحة التي تواجه القارة. قدّم مقالتك لنشرها في مجلة أيه دي إف واجعل صوتك مسموعاً.

(الإرشادات الخاصة بالمؤلفين لتقديم مقالاتهم إلى مجلة منبر الدفاع الإفريقي)

شروط النشر

- يُفضل المقالات التي تكون في حدود 1500 كلمة تقريباً.
- يمكن أن يُعدّل المقال من حيث الأسلوب والمساحة، ولكن مجلة أيه دي إف سوف تتعاون مع المؤلف بشأن التعديلات النهائية.
- أرفق سيرة ذاتية قصيرة عن نفسك ومعلومات بشأن كيفية الاتصال بك.
- إذا أمكن، أرفق صورة فوتوغرافية عالية الدقة لنفسك وأي صور تتعلق بمقالتك مع شرح لها وتوفير معلومات عن مصدر تلك الصور.

تقديم المقالات

أرسل كموضوع المقالة، ومحتواها وأي تساؤلات إلى أسرة تحرير أيه دي إف على الموقع ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com. أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
KELLEY KASERNE
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART GERMANY

أو

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Unit 29951
APO AE 09751 USA

adf
AFRICA DEFENSE FORUM